المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

ISSN (ONLINE) 2569-7366

رقم التسجيل: VR.3341.6321.B

المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي

Democratic Arabic Center

International Journal Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

العدد 28 (شباط-فبراير 2024)

المجلد السادس

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية - برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7366

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دولية علمية محكّمة، ربع سنوية، تصدر من ألمانيا - برلين عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية في اللغة العربية والانجليزية والفرنسية. تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

أهداف ومجالات المجلة:

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

رئيس المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية:

أ. عمار شرعان Aamar Sharaan

رئيس التحرير:

د. أحمد بوهكو Dr. Ahmed Bouhkou

المغرب Morocco

رئيسة اللجنة العلمية:

د. علي منصور سعيد عطية Dr. Ali Mansour Saeid Ateeyah

ليبيا Libya

مدير التحرير:

أ. ذي يزن الاعوش Dhi Yazan Elaawach

اليمن Yemen

هيئة التحريـــر:

د. عبد الله بونعاج، المغرب Dr. Abdellah Bounaaj, Morocco

د. يوسف الرقاي، المغرب Dr. Youssef Errakay, Morocco

د. إيمان نية، المغرب Dr. imane Nya, Morocco

د. الصغير ميسم، الجزائر Dr. maissam elsaghir, Algeria

أعضاء اللجنة العلمية:

- **د. شاهر إسماعيل الشاهر**
جامعة صن يات سين الحكومية - الصين
- **د. منال محمود خيري،**
أستاذة جامعية، جامعة حلوان - مصر
- **د. منير خروف**
استاذ تعليم عالي، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. سعيد بربيش**
استاذ جامعي، جامعة ابن زهر، كلية الاقتصاد والتسيير، كلميم - المغرب
- **د. أيمن هشام محمود عزريل**
متخصص نظم معلومات محاسبية محوسبة، مديرية التربية والتعليم، سلفيت - فلسطين
- **د. دوعاء ممدوح سليمان**
أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة - مصر
- **د. عامر شبل زيا**
باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد - العراق
- **أ.م.د. حسن شاكر الشمري**
أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة - العراق
- **د. ابو بكر خوالد**
أستاذ محاضر(ب)، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة - الجزائر
- **د. ليندة فريحة**
أستاذة محاضرة (أ)، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة - الجزائر
- **د. طالب دليلة**
أستاذة محاضرة، الإحصاء الوصفي والرياضي بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر
- **د. يونس الشمراح**
علوم اقتصادية، استاذ مؤقت بالمدرسة العليا للتجارة والتسيير، طنجة - المغرب
- **د. توفيق بن الشيخ بن أحمد**
أستاذ محاضر، علوم اقتصادية جامعة 8 مايو قالمة – الجزائر
- **د. بوعتلي محمد**
وأستاذ مؤقت في المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر

- **د. خليفي عبد الكريم**
القانون الدولي والعلاقات الدولية، عضو اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة امحمد بوقرة، بومرداس - الجزائر

- **د. كركوري مباركة حنان**
أستاذ مساعد (ب)، قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 - الجزائر

- **د. زواويد لزهاري**
أستاذ محاضر (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر

- **د. بن زيدان فاطمة الزهرة**
أستاذة محاضرة (أ)، العلوم الاقتصادية - الجزائر

- **د. ايمان بو قرة**
استاذة جامعية كلية العلوم الاقتصادية جامعة غرداية - الجزائر

- **د. مراد بودية سكينة**
استاذة اقتصاد عمومي واجتماعي، تلمسان – الجزائر

- **د. هند ابن الخياط الزكاري الحسني**
الاقتصاد وعلوم الإدارة، جامعة ابن طفيل، القنيطرة - المغرب

- **د. محمد جلول زعادي**
أستاذ محاضر (أ) قانون التعاون الدولي، جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

- **د. ناصر ميلاد محمد بن يونس**
محاضر محاسبة، الجامعة الأسمرية الإسلامية - ليبيا

- **د. أكرم شتيح**
أستاذ محاضر (ب)، جامعة الجزائر 03 - الجزائر

- **د. المختار الطالب حنده**
أمين عام (وكيل) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - موريتانيا

- **د. الحافظ النويني**
جامعة عبد المالك السعدي - المغرب

- **د. سكينة خضراوي**
مساعد تعليم عالي بوزارة التعليم العالي - تونس

- **د. حسن المكراز**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة ابن زهر، اكادير - المغرب

- **د. ميثم منفي كاظم العميدي**
أستاذ مساعد، كلية الإمام الكاظم - العراق

- **د. بدر شحدة سعيد حمدان**
استاذ الاقتصاد المساعد، جامعة فلسطين - فلسطين

- **د. مداح عبد الباسط**
أستاذ محاضر، جامعة الجزائر 3 - الجزائر

- **د. محمد الغواطي**
أستاذ التعليم العالي محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، المغرب

- **د. يحي عبد الرحمن يحي**
استاذ التمويل والاستثمار، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **د. الصغير ميسم**
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، الجزائر

- **د. منير عوادي**
المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، الجزائر

- **د. عائشة عوماري**
جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر

- **د. هيثم حميد مطلك المنصور**
وزارة التربية، بغداد، العراق

- **د. فخاري فاروق**
أستاذ محاضر، تخصص بنوك ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

- **د. الحورمي محمد**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض مراكش، المغرب

- **د. وجدان عبدالله السودي**
استاذة مساعدة، كلية الاقتصاد والادارة، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

- **د. بوخاري هشام**
أستاذ مساعد قسم، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر

- **د. أبوبكر خليفة أبو بكر أبوجرادة**
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

- **د. الراجي أحمد**
أستاذ مساعد، كلية اللغات والفنون والعلوم الإنسانية، أيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب

- **رفار أمير عبد القادر**
أستاذ محاضر مشارك جامعة سيدي بلعباس، الجزائر

- **محمد الشرايمي**
أستاذ التعليم العالي مساعد، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

- **صلاح محمد إبراهيم أحمد**
أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد، جامعة النيل الأبيض، السودان

- **أحمد الرفاعي محمد أحمد إمام**
كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة مايو بالقاهرة، مصر

- **مركان محمد البشير**
أستاذ محاضر، جامعة تيسمسيلت، الجزائر

- **محمد عبدالقادر عطاالله محمد**
أستاذ بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى، مركز البحوث الزراعية، مصر

- **حمادي شَرَبَار**
أستاذ مساعد بالمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، المغرب

- **د. محمد الضو**
استاذ الاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب

International
Journal
Economic
Studies

فهرس المحتويات

	البحث/المقال	الصفحة
1	**أثر الاقتصاد المعرفي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة(2000-2020)** د. يوسف الفكي عبد الكريم، محي الدين محمد علي عبد الرحمن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان	16
2	**اساليب المحاسبة الابداعية وأثرها علي المحاسبة في الشركات الصناعية الخاصة العاملة في ليبيا** يوسف مصباح علي محمد المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية القرضة الشاطئ، ليبيا	35
3	**الحماية القانونية لبراءة الاختراع في القانون الأردني (دراسة مقارنة)** نورتوفيق محمد المبيضين، عبدالوهاب عبدالله المعمري كلية الحقوق، جامعة الاسراء، الاردن	60
4	**تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) القياسية في تحليل سلوك دالة الادخار الخاص في السودان خلال الفترة 1987م – 2018م** د. أحمد عبد الرحمن عمر الطاهر عمر أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية. جامعة النيل الابيض، كوستي، السودان	72
5	**تطوير أدوات التحليل المالي باستخدام نسب يزن (13 – 18)** ذي يزن الاعوش اليمن	94
6	**قياس العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ للمدة (2004-2022)** د. هيثم حميد مطلك المنصور وزارة التربية العراقية، العراق	112
7	**كفاءة الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول، دراسة تطبيقية على كل من ليبيانا للهاتف المحمول وشركة المدار الجديد للهاتف المحمول وشركة ليبيا للاتصالات والتقنية** رضا منصور شيته جامعة طرابلس، ليبيا	132

147	**The impact of internal audit on risk management in Islamic banks a case study : Faisal Islamic Bank of Sudan – 2023** **Dr.Rihab Khider Fadulelgaliel Hussien** Faculty of medical and engineering sciences. Sudan	8
171	**The Impact of Political Stability on Economic Growth in Libya** **Dr. Hosein A. Elboiashi** Department of Economics, Faculty of Economics, University of Zawia, Al-Zawiya, Libya	9
186	**L'école publique tunisienne en pleine vague de privatisation** **Zaibi Samira** Docteur en sociologie et directrice d'un établissement éducatif public- Ministère de l'éducation, Tunisie	10

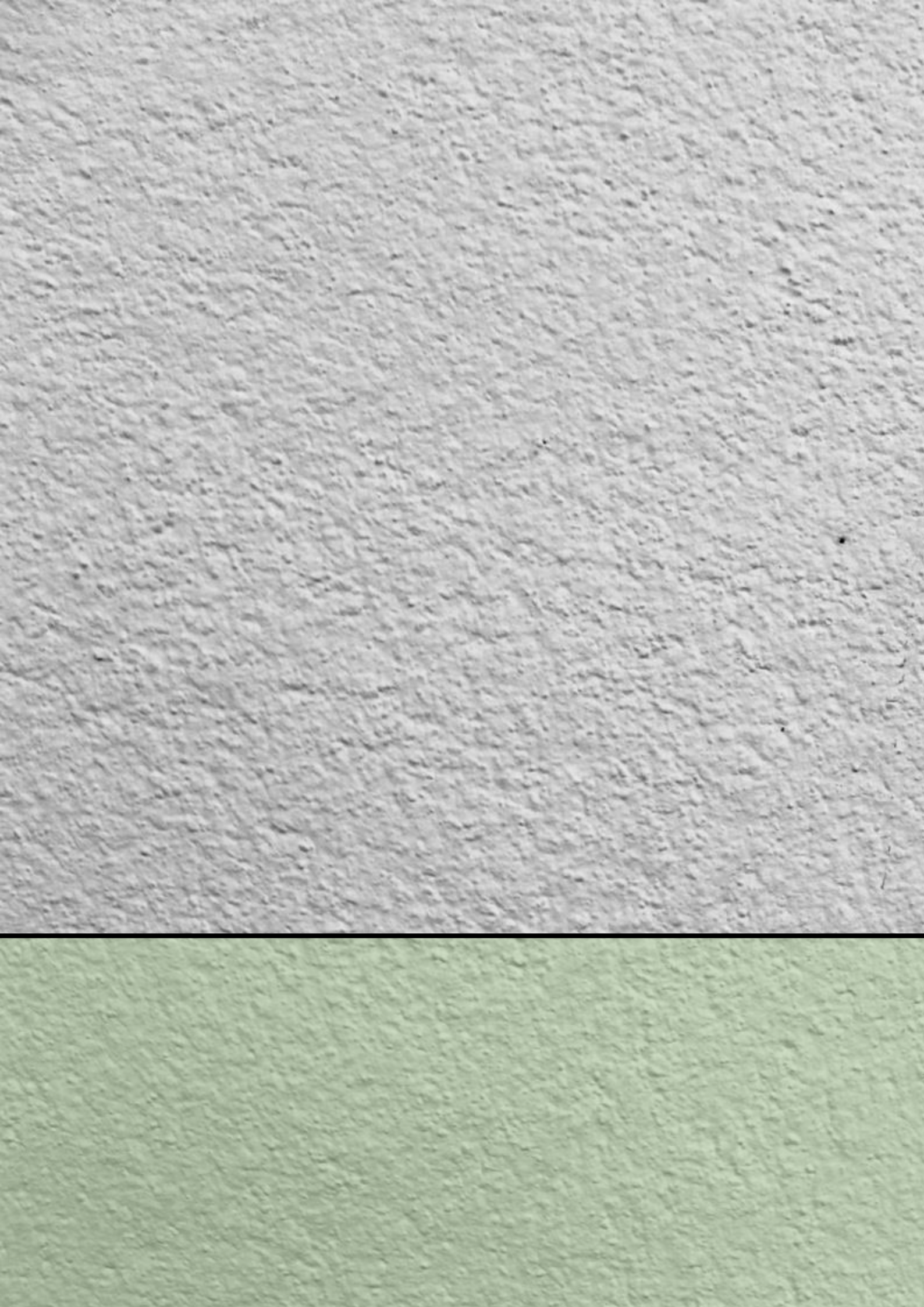

أثر الاقتصاد المعرفي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة(2000-2020)

The impact of the knowledge economic growth in Sudan during the period (2000-2020)

د. يوسف الفكي عبد الكريم، محيي الدين محمد علي عبد الرحمن

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان

الملخص:

تعتمد الدول على الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل الارتقاء ورفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادته من خلال زيادة الانتاج، عليه هدفت الدراسة إلى تبيان أثر الاقتصاد المعرفي على النمو الاقتصادي، كما جاءت مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد السوداني شهد اضطراباً واسعاً انعكس على مجمل الاوضاع الاقتصادية مما أثر على النمو الاقتصادي في السودان، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي وأسلوب التحليل القياسي *E-VEIWS* خلصت الدراسة بوجود علاقة تربط كل من المتغيرات المستقلة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، رأس المال الفكري، الابداع والابتكار) بالنمو الاقتصادي بصورة طرديه مباشرة، وأوصت الدراسة بالاستثمار في التكنولوجيا وتهيئة بيئة مواتية تحتضن المبدعين والمبتكرين.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، النمو الاقتصادي، رأس المال الفكري، الابداع والابتكار، الاقتصاد المعرفي.

Abstract

Countries depend on the Knowledge - based economy in order to advance and increase the economic growth rates and increase them through increased production, Accordingly the study aimed to show the impact of the knowledge economy on economic growth, the problem of study also came in that the Sudanese economy witnessed a wide turmoil which was reflected in the overall economic conditions which affected the economic growth in Sudan, the study used the descriptive method, historical method and the standard analysis method, the study concluded that there is a direct relationship between information and communication technology ,intellectual capital , creativity and innovation as explanatory variables with economic growth, the study recommended by investing in technology and environment that embraces creators and innovation.

Keywords: information and communications technology, Economic growth, Intellectual capital, Creativity and Innovation, Knowledge economic.

مقدمة:

تعتمد القدرة التنافسية للاقتصاديات الوطنية اعتماداً متزايداً على قدرتها على استخدام المعرفة وإنتاجها إذ تعتبر المعرفة والتعليم والابتكار هي المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي في ظل العولمة حيث تبنت الدول سياسة تتعلق بإنتاج المعرفة وتحويلها إلى ثروة تعمل على تحفيز النمو والقدرة التنافسية لاقتصاداتها يشهد العالم الآن تحول الاقتصاد على ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على المعرفة حيث أن الدول الأكثر معرفة وعلم تعد أعلى اقتصاداً من غيرها حيث تعمل على دعم المعرفة وتخصيص ميزانيات دولاريه من أجلها كعامل حيوي للنمو الاقتصادي حيث ظل الاقتصاد المعرفي العنصر القيادي للعناصر الإنتاجية والمصدر المحوري لإنتاج الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي.

مشكلة الدراسة:. يعد التقدم التكنولوجي عاملاً أساسياً في النمو الاقتصادي حيث شهد الاقتصاد السوداني اضطراباً واضحاً انعكس جلياً على الجوانب الإنتاجية بصورة مباشرة مما فاقم من مشكلات ضعف الإنتاج وما صحبتها من مشاكل اجتماعية وسياسة واقتصادية حتى انعكس ذلك على الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض في معدلاته فكانت الحاجة إلى عنصر حديث يضاعف من معدلات النمو حيث ظهر الاقتصاد المعرفي كعامل من عوامل رفع الإنتاجية التي تحقق معدلات مرتفعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بناءً على ما تقدم سوف يتم صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل يتأثر النمو الاقتصادي بالتغيرات التي يحدثها الاقتصاد المعرفي في السودان ؟

ينبثق من السؤال أعلاه التساؤلات الفرعية التالية:

1- إلى أي مدى تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إحداث تغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؟

2- هل الاستثمار في رأس المال الفكري يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان؟

3- كيف يساهم الإبداع والابتكار في تحسين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي يلعبه الاقتصاد المعرفي في تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث أصبحت تشكل مورداً أساسياً ومهماً لدى الإنسان عبر التراكم المعرفي أسفر ذلك التقدم على تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي ونقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يعتمد بصورة موسعة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصولاً إلى اقتصاد قائم على المعرفة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأتي:

1- التعريف بمفهوم وأهمية ومميزات الاقتصاد المعرفي.

2- التعرف على مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي.

3- استعراض بعض النماذج لدول اعتمدت بصورة أساسية على الاقتصاد المعرفي في تطوير شعوبها(سنغافورة، ماليزيا، مصر).

4- قياس ركائز الاقتصاد المعرفي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:.

1- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السودان على تحقيق زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2- الاستثمار في رأس المال الفكري في السودان ينعكس إيجاباً على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

3- يساهم الإبداع والابتكار في السودان على تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي.

منهجية الدراسة:. سوف تستخدم الدراسة:

1- الجانب النظري:المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة محل الدراسة والمنهج التاريخي.

2- الجانب التحليلي:أسلوب التحليل القياسي (E-VIEWS) باستخدام منهجية قياس المعرفة (Knowledge Assessment Methodology) والتي تختصر في الأحرف التالية (KAM).

النموذج المقترح للدراسة:

$$GDP=B_0+B_1ICT+B_2IC+B_3I+U_i$$

الدراسات السابقة:

محمد جبارة طاهر(2020)[1]:

جاءت هذه الدراسة بعنوان دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق النمو الاقتصادي مصر أنموذجاً تمثلت مشكلة الدراسة في أن الاقتصاديات العربية تواجه بعض القضايا المستعصية والتي يتطلب حلول لها وأهمها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي هدفت الدراسة إلى إبراز مكونات اقتصاد المعرفة ومن ثم تسليط الضوء على نظرية النمو الحديثة في اقتصاد المعرفة استخدمت الدراسة الأسلوب الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الدراسات والمقالات التي تناولت اقتصاد المعرفة خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الحكومة المصرية سعت من أجل إدخال مصر في خضم التطورات التكنولوجيا وإبعادها عن حالة العزلة التي تعاني منها أغلب الدول العربية في سعيها من أجل تحقيق ذلك مما أدى إلى تحقيق مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي ورفعت من قدرتها الإنتاجية أيضاً في مجال تكنولوجيا المعلومات وأوصت بالعمل على خلق رأس المال البشري وتطويره بنوعية عالية وقدرات كبيرة وذلك من خلال التدريب والتطوير.

عبيرهاني(2021)[2]: جاءت هذه الدراسة بعنوان أثر الاقتصاد المعرفي على النمو الاقتصادي في إسرائيل تمثلت مشكلة الدراسة في سؤال مفاده هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاقتصاد المعرفي والنمو الاقتصادي في إسرائيل هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الاقتصاد المعرفي ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي في إسرائيل اعتمدت الدراسة

1محمد جبار طاهر الشمري، 2020،دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر أنموذجاً، ورقة علمية منشورة، جامعة الكوفة.

2عبير هاني محمد،2021، قياس أثر الاقتصاد المعرفي في النمو الاقتصادي في إسرائيل، رسالة ماجستير، أكاديمية الشرق، القاهرة، مصر، مجلة البحوث التجارية، المجلد 43، العدد1.

على المنهج التحليلي وذلك لقياس اثر اقتصاد المعرفة على النمو الاقتصادي في إسرائيل في الفترة من 1990 وحتى عام 2017 حيث تم الاعتماد على برنامج E-VIEWS .

$$Y= a_0+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+a_4X_4+a_5X_5+.....+a_aX_a$$

خلصت الدراسة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اقتصاد المعرفة والنمو الاقتصادي في إسرائيل وأوصت الدراسة بضرورة إدراك أن المعرفة مصدراً متجدد يتراكم بالاستخدام والتوظيف والابتكار أما المصادر الطبيعية فهي محدودة تتراجع بالاستخدام الخاطئ حيث أن هنالك مصادر طبيعية متجددة ومصادر طبيعية غير متجددة قد تقل أو تندر بالاستخدام.

دراسة Chan ying chu[1] (2013) جاءت هذه الدراسة بعنوان أثر الإنترنت على النمو الاقتصادي وأثره خلال فترة الانكماش تم استخدام بيانات لعدد 201 دولة خلال الفترة من 1988-2010 وقد أسفرت النتائج للنموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS أن زيادة قدرها 10% لمعدل انتشار الإنترنت يؤدي إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة قدرها بين 0.75% إلى 0.63% وفي خلال فترات الانكماش انخفضت معامل الانترنت لكنه ظل موجباً ولهذا تأكد أن الإنترنت يقدم طريقة لحل مشكلة الانكماش الاقتصادي وكان النموذج معتمداً على دالة إنتاج كلي بسيطة بافتراض ثبات عائد الحجم وكانت كما يلي:

$$Y_{IT}=A_{IT}F(L_{IT},K_{IT},H_{IT}) \qquad (1)$$

حيث تشير i إلى الدولة وتشير T إلى السنة أما Y_{IT} فتعني متوسط الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أما A_{IT} فتسير إلى حالة التكنولوجيا كما تشير H_{IT} إلى رأس المال البشري وتمثل K_{IT} رأس المال المادي، L_{IT} تمثل العمل تم أخذ لوغاريثم المعالة السابقة لتحويل العلاقة إلى الشكل التالي:

$$\text{Log}Y_{it}=\log A_{it} + a_2 \text{ Log } L_{it} + a_3 \text{ Log } K_{it}+a_4 \text{ Log } H_{it} +U_{it} \qquad (2)$$

وبعد إدخال متغير يعبر عن الانترنت تم الحصول على نموذج كامل كما يلي:

$$\text{Log } Y_{it}= a_i+a_t+a_1 \text{ Log } I_{it}+a_2 \text{ Log } L_{it}+a_3 \text{ Log } K_{it}+a_4 \text{ Log } H_{it}+U_{it} \qquad (3)$$

حيث Iit حالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتم قياسها بمعدل نفاذ التكنولوجيا وهو استخدام التكنولوجيا لكل 100 فرد، Lit تمثل مدخلات العمل تم قياسه بمعدل المشاركة في العمل، Kit تعبر عن رأس المال المادي (تكوين رأس المال المادي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، أما Hit فهي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي، Rit متغير صوري بقيمةI في حالة الانكماش و صفر لغير ذلك وانتقلت النتائج إلى أهمية توسيع استخدام الانترنت وهنالك أثر إيجابي للانترنت على النمو الاقتصادي.

مفهوم الاقتصاد المعرفي: لقد استخدمت عدة مسميات تدل على اقتصاديات المعرفة كاقتصاد المعلومات اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموس الاقتصاد

1 Chan-yang chi, internet economic growth and recession in modern economy, 2013, Chung yuan Christiam University, Chung Taiwan.

الذكي وكل هذه المسميات تشير إلى اقتصاد المعرفة لا يوجد تعريف جامع لهذا الاقتصاد بين أوساط الباحثين والمنظرين وعليه نستعرض بعض التعريفات.

1- اقتصاد المعرفة هو نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكيفي والنوعي عنصر الإنتاج الأساسي والقوة الدافعة لإنتاج الثروة.

2- اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاج بشكل مرتفع على المدى الطويل بفضل استخدام تكنولوجيا الاتصالات والإعلام.

3- أما التقرير العربي الإستراتيجي عرفه كما يلي: اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد فرضته طائفة جديدة من الأنشطة المرتبطة بالمعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية.

فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثلاً التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل(تشخيص الأمراض عن بعد، الإنتاج عن بعد، عقد المؤتمرات عن بعد.....الخ) كل هذا يجعل الاقتصاد مبنياً على المعرفة والعلم فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة قد وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي،أما الدول التي مازالت تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار ونشر واستعمال وتخزين المعرفة فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي(ياسين، 2015، ص6)[1].

أهمية الاقتصاد المعرفي : جاءت أهمية الاقتصاد المعرفي في الآتي:

1- الإسهام في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب والتقنية المتقدمة في المجالات الصناعية التي تبرز فيها صناعات الأجهزة والمعدات الإلكترونية الدقيقة وأجهزة الحاسوب وبرمجياتها.

2- الإسهام في توليد فرص العمل في المجالات التي تستخدم التقنيات الحديثة المتقدمة في الاقتصاد المعرفي وتوليد فرص عمل تتسع باستمرار العاملين الذين لديهم مهارات وقدرات علمية متخصصة.

3- يوفر اقتصاد المعرفة الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمارات خصوصاً الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج المعرفة وزيادته.

4- إسهام مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته في إحداث التجديد والتحديث وتطور النشاطات الاقتصادية بما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة وبشكل متزايد ومتسارع وهو الأمر الذي يتيح استمرارية التطور في النشاطات الاقتصادية.

1خالد ياسين الشيخ، 2016، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ماجستير، جامعة دمشق- سوريا، ص5.

5- يسهم اقتصاد المعرفة في إيجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي التي لها صلة بالتقنيات التي يتضمنها اقتصاد المعرفة والتي تؤدي مستقبلاً إلى قيام الدولة المتقدمة التي تتحقق فيها مضامين اقتصاد المعرفة بالتخصص في التقنيات المتقدمة عالية التطور.

6- إن المعرفة العلمية والعملية أصبحت مورد اقتصادي هام وعنصر أساسي من عناصر الإنتاج وبذلك يسهم اقتصاد المعرفة في التحقق من الموارد الطبيعية(خضر،ورقة علمية منشورة)[1].

7- زيادة الدخل القومي من خلال إنشاء المشاريع وزيادة عوائدها المالية وزيادة الدخل الفردي المرتبط بنشاطات اقتصاد المعرفة.

8- التقليل من استخدام الموارد الطبيعية من خلال الاعتماد على موارد المعرفة وتطويرها ويؤدي ذلك إلى ضمان استمرارية وديمومة تطور النشاطات الاقتصادية(وزارة الصناعة اللبنانية 2017، ص[10])[2].

مميزات الاقتصاد المعرفي : يعتمد الاقتصاد المعرفة على الأتي:

1- يعتمد الاقتصاد المعرفي على الذكاء البشري بشكل رئيسي.

2- التكلفة الأساسية تكمن في البحث والتطوير وليس في الأجهزة والمعدات وغيرها من الصناعات.

3- الهواء الرقمي الذي يؤمن النفاذ المجاني إلى شبكات الإنترنت واستخدامها في أي بقعة جغرافية تقع ضمن نطاقه(حدائق، مجتمعات طبيعية، شواطئ، جبال).

4- عملية رقمنة(المعلومات والاتصالات والمعاملات والسلع والرسائل والكتب).

5- العمل ضمن العالم الافتراضي(الاجتماعات، الحكومات، الوزارات، الشركات، المدارس، الأسواق، الجامعات وغيرها).

6- التشبيك الرقمي بين الأفراد والمنشآت والجهات والوزارات الحكومية والمؤسسات والحكومات الدولية.

7- تقديم المنتجات الذكية (الأصول الفكرية، الأبحاث العلمية، برامج الكمبيوتر، التطبيقات الرقمية وغيرها).

8- يتطلب الاقتصاد الرقمي المثابرة على التعليم والتدريب المستمر لمواكبة التطورات المتسارعة في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

9- عملية التشبيك التي تؤمن وفرة المعلومات إضافية إلى تأمين وسائل التواصل التي تقدمها الشبكات (مرجع سابق، ص[22]).

1محمد خضر عباس، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، ورقة علمية منشورة، جامعة واسط.
2وزارة الصناعة والتجارة اللبنانية، 2017، اقتصاد المعرفة، ص22.

مؤشرات اقتصاد المعرفة: تشكل مؤشرات اقتصاد المعرفة أدوات هامة لصياغة ورصد التقدم في بناء القدرة العلمية والمعرفية للدول وفي هذا الصدد يمكن تقسيم مؤشرات اقتصاد المعرفة إلى الأتي:

أولاً: مؤشر البحث والتطوير: تشكل بيانات البحث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة وهي عبارة عن نفقات يتم تمويلها من ميزانية الدولة نتيجة عملية الجمع المنظمة والمعيارية للبيانات التي تسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنة دولية حيث ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين أساسيين هما النفقات المخصصة للأبحاث والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتطوير.

ثانياً: مؤشر التعليم والتدريب: إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل الأنشطة الاقتصادية وتنميتها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة ويكتسي هذا المؤشر أهمية بالغة لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية.

ثالثاً: مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية بالغة تتجسد في القاعدة التكنولوجيا الملائمة التي تعمل على تنمية النشاطات المكثفة في المعرفة ونشر المعلومات الجديدة يمّكنها من تحقيق العديد من الأهداف نعددها في الأتي:

1- تحقيق أرباح إنتاجية خاصة في المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات.

2- دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيمة مضافة عالية من خلال تسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.

3- تطوير الصناعات الجديدة كوسائل الإعلام المتعددة والتجارة الإلكترونية.

رابعاً: مؤشر البنية الأساسية للحواسيب: يتضمن هذا المؤشر كل العمليات ذات العلاقة بالحاسوب ويقاس بعدة مؤشرات منها عدد أجهزة الحواسيب لكل ألف نسمة من السكان وعدد مستخدمي الإنترنت وعدد مصنفي الإنترنت ويقصد بهذا مدى حضور البلد في الإنترنت والمصنف هو اسم مجال له عنوان ومسجل في بروتوكولات الإنترنت(عزوزي مريم وآخرون،2019)[1].

تجارب دولية (سنغافورة، ماليزيا، مصر):

تجربة سنغافورة: تحولت سنغافورة من جزيرة فقيرة معدومة الموارد الطبيعية يقطنها غالبية أمية من السكان إلى مصاف الدول الأكثر تقدماً في العالم بعد أن كانت إحدى الموانئ التابعة لبريطانيا ويسكنها خليط من السكان غالبيتهم من المهاجرين من الصين وماليزيا والهند مع أقليات أسيويه كان بين 70-80% من سكانها فقراء حيث بلغت نسبة البطالة 20% تقريباً عند استقلالها يهددها التميز العرقي والديني وأصبحت بلد يقطنه خمسة ونصف مليون نسمة تضاهي نظيراتها في

1عزوزي مريم وعميري أسماء،2019، اقتصاد المعرفة تيار استراتيجي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، ماجستير،جامعة أحمد دراية- الجزائر، ص8.

الدول الصناعية الأكثر تطوراً في العالم فقد ارتفع دخل الفرد السنوي في سنغافورة من 500 دولار إلى أكثر من 56 ألف دولار في عام 2014 كما استطاعت القضاء على البطالة وأصبحت ثالث أكبر مركز لتكرير البترول في العالم وسادس أكبر مركز لتجارة النفط بعد نيويورك ولندن وقد حلت سنغافورة في المرتبة الثانية بعد سويسرا من حيث القدرة التنافسية على الصعيد الاقتصادي وركزت سنغافورة في تجربتها على العلم وأخذ بسياسات انفتاحية تجاه الصناعات ذات الكثافة العمالية مثل مصانع النسيج والملابس والمصانع المعدنية والغذائية وبعد ذلك تحولت إلى الاستثمار في القطاعات الصناعية التي تعتمد على الإبداع والتكنولوجيا والبحث العلمي ذات القيمة المضافة العالية كصناعة الأدوية والكيماويات وقد ركزت الحكومة على الجدارة والنزاهة والأمانة ومكافحة الفساد كذلك الربط بين التعليم والبحث العلمي التي جعلت سنغافورة تمتلك نظام تعليمي عالمي.

كما بدأ التصنيع والتصدير من خلال استقطاب كبرى الشركات العالمية وتوطينها في سنغافورة مع تقديم تسهيلات ضريبية مغرية لها وتوفير الأيدي العاملة المؤهلة وهذه الشركات اتخذت سنغافورة منصة لتصدير منتجاتها إلى الدول الأسيوية التي وصلت صناعتها الرقمية إلى العديد من دول العالم ونافست سنغافورة دول عريقة في ميدان التكنولوجيا الرقمية والصناعات الدقيقة (كاليابان، أمريكا، كوريا الجنوبية) وأصبحت سنغافورة إحدى أغنى دول العالم وحلت المرتبة الثالثة عالمياً بل أصبحت لديها بعض المنشآت مثل مطار تشانجي الذي حصل على تصنيف أفضل مطار في العالم للعام السادس على التوالي منذ عام 2013 كل هذا بفضل الاعتماد على الاقتصاد الرقمي وتطبيقه بصورة مثلى(تقرير البعثة الصناعية للاضطلاع والاستفادة من التجربة السنغافورية في التنمية الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية، 2016).

بداية التسعينات انطلقت سنغافورة إلى التحول إلى جزيرة ذكية من خلال اعتماد خطة أُطلق عليها اسم(الخطة العامة لتقنية المعلومات 2000) حيث تدخل المعلومات كل جانب من جوانب الحياة في سنغافورة من خلال بنية أساسية متقدمة كرجال الأعمال البائعين والمهندسين وربات البيوت والطلاب لتمكينهم من اكتساب المعلومات واستيعابها من مصادر متنوعة وبأشكال مختلفة وقد استندت هذه الخطة في عملها على نظام واسع من الشبكات والصوتيات والحاسبات الإلكترونية وغيرها وجهت سنغافورة جهودها خلال هذه المرحلة من أجل تسريع وتيرة التحديث في مجال التقنية من خلال زيادة أنشطة البحث والتطوير لغرض تحسين جودة المنتجات والخدمات وتطويرها الهدف من ذلك تصدير المعرفة التقنية التي تتوافق مع ظروف البلدان النامية التي عادة ما تقدم في شكل خدمات استشارية والتوجه نحو التصدير وتوفير قوة العمل ذات المهارة التقنية الجيدة مما جعل سنغافورة تعمل على تطوير ميزتها التنافسية في هذا المجال (ابتسام، ص283)[1]

تحتل سنغافورة المرتبة الأولى بين بلدان المنطقة من حيث ارتفاع وتيرة الاستثمارات في مجال العلوم ففي الفترة الممتدة من عام 2000-2007 ارتفعت كثافة البحث والتطوير من 1.9% إلى 2.5%، وارتفع عدد الباحثين إلى 6088 باحثاً لكل مليون نسمة ويفيد البنك الدولي بأن فيتنام وسنغافورة هما البلدان الوحيدان اللذان نجحا في تصنيفهما في مؤشر المعرفة بين عامي 1995-2008، وهو ناتج عن زيادة عدد العلماء المقيمين العائدون من الخارج للعمل في المختبرات الوطنية التي تحصل على قدر واف من التمويل وتهدف إحدى الإستراتيجيات الوطنية إلى جمع معاهد البحث المتخصصة في تكنولوجيا

1ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، بغداد، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الخامس والأربعون، ص283

المعلومات والاتصالات والبحوث البيولوجية الطبية في مركزين وطنيين للمعارف حيث حولت سنغافورة إلى مركز ناشئ لتكنولوجيات البيولوجية الطبية الهندسية كما تأكد تجربة سنغافورة على ركائز مهمة وهي الارتكاز على رأس المال البشري عالي المهارة وكثيف المعرفة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمحافظة على علاقات مستقرة وسليمة مع بلدان الجوار(الصين، ماليزيا)، مع الاهتمام بتحسين مناخ العمل ويقترن ذلك بالبحث والتطوير وإنشاء شهادات الجدارة الوطنية(النظام الوطني للمؤهلات) وذلك بهدف توفير احتياجات الصناعات بالمقاييس المطلوبة وإدخال برامج التدريب المستمر ويرتكز ذلك كله على مبدأ العدالة الاجتماعية بداية من توفير سكن لكل مواطن ونظام تعليمي عالي الجودة وتقديم الدعم الحكومي للصحة والتعليم(قرين ربيع، ص231)[1].

تجربة ماليزيا: ماليزيا بلد تقع في شمال شرق أسيا تبلغ مساحتها 329 كم^2، وبعد الاحتلال الياباني عام 1942، خضعت ماليزيا للحكم البريطاني حتى نالت استقلالها عام 1957 وقد انضمت كل من سنغافورة وصباح وسرادق للإتحاد الفيدرالي عام 1963 ثم نالت سنغافورة استقلالها عام 1963 كما يبلغ على سكان ماليزيا 28 مليون نسمة وتقطنها خليط من ثلاثة مجموعات الماليون والصينيون والهنود في شبه جزيرة ماليزيا (مهاتير محمد، 2014، ص8).

كما تعتبر ماليزيا أحد الدول التي استفادت من الانفتاح الاقتصادي الكبير على العالم الخارجي وذلك نتيجة اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني وقد ظهر تقدمها واضحاً من خلال تحولها من بلد يعتمد بشكل أساسي على الزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنية وخاصة في مجال الصناعات الكهربائية والإلكترونية ويوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001 الذي رصد أهم الدول المصدرة للتقنية في العالم وكانت ماليزيا في المرتبة التاسعة،متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد كما يأتي نجاح تجربتها الفائقة في مواجهة الأزمة الاقتصادية لعام 1997 والتي تعرضت لها دول جنوب شرق أسيا برمتها خير دليل على البرنامج الناجح التي انتهجته ماليزيا. كما قامت ماليزيا بفتح أبوابها إلى المستثمرين الأجانب بعد أن حققت نجاحات في مجال البني التحتية والأساليب الإدارية والقانونية التي تؤدي إلى جذب الاستثمارات الصناعية ومن أهم وأبرز هذه المجالات قطاع التصنيع الماليزي حيث أنشأت ماليزيا ثلاثة مصانع للسيارات تغطي الطلب على السيارات في السوق المحلية وتحمل هذه السيارات مواصفات تكنولوجيا عالية وتقنية معاصرة ويشكل قطاع التصنيع الماليزي 36.8% من الدخل القومي للدولة حسب إحصاءات 2014 ويوظف 36% من الأيدي العاملة وقد تنوعت الصناعات في هذا القطاع الحيوي تضمنت صناعات السيارات والصناعات الإلكترونية وصناعة أدوات البناء كذلك تقدمها في مجال الإلكترونيات حيث وصلت قيمة الصادرات الماليزية في الأدوات الإلكترونية والكهربائية إلى 111 مليار دولار أو ما يقارب 47% من مجموع إنتاج قطاع الكهرباء والإلكترونيات لعام 2014 وفي قطاع السيارات صنعت ماليزيا عام 2014 ما يقارب 545 سيارة وهو ما يجعلها في المرتبة الثانية والعشرين في العالم من حيث تصنيع السيارات لذلك فإن ماليزيا تحتل المرتبة التاسعة عشر من ضمن عشرين أقوى اقتصاد في العالم مقدمة بذلك نموذجاً رائعاً في النهضة وبناء شعوب العالم العربي والإسلامي.

إضافة إلى ذلك فقد تضمنت الخطة القومية الشاملة لماليزيا (رؤية 2020) القيام بإنشاء مناطق صناعية تشمل العديد من الصناعات متوسطة وعالية المستوى التكنولوجي وهذه الخطة تستند لدعم حكومي وسياسي قومي من خلال توفير

1مهاتير محمد،2014، الصحوة الاقتصادية (التجربة الماليزية)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص8.

الحكومة الماليزية العديد من الحوافز الاقتصادية للمشروعات التي تعتمد على صناعات استخراجية مستهدفة من الدول. ونجد أن المناطق الصناعية في ماليزيا قد حققت نجاحاً كبيراً في تطوير صناعة التكنولوجيا بالبلاد وتوطين الاستثمارات المحلية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وقد ساعد ذلك على زيادة معدل التنمية الاقتصادية بها وهذه المناطق التكنولوجيا ساهمت في إنجاح رؤية 2020 التي تسعى إلي تحويل ماليزيا إلي دولة صناعية كبرى يعتمد اقتصادها على التكنولوجية بحلول عام 2020(علي أحمد، 2015)[1].

الأسباب التي دفعت الحكومة الماليزية للانطلاق نحو تطبيق آليات الاقتصاد المبني على المعرفة والتكنولوجيا:

1- تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الماليزي من 9.5% كمتوسط سنوي(1991-1995)، إلي 4.7% للفترة من(1996-2002).

2- التراجع في المركز التنافسي لدولة ماليزيا خلال التسعينات من القرن الماضي من المركز 18 عام 1994 إلي المركز 23 عام 1996 ثم إلي المركزين عام 2000-2001 على التوالي.

3- الحاجة إلي زيادة الإنتاجية الكلية والتي تعكس دور التراكم المعرفي والتقني كمصدر جديد للنمو الاقتصادي تُمّكن ماليزيا من الاعتماد على مدخلات الإنتاج(عمل ورأس مال وموارد طبيعية) إلى الاعتماد على المعرفة والابتكار لزيادة الإنتاجية وتسريع النمو.

4- تزايد المنافسة في السوق من قبل الدول الأسيوية الأخرى وعلى رأسها الصين والهند وبدرجة أقل نسبياً فيتنام واندونيسيا وهذه الدول المنافسة جميعها تشترك في الوفرة النسبية للموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة قياساً بماليزيا(زبيدي المكي وآخرون، 2019، ص[347])[2].

تجربة مصر: في الواقع استطاعت مصر أن تخطو خطوات مهمة نحو اقتصاد المعرفة وأن تقطع شوطاً في هذا المجال وأن توفر منافذ وطرق عديدة لنشر وعرض المعلومات بأنواعها المختلفة كما قامت مصر بإنشاء أجهزة رسمية متخصصة لجمع المعلومات المختلفة ونشرها وتأسيس مواقع لهذه الأجهزة الرسمية عبر الإنترنت لتكون متاحة للجميع في عصر أصبح الإنترنت نافذة واسعة يطل منها الجميع على العالم بأكمله ومن هذه الأجهزة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارwww.idsc.gov.eg الذي يقدم معلومات للباحثين والمتخصصين وصناع القرار والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عبر هذا الموقع www.capmas.gov.eg/hom.htm الذي يعمل على جمع المعلومات الدقيقة والمختلفة عن السكان والأنشطة الاقتصادية المختلفة وحركة المواليد والوفيات ونُشر ذلك في التعدادات المختلفة 1976 وتعداد 1986 وتعداد 1996 وتعداد 2006. وقد تجاوزت التجارة الإلكترونية على مستوى العالم المائة مليار دولار حتى نهاية عام 2000 ويبلغ عدد الذين يتعاملون في التجارة الإلكترونية على مستوى العالم حوالي عشرة ملايين فرد ويبلغ حجم تجارة الدول العربية الالكترونية نحو 12 مليون دولار عام 2000 وتتمثل معظم استخداماتها في البريد الإلكتروني وتسويق بعض الزهور المصرية والأدوات الكهربائية ومن المتوقع زيادة نسبة مستخدمي الإنترنت نتيجة قيام الشركة المصرية للاتصالات بفتح

1علي احمد درج،2015، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد30، المجلد(23).
2- زبيدي المكي وشرقي خليل وعطا الله عمر،2019، الواقع ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة(التجربة الماليزية أنموذجاً)، جامعة الجزائر، ص347.

التعاملات مع الإنترنت مجاناً كما أن صناعة البرامج اللازمة للتجارة الإلكترونية في مصر تحقق دخلاً يقارب 20 مليون دولار بينما تحقق دول أخرى مثل ماليزيا والهند ما يزيد عن 2 مليار دولار سنوياً وقامت جمهورية مصر بتأسيس أول شركة عربية للتجارة الالكترونية من خلال الانترنت مقرها مدينة القاهرة وهي الشركة العربية للاتصالات تهدف إلى تقييم خدمات عربية عبر الانترنت من خلال سوق العرب الإلكتروني من خلال ثلاث مراحل على النحو التالي.

المرحلة الأولى: العرض والطلب الإلكتروني: يقوم المستورد بالتعرف من خلال نشرة إلكترونية على مواصفات السلع والبدائل الموجودة وطلب السلع التي يريد شرائها من البائع عن طريق الحاسب الآلي من أي مكان في العالم.

المرحلة الثانية: تسليم البضائع: يتم تسليم البضائع بواسطة الحاسب الآلي حيث يتم إرسال وشحن البضائع إلى المستورد.

المرحلة الثالثة: سداد القيمة: يتحقق سداد القيمة إلكترونياً وتسوية المدفوعات المتعلقة بالصفقة حيث يقوم المستورد بملأ نموذج الشركة بعد اختياره للمنتج الذي يحتاج إليه ويشمل النماذج رقماً لبطاقة الائتمان الخاصة به وقيمة البضائع المشتراه ويتم بعد ذلك نقل البيانات بواسطة الحاسب الآلي ومعها رقم بطاقة الائتمان إلى حاسب آلي بالبنك الذي يتعامل معه المستورد كذلك تعتبر الشيكات الإلكترونية من أهم وسائل الدفع الذي يعتمد عليه الحاسب الآلي حيث ينتقل الشيك بالبريد الالكتروني إلى المستفيد بعد توقيعه إلكترونياً فيحصل عليها المستفيد ويوقعه إلكترونياً ويرسله عبر البريد الإلكتروني مصحوباً بإشعار وإيداع إلكتروني في حسابه بالبنك.

النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي عادة بأنه الزيادة المضطردة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل القومي حيث إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو(مايكل، 1999، ص[455])[1].

النمو الاقتصادي الحديث: لقد استخدم هذا المصطلح سيمون كوزنتز وهو يماثل مصطلح التنمية الاقتصادية من حيث المعنى وإن كان أكثر دقة وقد أشار كوزنتز إلى الفترة الزمنية التي تتميز بالنمو الاقتصادي الحديث وعلى أنها نقيض لفترة الرأسمالية التجارية أو فترة الإقطاع وعلى ذلك فإن النمو الاقتصادي الحديث يشير إلى فترة زمنية من تاريخ العالم لها من الخصائص والصفات ما يميزها عن غيرها وإن كان فترة النمو الاقتصادي الحديث لم تكتشف بعد كل الخصائص التي تميزها إلا أن العنصر الرئيسي الذي يميزها هو استخدام وتطبيق البحث العلمي في تناول مشاكل الإنتاج الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى التصنيع والتحضر بينما يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج فإن التنمية والنمو الاقتصادي الحديث يشتملان على ارتفاع نصيب الفرد من الدخل أو الناتج وإن كانت التنمية تشتمل على أكثر من ذلك لكنها لا يمكن أن تتحقق بدونها(مالكولم، 1995، ص[33]).

نظريات النمو: هنالك العديد من النظريات للنمو نذكر بعض منها على سبيل المثال لا الحصر أغلب النظريات الحديثة في النمو الاقتصادي موجهة لتحليل خصائص الأوضاع المتواترة ، حيث يوجد ميل طبيعي لنظرية النمو نحو التركيز على

1مالكولم جبلز، مايكل رومر، دوايت بيركنز، دونالد سنودجراس، 1995،اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، الرياض المملكة العربية السعودية، ص33.

الأوضاع المتواترة الأسية ويمكن أن نتصور أسباباً كثيرة لذلك فعلى سبيل المثال عادة ما يكون للنموذج النيوكلاسيكي وضع متواتر وحيد تتقارب منه كل مسارات التوازن وعند هذه النقطة يمكن أن يتوقع فعلاً لاقتصاد ثبت هيكله المؤسسي لفترة طويلة(روبرت صولو، 2000، ص50)[1].

مراحل النمو: من الممكن أن نضع المجتمعات من حيث هيكلها الاقتصادي في إحدى فئات خمس نعددها:

المجتمع التقليدي: هذا المجتمع يتحدد هيكله وفقاً لعدد محدد من الدول الإنتاجية تقوم على أساس العلوم والفنون الإنتاجية التي سادت حتى ما قبل قدوم نيوتن وعلى أساس النظرة التي كانت شائعة حتى ذلك الوقت نحو عالم الماديات. نجد في العصر الحديث الحياة مليئة بالتغيرات التي لا تنتهي فنطاق التجارة وحجمها داخل تلك المجتمعات وفيما بينها كانت دائمة التغير بسبب عوامل عديدة مثل درجة الوفورات السياسية والاجتماعية.

في النطاق الزراعي استمرت تلك المجتمعات هيكلاً معيناً للنظام الاجتماعي لا يترك سوى فرص محدودة للحركة الرأسمالية أي لارتقاء الفرد في السلم الاجتماعي كما تعلقت القيم الإنسانية في تلك المجتمعات بما يمكن تسميته القدرية طويلة المدى بمعنى التسليم بأن الفرص المتاحة للأحفاد لا تختلف كثيراً عن الأجداد.

التهيؤ للانطلاق: المرحلة الثانية للنمو تشتمل على جميع المجتمعات التي تمر بفترة الانتقال أي تلك الفترة التي نشأت فيها الظروف اللازمة للانطلاق إذ أنه لابد من وقت كلي يتحول المجتمع من مجتمع تقليدي إلى الوضع الذي يمكنه من أن يستغل ثمار العلم الحديث لكي يتغلب على تناقص الغلة وأول ما ظهرت هذه الظروف بشكل المعالم ظهرت في أوربا الغربية في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر حينما أخذت الآفاق التي فتحها العلم الحديث تتبلور في شكل دول جديد للإنتاج سواءً في الزراعة أو الصناعة كما ظهرت البنوك وغيرها من المؤسسات الخاصة بتبعية رؤوس الأموال ويزداد الاستثمار خاصة في قطاع النقل والمواصلات وفي المواد الأولية التي قد تكون موضع اهتمام الدول الأخرى.

مرحلة الانطلاق: هي عبارة عن المرحلة التي يتم فيها القضاء على التكتلات التي ظلت تناوئ النمو المضطرد، وهنا تأخذ القوة الدافعة للتقدم والتي نجحت حتى الآن في إحداث تجديدات محدودة النشاط الاقتصادي تنتشر في المجتمع وتهيمن عليه وكان الدافع المباشر للانطلاق في بريطانيا وفي تلك المنطقة في العالم التي سخت عليها الطبيعة والتي نزح معظم سكانها إليها من بريطانيا وهي الولايات المتحدة وكندا. خلال فترة الانطلاق يحدث توسع سريع في صناعات جديدة فتظهر أرباح ضخمة يعاد استغلال جانب كبير منها في إنشاء مصانع جديدة وتؤدي توسع هذه الصناعات إلى تزايد احتياطي العمال الصناعيين وفي الخدمات اللازمة لخدمتها ومن السلع المصنوعة الأخرى.

المضي نحو النضوج: بعد انتهاء فترة الانطلاق تبدأ فترة طويلة من النمو المضطرد وإن شابته بعض التقلبات حيث يسعى المجتمع الذي أخذ بأساليب النمو المضطرد إلى نشر الطرق التكنولوجية الحديثة في جميع نواحي النشاط الاقتصادي وهو خلال ذلك يوظف على استثمار نسبة من الدخل القومي يتراوح ما بين 10إلى 20% الأمر الذي يتيح للإنتاج يتزايد باستمرار بمعدل يفوق نمو السكان ويظل تكوين الاقتصاد يتغير بلا انقطاع نتيجة للتحسين المستمر في فنون

1روبرت صولو،2000، نظرية النمو، دار نشر أكسفورد، ص50.

الإنتاج ولتزايد سرعة نمو الصناعات القديمة بعد مضي حوالي ستين عاماً على بدأ الانطلاق يصل الاقتصاد عادة إلى ما يمكن اعتباره مرتبة النضوج وحينئذ يكون الاقتصاد الذي حصر جهوده خلال فترة الانطلاق في عدد محدود من الصناعات وفي فنون الإنتاج قد امتد نشاطه إلى عمليات أكثر تعقيداً أو على مستوى أعلى من فنون الإنتاج فينتقل الاهتمام مثلاً من صناعة الفحم والحديد والصناعات الهندسية الثقيلة التي تميز عصر السكك الحديدية إلى صنع الآلات الدقيقة والكيماوية والمعدات الكهربية.

مرحلة ما بعد الاستهلاك: أما بعد ذلك فلا مجال للتنبؤ بعد فسلوك الأمريكيين خلال العقد الأخير يشير إلى أنهم بدءوا يشعرون يتناقص المنفعة الحدية النسبية للسلع الاستهلاكية المعمرة وبدءوا ينحازون إلى المسلك الذي رسمته النظرية (نظرية بودنيروكس الديناميكية) وهو زيادة الإنجاب وكان الأمريكيين قد ولدوا في عهد حقق لهم الضمان الاجتماعي والاستهلاك الوفير(والت ويتمان رستو، 2021، ص26)[1].

ركائز اقتصاد المعرفة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: إن اقتصاد المعرفة يحتاج إلى بيئة تكون فيها المنافسة أمراً حيوياً ويعد نموذجاً للتنمية الاقتصادية والذي ظهر في أواخر التسعينات في تقارير كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي ويعتمد نموذج اقتصاد المعرفة على الأتي:

1- تعزيز وتحفيز الإبداع: يحتاج اقتصاد المعرفة إلى وجود إطار اقتصادي ومؤسسي في الدولة والذي من شأنه يقوم على توفير حوافز للإبداع الفعّال ونشر واستخدام المعرفة لتعزيز النمو وزيادة الرفاهية على سبيل المثال تستثمر الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحتل المرتبة الأولى كأقوى اقتصاد في العالم كونها تركز على بناء مجتمع يدعم ويشجع زيادة الأعمال مما يشجع على الابتكار ويؤدي بدوره إلى النمو.

2- الاستثماري تعليم القوى العاملة: يحتاج اقتصاد المعرفة إلى سكان وقوى عاملة متعلمة وماهرة يمكنهم من تكوين المعرفة واستخدامه على سبيل المثال احتلت الصين المرتبة الثانية كأقوى اقتصاد في العالم وذلك بسبب برنامج الإصلاح الاقتصادي الصيني لعام 1978 الذي حقق نجاحاً كبيراً مما أدى إلى ارتفاع متوسط النمو الاقتصادي حيث ركز على الاستثمار في تعليم القوى العاملة وكذلك كفاءة العمال.

3- وجود أنظمة الابتكار: وجود أنظمة للابتكار تشجع العاملين والباحثين وغيرهم على الابتكار والتي يمكنها الاستفادة من المخزون المتزايد في المعرفة العالمية والدراسات السابقة والتكنولوجيا المعاصرة واستغلالها من أجل اختراعات وابتكارات جديدة وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وتحويلها إلى منتجات منافسة.

4- بنية أساسية لإدارة المعلومات: يلزم وجود بنية أساسية ديناميكية للمعلومات والتي يمكنها تسهيل الاتصال الفعّال ومعالجة المعلومات حيث تعد البنية التحتية للمعلومات المكون الرئيسي للتنمية الإلكترونية وبالتالي التنمية الاقتصادية وبذلك على الدول تطوير السياسات واللوائح التي تشجع على عملية تطوير النظم المعلوماتية بشكل فعّال. على سبيل المثال كان درجة مؤشر الابتكار العالمي لإيران 28.4 في عام 2011 وارتفعت إلى 30.5 في عام 2016 وفي المقابل كان درجة

1والت ويتمان رستو، 2021،مراحل النمو الاقتصادي، وكالة الصحافة العربية، مصر، ص26.

رأس المال البشري والبحث لإيران 32.2 في عام 2011 وارتفعت إلى 39.5 في عام 2016 مما يفسر العلاقة الطرديه بين اقتصاد المعرفة مما انعكس على النمو الاقتصادي بصورة إيجابية(لمى الخضر، 2022)[1].

توصيف النموذج:

استناداً إلى مرحلة صياغة النموذج والتي تعني التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية سيصبح النموذج المقترح كالأتي:

$$GDP = B_0 + B_1 ICT + B_2 IC + B_3 I + U$$

المتغير التابع:

GDP =النمو الاقتصادي

المتغيرات المستقلة: (ICT = تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IC = رأس المال الفكري I = الابداع والابتكار).

أولاً: سكون واستقرار السلسة:

جدول رقم (1) نتائج اختبار ديكي فولر لمتغيرات الدراسة (GDP النمو الاقتصادي، ICT تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، IC رأس المال الفكري، I الابداع والابتكار.

المتغير	قيمة ADF	القيمة الحرجة عندي مستوي معنوية 1%	مستوي الاستقرار
GDP	-4.89293	-3.85739	مستقر عند الفرق الأول
I	-4.48684	-3.83151	مستقر عند الفرق الأول
IC	-7.10233	-3.83151	مستقر عند الفرق الأول
ICT	-4.43026	-3.83151	مستقر عند الفرق الأول

المصدر من نتائج التحليل لبرنامج eviews12

قيمة المتغيرات عند ديكى فولر(النمو الاقتصادي، ICT تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، IC رأس المال الفكري، I الابداع والابتكار) جميعها مستقرة عند الفرق الأول.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك:

يستخدم في حالة بيانات السلسلة الزمنية للمتغير متكاملة من رتبة واحدة ومن خلال اختبار تحديد الفجوات الزمنية واختبار جذور الوحدة المتمثلة فى اختباري ديكي فولر، المتغيرات اما مستقران في المستوى او الفرق الأول في هذه الحالة يمكن أن نستخدم التكامل المشترك. autoregressive Distributed lag.

1لمى الخضر، 2022،دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، https://mawdoo3.com

جدول رقم (2) نتائج اختبار الباوند للتكامل المشترك F-Bounds Test

Test Statistic	القيمة المحسوبة	مستوى الدلالة	المستوى(0)I	الفرق الاول(1)I
F-statistic	7.383534	10%	2.2	3.09
Kعدد الفجوات	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

يلاحظ أن احصائية F أكبر من الحد الأعلى نرفض فرضية العدم (معني ذلك وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات).

جدول رقم(3) نتائج تقدير دالة النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

قيمة معامل التحديد $RSqure$	المعنوية لكلية للنموذج F	معنوية لمعامل Prob	قيمة المعاملات	المتغيرات
0.910098	0.000994	0.0004	30.21204	C
		0.0024	0.047409	I(-1)
		0.0008	3.67E-05	IC(-1)
		0.0076	0.000206	ICT**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v10

وبناءً على ما تقدم فإن النموذج المقدم هو:

$$GDP = 30.212 + 0.047I(-1) + 3.67E - 05IC(-1) + 0.000206ICT$$

أما تقييم النموذج فيتم وفق ثلاثة معايير:

اولاً: المعيار الاقتصادي:

معامل الثابت والتي تعادل **30.21204** وهي معامل النمو الاقتصادي وهي موجبة مع ثبات كل من *فجوة* الابداع والابتكار**I(-1)** ورأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة **IC(-1)** وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذو فجوة زمنية واحدة **ICT**** وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل *فجوة* الابداع والابتكار**I(-1)** تساوي **0.047409** وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طرديه بين *فجوة* الابداع والابتكار**I(-1)** والنمو الاقتصادي أي كلما زاد حجم *فجوة* الابداع والابتكار**I(-1)** يؤدى الى زيادة النمو الاقتصادي وتشير هذه العلاقة أنه اذا تغير *فجوة* الابداع والابتكار**I(-1)** بوحدة واحدة سيزيد النمو الاقتصادي ب **0.047** مع ثبات كل من رأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة **IC(-1)** وتكنولوجيا المعلومات الاتصالات**ICT** هي وتتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل رأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) تساوي **3. 67E − 05** وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طرديه بين رأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) والنمو الاقتصادي أي كلما زاد رأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) يؤدى الى زيادة النمو الاقتصادي وتشير هذه العلاقة انه اذا تغير رأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) بوحدة واحدة إيجاباً سيزيد النمو الاقتصادي ب3.67E-05 مع ثبات كل من *فجوة* الابداع والابتكار I(-1) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذو فجوة زمنية واحدة ICT** وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

قيمة معامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT** تساوي **0.000206** وهي ذات إشارة موجبة وتعني وجود علاقة طرديه بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT** والنمو الاقتصادي أي كلما زاد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT** يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وتشير هذه العلاقة إلى أنه كلما تغير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT** بوحدة واحدة إيجاباً سيزيد النمو الاقتصادي ب**0. 0002066** مع ثبات كل من *فجوة* الابداع والابتكار I(-1) ورأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المعيار الاحصائي:

وفي هذا المعيار يتم تقييم ثلاثة نقاط وهي:

1- اختبار المعنوية الجزئية للمعالم:

من الجدول رقم (4) يتضح الاتي:

القيمة الاحتمالية للثابت تساوي (**0.0004**) وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني أن الثابت ذو أثر معنوي.

القيمة الاحتمالية لمعامل *فجوة* الابداع والابتكار I(-1) تساوي (**0.0024**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل *فجوة* الابداع والابتكار I(-1) وتشير إلى أن معامل *فجوة* الابداع والابتكار I(-1) لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل رأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) تساوي (**0.0008**) وهي اقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل رأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) وتشير إلى أن معامل رأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) له أثر معنوي على النمو الاقتصادي.

القيمة الاحتمالية لمعامل تكنولوجيا المعلومات الاتصالات ICT** تساوي (**0.0076**) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا دلالة علي معنوية معامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT** وتشير إلى أن معامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT** لها أثر معنوي على النمو الاقتصادي.

2- المعنوية الكلية للنموذج (F):

يلاحظ من الجدول رقم (4) ان القيمة الاحتمالية لـ F تساوي (**0.000994**) وهي أقل من مستوي المعنوية 5% وهذا يعني ان نموذج النمو الاقتصادي ككل معنوي.

3- اختبار جودة التوفيق (R-Squared)

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل التحديد تساوي 0.91 وهذا يعني أن المتغيرات (النمو الاقتصادي و*فجوة* الابداع والابتكار I(-1) ورأس المال الفكري ذو فجوة زمنية واحدة IC(-1) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذو فجوة

زمنية واحدة **ICT** مسئولة عن 91% من التغيرات التي تحدث في النموذج والباقي 9% يرجع الى المتغيرات غير المضمنة في النموذج وهذه دلالة على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً: المعيار القياسي:

من خلال هذا المعيار يمكن معرفة ما إذا كان النموذج يخلو من مشاكل القياس ام لا وتنقسم الي ثلاثة انواع كالآتي:

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين :Heterosedasticity Test

جدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	0.124598	Prob. F(1,16)	0.7287
Obs*R-squared	0.13909	Prob. Chi-Square(1)	0.7092

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:**

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار Breusch- LM Test:

F-statistic	1.554888	**Prob. F(2,7))**	0.2762
Obs*R-squared	5.844417	**Prob. Chi-Square(2)**	0.0538

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة باستخدام برنامج Eviews.v12

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد ان القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري F وChi-Square أكبر من 5% وهذا دلالة على ان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- توجد علاقة طرديه بين الابداع والابتكار والنمو الاقتصادي.
2- توجد علاقة طرديه بين رأس المال الفكري والنمو الاقتصادي.
3- توجد علاقة طرديه بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات:

1- تهيئة بيئة مواتية للمبدعين والمبتكرين وتحفيزهم بما يحقق إنتاجية تحقق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.
2- مزيداً من الاهتمام بالتدريب والتأهيل والتوسع الرأسي في العملية التعليمية يؤدي إلى تحسين مستمر في معدلات النمو الاقتصادي. كما يجب التركيز على التدريب المهني.

3- الاستثمار في التكنولوجيا واستيرادها يحفز النمو الاقتصادي بصورة إيجابية.

لائحة المراجع

1. ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، بغداد، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الخامس والأربعون، ص283
2. تقرير البعثة الصناعية للاضطلاع والاستفادة من التجربة السنغافورية في التنمية،2016، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.
3. خالد ياسين الشيخ، 2016، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ماجستير، جامعة دمشق- سوريا، ص5.
4. خالد الحشاش،2014، الاقتصاد المعرفي والثروة المستدامة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ص280.7
5. زبيدي المكي وشرقي خليل وعطا الله عمر،2019، الواقع ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة(التجربة الماليزية أنموذجاً)، جامعة الجزائر، ص347.
6. 6- روبرت صولو،2000، نظرية النمو، دار نشر أكسفورد، ص50.
7. عزوزي مريم وعميري أسماء،2019، اقتصاد المعرفة تيار استراتيجي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، ماجستير،جامعة أحمد دراية- الجزائر، ص8.
8. علي احمد درج،2015، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد30، المجلد(23).
9. عبير هاني محمد،2021، قياس أثر الاقتصاد المعرفي في النمو الاقتصادي في إسرائيل، رسالة ماجستير، أكاديمية الشرق، القاهرة، مصر، مجلة البحوث التجارية، المجلد 43، العدد1.
10. لمى الخضر، 2022،دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي، https://mawdoo3.com
11. مهاتير محمد،2014، الصحوة الاقتصادية (التجربة الماليزية)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص8.
12. مايكل أبدجمان،1999، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص455.
13. محمد خضر عباس، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية، ورقة علمية منشورة، جامعة واسط.
14. محمد جبار طاهر الشمري، دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي مصر أنموذجاً، ورقة علمية منشورة، جامعة الكوفة.
15. مالكولم جبلز، مايكل رومر، دوايت بيركنز، دونالد سنودجراس، 1995،اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض، الرياض المملكة العربية السعودية، ص33.
16. والت ويتمان رستو، 2021،مراحل النمو الاقتصادي، وكالة الصحافة العربية، مصر، ص26.
17. وزارة الصناعة والتجارة اللبنانية، 2017، اقتصاد المعرفة، ص22.

18. Chan-yang chi, internet economic growth and recession in modern economy, 2013, Chung yuan Christiam University, Chung Taiwan.

اساليب المحاسبة الابداعية وأثرها علي المحاسبة في الشركات الصناعية الخاصة العاملة في ليبيا

يوسف مصباح علي محمد

المعهد العالي للعلوم الادارية والمالية القرضة الشاطئ / ليبيا

الملخص:

هدفت الدارسة الي معرفة اساليب المحاسبة الابداعيةواثرها علي المحاسبة في الشركات الصناعية العاملة في ليبيا.

وتمثل مشكلة الدراسة في الدور الذي تقوم به المحاسبة الابداعية واثر استخدام اساليبها في الشركات الصناعية العاملة في ليبيا , ما اداء الي عدم استقلالية المحاسب واخفاء الشبه الكلي للدور المهني للمحاسبة, وبيان نتيجة نشاط الشركات والمركز المالي لها بنتجة مغايرة تماما للواقع المالي للشركات وتظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح ,حيث تم استهداف مجموعة من الشركات الصناعية العاملة في ليبيا موزعة (طرابلس,زليتن,وادي الشاطئ)وثم اخد فئة معينة منها (المدير ,المدير التنفيذي ,المحاسب , موظف)

حيث تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي عن طريق تسليط الضوء علي بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة المثمتلة في المحاسبة والمحاسبة الابداعية واثرها علي القوائم المالية.

ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة واسقاط الجانب النظري علي الواقع ثم استخدام الاستبيان كاداة من ادوات الباحث العلمي المستخدمة حديثا .

الكلمات المفتاحية: المحاسبة مفهومها واهدافها, المحاسبة الابداعية, اثرها علي القوائم المالية.

Abstract :

Young The study aimed to know the methods of creative accounting and its impact on accounting in industrial companies operating in Libya.

The problem of the study is the role played by creative accounting and the effect of using its methods in the industrial companies operating in Libya, which leads to the lack of independence of the accountant and the concealment of the total resemblance to the professional role of accounting. It's true and correct form, where a group of industrial companies operating in Libya were targeted distributed (Tripoli, Zliten, Wadi Al Shati) and then a certain category was taken from them (manager, executive director, accountant, employee)

It relied on the analytical descriptive method by highlighting some theoretical concepts related to the similar study in accounting and creative accounting and its impact on the financial statements.

In order to achieve the objectives of the study and drop the theoretical aspect on reality, then use the questionnaire as one of the scientific researcher's tools used recently.

Keywords: accounting concept and objectives, creative accounting, its impact on the financial statements.

مقدمة:

يمثل نظرا الي التطور والنهضة الصناعية التي انتشرت في الاونة الاخيرة ومع كثرت وانتشار الشركات الصناعية بمختلف انشطاتها الا انه من الملاحظ لا وجود الي مهنة المحاسبة وعدم القيام بالعمليات المحاسبية وفقا الي القواعد والمبادئ المتعارف عليها وفي ظل ضعف استقلالية المحاسب المهني اذ يقتصر دوره فقط علي التسجيل المبدئ فقط دون الالتزام بنظام محاسبي معتمد علي دورة مستندية وقواعد محاسبية للقيود المحاسبية والتسجيل في دفتر وسجلات محاسبية وفقا للنظام المتبع .

ومن الملاحظ ان معظم هده الشركات يقتصر فيها دور المحاسب ومهنة المحاسبة ككل وفقا الي الاستجابة لاهداف المديرين ورغباتهم الذين يمتلكون الحرية في تقييم موجوداتهم وتقدير الدخل , الامر الدي اداء الي اعطاء فرصة الي المحاسبة الابداعية في الظهور وبشكل كبير جدا وملحوظ .

عدم التزام اصحاب الشركات بقواعد المهنية للمحاسبة واعطي الفرصة امام بعض مكاتب المحاسبة والمرجعة الخارجية في الابداع المحاسبي بما يتمشى مع اصحاب هده الشركات وبما ينعكس علي تجميل الصورة التي تعكسها الارقام الموجودة في تلك القوائم وعلي نتيجة اعمال المنشاة ومركزها المالي.

مشكلة البحث:

نظرا لاهمية مهنة المحاسبة والدور المنوظ بها في عالم الاعمال الذي يعد ركيزة اي اقتصاد في اي دولة وبما انها تعتبر العمود الفقري لاي منشاة ,وان نتائجها تحتل الدور الاساسي في اتخاد القرارات لذا اصحاب القرار ,فمن الملاحظ انهيار واقفال الكثير من الشركات الصناعية بمختلف انشطتها يرجع الي عدم اعطي قيمة دات اهمية للمهنة المحاسبة والي استقلالية المحاسب ودوره الفعال في تعظيم الربحية وادارة كافة المصروفات والايرادات وفقا للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها .

فرضيات البحث :

الفرضية الاولي

علاقة ارتباط بين المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني لمحاسبة وفقا للمبادي المحاسبية المتعار عليها

الفرضية الثانية

علاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية والمحاسبة الابداعية

اهمية الدراسة:

نظرا الي الدور الذي يقوم به المحاسب في المحافظة علي راس المال الشركة وتعظيم الربحية وتوجيه اوجه الانفاق في المصروفات بشكل يضمن التقدم والازدهار والزيادة في الربحية من خلال الالمام بقواعد مهنة المحاسبة وفقا الي دورات مستنديه وقواعد ومبادئ محاسبية وفقا للتسجيل في سجلات ودفاتر محاسبية معتمدة ومتفق عليها.

اهداف البحث:

تهدف الدراسة الي التأكيد علي تطبيق المحاسبة وفقا للقواعد والمبادئ المتعارف عليها من اجل المحافظة علي اصول الشركة سواء العينة منها او المنقولة والتحكم في ادارة المصروفات والمسحوبات من خلال توظيف المحاسب دو الخبرة والكفاءة العلمية والعملية واعطاء الحرية والاستقلالية للمهنة المحاسبة والدور المؤثر في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتقدمه من خلال توفيره معلومات تفيد اصحاب المصالح داخل وخارج المنشاة , وبشكل الذي يعطي الحد من ممارسة وتطبيق المحاسبة الابداعية .

بدلا من الالتجاء الي المحاسبة الابداعية باستخدام اساليبها لاظهار نتيجة النشاط والموقف المالي الذي يحقق اهدف قصيرة او طويلة ولو كان علي حساب فئات اخري وهو ما ادي الي حصول ازمة مالية وانهيار واغلاق ابواب مجموعة من هده الشركات.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسة وتحليل الفرضيات حيت ثم اجراء الدراسة علي النحو التالي

الجانب النظري :-

تم الاعتماد علي المراجع والكتب والدراسات السابقة والمقالات المنشورة عبر الانترنت .

الجانب العملي :-

تصميم استبانة بهدف التعرف علي اساليب المحاسبة الابداعية واثرها علي المحاسبة في الشركات الصناعية العاملة في ليبيا

الدراسات السابقة:

1- دراسة :(امينة فداوي ,2014), بعنوان " دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية ,دراسة عينة من شركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250, اطروحة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة ,جامعة باجي مختار ,عنابة .

هدفت الدراسة الي اختبار مدي جودة ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية ,والتعرف علي الدور الذي يلعبه كل من الافصاح والرقابة ,كركائزحوكمة الشركات في شركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBS250خلال الفترة 2007-2009م , حيث توصلت للنتائج هي ان المحاسبة الإبداعية تعتبر شكل من اشكال التلاعب المحاسبي الدي يمارس دون خرق في القوانين والمعايير المحاسبية بينما علي معرفة والمام المحاسب بالقواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية .

2- دراسة : (نعيم تومان مرهون الزيادي ,2015), بعنوان " تاتير اساليب المحاسبة الابداعية علي مصداقية القوائم المالية ", دراسة ميدانية ,مقالة منشورة,جامعة القادسية ,العراق .

تهدف الدراسة الي التعرف علي اهم اساليب التلاعب التي تمارسها الادارة في القوائم المالية واسباب ودوافع هدا التلاعب، وكدلك بيان اهم الوسائل التي يمكن استخدامها للحد او التقليل من اثار التلاعب علي المستفيدين من القوائم المالية ,حيث توصلت الي النتائج ان أساليب المحاسبة الإبداعية تستخدم في القوائم المالية الامر الذي يؤدي الي ضعف المصداقية في هده القوائم لأنها تعطي انطباع مضلل لا يعطي الصورة الحقيقة لهده القوائم .

3- دراسة :(هارون واخرون ,2017), بعنوان "اثر اساليب المحاسبة الابداعية علي جودة المعلومات المحاسبية "

هدفت الدراسة الي اظهار تاتير استخدام اساليب المحاسبة الابداعية علي جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والتعرف علي الاساليب التي اتاحت للادارة التلاعب في البيانات المالية وكدلك الدوافع التي تسعي الادارة الي تحقيقها من جراء هدا التلاعب وتوضيح الاجراءات التي تؤدي الي الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في القوائم المالية من اجل تقليل انعكاساتها علي مستخدمي القوائم المالية ,حيث توصلت الي النتائج انه من دوافع ممارسة التلاعب للمحاسبة الابداعية منها التهرب الضريبي ,وتحسين صورة المركز المالي للحصول علي القروض .

4- دراسة :(محمد تيسر عبدالله الرفيع ,2018),بعنوان "دوافع واساليب ممارسات المحاسبة الابداعية في البيانات المالية في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين ", دراسة ميدانية , رسالة ماجستير , جامعة القادسية ,فلسطين .

تهدف الدراسة الي تبيان مدي وجود دوافع لممارسة المحاسبة الابداعية ومدي استخدام هده الممارسات في الشركات غير المساهمة العامة في فلسطين من وجهة نظر مدققي الحسابات الفلسطينيين والأكاديميين بالجامعات الفلسطينية اضافة الي مسؤولي الائتمان والتسهيلات في البنوك الفلسطينية حيث توصلت الي النتائج قد يكون الي ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية تكون إيجابي وهدا يعتمد على الطريقة والظروف التي يتم اعتمادها وكذلك من ابرز دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية هو التخفيف من الأعباء الضريبة.

5- دراسة: (عبدالقادر ,د.زعرور نعيمة ,د.بوقناديل محمد,2019), بعنوان "اثر استخدام المحاسبة الابداعية علي جودة القوائم المالية ",دراسة ميدانية ,مقالة منشورة ,جامعة محمد خيضر بسكرة .

جاءات هده الدراسة بهدف تبيان اثر استخدام المحاسبة الابداعية علي جودة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية،واهم دوافع اللجوء اليها والطرق التي يمكن الاعتماد عليها للحد من هدا التوع من الممارسات حيث توصلت الي النتائج هو تقديم انطباع جيد عن المؤسسة ودلك من خلال تضليل مستخدمي القوائم المالية بهدف تحقيق مصالح معينة .

6- دراسة :(د.اميرة عبدالرحمن المكي,د. الطيب حامد ادريس موسي ,2021), بعنوان " اثر انماط اساليب المحاسبة الابداعية علي جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي درجة الثقة في القوائم المالية " ,دراسة ميدانية ,ورقة بحثية ,المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الازهر .

تهدف الدراسة اثر انماط اساليب المحاسبة الابداعية علي جودة المعلومات وانعكاساتها علي درجة الثقة في القوائم المالية , تهدف الي التعرف علي اهم اساليب المحاسبة الابداعية التي تمارسها ادارة الشركات للتاثير علي جودة المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية ومدي تاتيرها علي درجة الثقة في هده القوائم ,حيث توصلت الي إخفاء بعض البنود

في قائمة التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية بقصد التهرب من الضرائب والرسوم ,وكذلك اثبات الإيرادات الغير حقيقية بقصد التلاعب في هامش الربح .

1. تعريف المحاسبة:

يجد الدارسون لعلم المحاسبة تعريفات متعددة ومختلفة للمحاسبة ولعل اهمها التعاريف التالية :

المحاسبة هي عمل فني يهتم بتسجيل البيانات المالية وتصنيفها وتبويبها وتلخيصها تم استخلاص النتائج منها وتفسير وتحليل هده النتائج

2. المحاسبة هي عملمية تحديد وقياس وتوصيل البيانات والمعلومات الاقتصادية لتمكين مستعملي هده البيانات والمعلومات من اتخاد القرارات الرشيدة .

1.7 اهداف المحاسبة:

1 . تجميع البيانات ذات الاهمية المالية عن العمليات والاحداث والواقائع المتعلقة بالوحدة وتحليلها وتحديد اثارها المالي وعناصر الحسابات المتاثرة في كل حالة ,ويتم تجميع هده من واقع المستندات المتعلقة بها (مثل الفواتير واذونات الصرف والعقود وغيرها).

2. تسجيل البيانات المالية في الدفاتر والسجلات المحاسبية ,ويتم التسجيل وفقا لاسلوب محاسبي معين(هوطريقة القيد المزدوج) حسب التسلسل التاريخي لوقع العمليات والاحداث , وقد يجري التسجيل يدوياً او الياً (بواسطة الحاسب الالي) , ويطلق علي الدفاتر او السجلات التي يجري فيها هدا التسجيل دفاتر او سجلات القيد الاول (دفتر او دفاتر اليومية

3.معالجة البيانات المسجلة ,بتحليلها وتبويبها في حسابات مستقلة يمثل كل منها عنصرل من عناصر نشاطات المشروع او الوحدات الاقتصادية , حيث تشمل هده الحسابات حسابات لمختلف بنود المصروفات والايرادات والاصول والالتزامات

4. تلخيص البيانات المسجلة والمصنفة عن طريق تجميع وترصيد بنود الحسابات , واستخلاص نتائجها , وعرضها بطريقة مناسبة في شكل "قوائم مالية " توضح نتيجة اعمال المشروع خلال فترة مالية ,ومركزه المالي في نهاية الفترة , وما طرا علي عناصر المركز المالي من تغيرات من فترة الي اخري .

5.تقديم هذه القوائم المالية الي الجهات او لاطرف التي يعنيها امر المشروع وتزويدها بجميع الملاحظات والمعلومات التي تساعدها في فهم محتويات القوائم المالية ,وبالتالي الوقوف علي حقيقة اداء المشروع ووضعه المالي من خلال الاطلاع علي القوائم المالية .[1]

1.8 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

1 القابلية للفهم Understandability

1مختار علي ابو زيد (2007)مبادئ علم المحاسبة ,الجزء الاول,دارالكتب الوطنية ,ليبيا,ص19

المعلومات المحاسبية يجب ان تكون مفهومة من قبل مستخدمي هده المعلومات اخدين في الاعتبار ان هؤلاء المستخدمين يملكون قدلرا محدودا من المفاهيم والمصطلحات المحاسبية .[1]

2 الملائمة Relevance

يقصد بالملائمة ان المعلومات لها علاقة باتخاد القرار وتؤثر في اتخاذه وبالتالي يجب الاقتصار علي المعلومات التي تفيد المستخدم .

3 الوثوقية Reliability

تعني درجة الثقة في مصداقية المعلومات وانها تمثل الواقع الفعلي وخالية من الاخطاء العفوية او المعتمدة .

4 القابلية للمقارنة Comparability

المعلومات المقدمة مشروع معين والتي استخدم في اعدادها نفس المنهجية المستخدمة من قبل المشروعات الاخري المناظرة ,اي في نفس المجال ,تكتسب خاصية القابلية للمقارنة .[2]

1.9 الفروض والمبادئ والمحددات المحاسبية ضمن الاطار المفاهيمي الصادر عن مجلس المحاسبة المالية الامريكي تشمل مايلي :

1 الفروض المحاسبية Accounting Assumption1:

تقوم المحاسبة المالية علي مجموعة من الفروض توضح الطريقة والاجراءات التي يتم بها قياس مفردات القوائم المالية بشكل يؤدي الي تجانس بنود لقوائم في المنشات , ومن اهم هذه الفروض مايلي :

1 الوحد المحاسبية Accounting Entity

من وجهة نظر المحاسبة تعامل كل منشاة (وحدةمحاسبية) علي انها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشات الاخري وهي بدلك لها شخصيتها المعنوية المستقلة استقلالا تاما عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها .

2 . الوحدة النقدية Monetary Unit

ان قياس العمليات المالية التي تقوم بها المنشاة ليتم توصيل المعلومات المالية المحاسبية الناتجة عنه الي الاطراف المعنية يتطلب استخدام صيغة مفهومة لمستخدمي هده المعلومات . وتعتبر الوحدة النقدية او القياس النقدي اكثر الصيغ ملائم ة لكافة الاطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية .

3 الاستمرارية Going Concern

2عبدالسلام علي كبلان,مراجع غيث (2016) المحاسبة المتوسطة : الجزاء الأول ,الطبعة الرابعة, مكتبة الشهيد عبدالرحمن المجيدي للنشر والتوزيع 1,مصراتة,ص29,28

2 عبدالسلام علي كبلان, مراجع غيث ص 29,28.مرجع سبق ذكره

يقصد بلاستمرارية ان المنشاة وجدت لتستمر في عملياتها لفترة من الزمن غير محدودة مالم تظهر ادلة موضوعية تثبت عكس دلك كما الحال عند تصفية المنشاة او دمجها باخري حيث ينتهي بدلك فرض استمرارها [1]

4 الفترة المحاسبية Accounting Period

يقوم فرض الاستمرارية علي المنشاة مستمرة الي اجل غير مسمى ولكي يتم قياس نتيجة نشاط المنشاة بدقة تامة فان الامر يستلزم الانتظار حتي يتم تصفية اعمال هده المنشاة وهو الامر يعد غير منطقي .

ان تقسيم عمر المنشاة الانتاجي الي فترات زمنية متساوية ومتتالية يمكن المستثمرين وجميع الاطراف ذوي العلاقة والمعنية بامور المنشاة من معرفة التغيرات التي تطرا علي حقوقهم في كل هده الفترات .

2المبادئ المحاسبية Accounting Principles

اضافة الي الفروض فان المحاسبة المالية تقوم علي مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها او المقبولة قبولا عاما وقد تم اشتقاق هده المبادئ من الفروض المحاسبية وبذلك فان الفروض المحاسبية تعتبر اعم واشمل من المبادئ المحاسبية , وهذه المبادئ تشمل :

1 التكلفة التاريخية Historical Cost

يعني مبدا التكلفة التاريخية ان المعاملة المالية الخاصة بالاصول والمطلوبات تثبت بالدفاتر علي اساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت وقت التبادل لتلك المعاملة .بمعنب بعد تحديد قياس تكلفة العملية المالية فان التكلفة التي تقيد بها هده المعاملة (فيما عدا الاستخدام).

2 مبدا الاعتراف بالايراد Revenue Recognition Principle

يبين هذا المبد كيف ومتي يمكن للمنشاة ان تعترف بالايراد وتسجله في دفاترها ,حيث يبين هدا المبدا ان الايرادات تتحقق بمجرد اتمام عملية البيع او الانتهاء من تقديم الخدمة فعند هده النقطة تتم عملية التبادل المادي ويتوفر دليل موضوعي علي تحقي الايراد .

3 مبدا المقابلة (مقابلة الايردات بالمصروفات) Matching Principle

نتيجة لتقسيم حياة المنشاة الي فترات مالية فان قياس صافي الفترة يتطلب ان يحمل الايراد الذي اكتسب خلال الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هدا الايراد ,وهذا ما يعرف بمبدا مقابلة الايراد بالمصروف .

4 مبدا الافصاح الكامل Full Disclosure

جاء هدا المبدا لتحقيق هدف المحاسبة المتمثل بتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية للاطراف المعنية تساعدهم علي اتخاد قرارات اقتصادية رشيدة ,ويتطلب هدا المبدا اعلان او اظهار كافة المعلومات المحاسبية التي من

1حمعة حميدات (2013) الورقة الثانية، محاسب دولي عربي قانوني معتمد، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية ص 17.

شانها التاثير علي مجريات القرار ,ولا ينبغي اخفاء اي معلومات او بيانات تضر المستفيدين من القوائم المالية او قد تساعدهم في اتخاد قرار معين .[1]

3 المحددات المحاسبية Accounting Limitations

ان توفير المعلومات التي يمكن ان تكون مفيدة والافصاح عنها يستلزم اخد المحددت التالية بعين الاعتبار :

1 الاهمية النسبية Materiality

من المعلوم انه يصعب الافصاح التام عن كافة المعلومات في المنشاة صغيرها وكبيرها فانه ينبغي تلارتيب هده المعلومات تبعا لاهميتها النسبية للقرار وبالتالي الافصاح الاهم ثم المهم وهكذا .

2 التكلفة \ المنفعة Cost Benefit

ما من شك في المعلومات تعتبر سلعة يتطلب الحصول عليها انفاق بعض التكاليف ,وتتناسب الدقة في المعلومات علي فائدتها في اتخاد القرارات وبالتالي ادا ما كانت المعلومات الدقيقة دات فائدة في القرارات فان التكاليف التي تتكبدها المنشاة بسب الدقة تكون مبررة .

3 التحفظ (الحيطة والحذر) Conservatism

عند اعداد القوائم المالية يكون امام المحاسب عدة قيم تمثل بدائل للبنود التي يمكن ان توضع في قائمة الدخل \ او قائمة المركز المالي ,وفي هده الحالة فان المحاسب ان يختار البديل الذي لا يزيد من قيمة الدخل او يزيد من قيم عناصر الاصول بقائمة المركز المالي ,وهدا المفهوم يعد تطبيقا لقاعدة الحيطة والحذر بمعنب يتم الاعتراف بالخسائر والمصاريف المحتملة وعدم الاعتراف بلايرادات والمكاسب المحتملة او المتوقعة.[2]

1.10 الدفاتر والسجلات المحاسبية Records and Ledgers

تعتبر الدفاتر والسجلات العمودي الفقري لاي تنظيم محاسبي وركنا هاما من اركانه لان كفاءة النظام المحاسبي في تشغيل البيانات يتطلب توافر مجموعة من السجلات والدفاتر المحاسبية يتم فيها تسجيل وتصنيف المعاملات من واقع مدخلات النظام المحاسبي .

1دفتر اليومية General Journal

بعد ان يتم تحليل العملية المالية وتحديد الحسابات المدينة والدائنة ,تاتي مرحلة تسجيل القيد في دفتر اليومية وكل الطرق المحاسبية المتبعة تتفق بانه هو الدفتر الذي تثبت فيه القيود المحاسبية المتعلقة بالعمليات المالية وعادة مايأخد دفتر اليومية الشكل التالي :[3]

1حمعة حميدات (2013) ص 18 مرجع سبق ذكره

2 جمعة حميدات (2013) ص 19، مرجع سبق ذكره

3 عبدالسلام علي كبلان ، عبدالعزيز اعبيد، مراجع غيث سليمان (2016) تصميم نظم المعلومات المحاسبية نظرياتها وتطبيقاتها، مكتبة الشهيد عبدالرحمن الجنيدي للنشر والتوزيع ، مصراتة ص 52، 53 .

منه	له	البيان	دليل الحسابات	التاريخ

2 دفتر الاستاذ General Ledger

بعد ان يتم تسجيل العملية الماليةفي دفتر اليومية علي شكل قيود ,يتم بعد ذلك ترحيل تلك القيود الي حساباتها الموجودة في دفتر لاستاد ,ويتم فتح حساب استاد لكل مسمى من مسميات الحسابات ويكون علي شكل حرف تي بالغة الانجليزية وقد تم تطوير الحساب ليتمشي مع الالات المحاسبية والحاسوب بحيث اصبح علي النحو التالي :

الرصيد		مدين	دائن	بيان	رقم القيد
مدين	دائن				

- **يوجد نوعان من دفاتر الاستاذ هما**

1. **دفتر الاستاذ العام Genreal Ledger**: يتم فتح حساب استاذ عام لكل حساب من الحسابات العامة الرقابية الاجمالية مثل حساب المدينون وحساب الدائنون وكافة الحسابات العامة الاخري التي يتم علي اساسها اعداد ميزان المراجعة وكذلك القوائم المالية .
2. **دفتر الاستاذ المساعد Subsidiary Ledger**: يفتح حساب استاذ مساعد لاي حساب استاذ عام يضم عددا من الحسابات مثل حساب المدينون والدائنون والعهد والسلف ... الخ بحيث يخصص حساب استاذ لكل مفردة او جزئية.[1]

1.11 نشأة ومفهوم المحاسبة الابداعية :

1 نشأة المحاسبة الابداعية :

تعد المحاسبة الابداعية حدثا من مواليد الثمانيات , ومن المحتمل ان تكون قد بدات عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانيات ,وكان هناك ضغط لانتاج ارباح افضل بينما كان من الصعب ايجاد ارباح ومن اي نوع , وعندما اكتشفت الشركات بان القوانين تخبركفقط بما لا يستطيع فعله وليس ماتستطيع فعله ! فادا كنت لا تستطيع ان تكسب الارباح فانك تستطيع علي الاقل ان تبتدعها .

ومن هنا صارت المحاسبة الابداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين وبشكل كبير جدا خلال السنوات الاخيرة ,ولاسيما بعد احداث انهيار شركة البترول الامريكية الكبري انرون وغيرها من الشركات العالمية الاخري وتحمل المسؤولية القانونية والمالية والمحاسبية لشركة مراجعة الحسابات العالمية شركة (ارثر اندرسون) كونها المسؤولة عن مراجعة حسابات الشركة الامريكية وكانت جزاءا رئيسيا من مسؤولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب

1عبدالسلام علي كبلان ، عبدالعزيز اعبيد، مراجع غيث سليمان. مرجع سبق ذكره ص 54، 55

بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسيات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح .[1]

2 مفهوم المحاسبة الابداعية :

يستخدم مفهوم المحاسبة الابداعية لوصف حالات اظهار الدخل والموجودات والالتزامات لمنشئات الاعمال بصورة غير صادقة وحقيقة ,وخلال العقود الماضية اخد المختصون في المحاسبة بدراسة هده الظاهرة وقدموا خلال دراستهم وتحليلهم لهده الظاهرة العديد من التعريفات تختلف باختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والكتاب : (في عام 1986 , اذ اشار الي انها :Grifliths ابرزها ما قدمه جرفلثز)

" الاجراءات التي تمارسها منشات الاعمال بهدف التقليل من ارباحها او زيادتها ,من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ ,بطريقة خفية للتغطية علي المخالفات والجرائم ,واعتبرها عملية خداع كبرى."

المحاسبة هي القيام بفعل أشياء غير قانونية بطرق قانونية مستفيدة من الثغرات الموجودة في معايير المحاسبة الدولية .[2]

تناول هدا الموضوع من زاوية مهنة المحاسبة ,حيث اشار الي ان المحاسبة :

تشمل التعامل مع العديد من القضايا التي تتطلب اصدار احكام ,ومن حل المشكلات بين اساليب المحاسبية المختلفة لتقديم عرض لنتائج الاحداث العمليات المالية .[3]

وان المرونة التي تتمتع بها الاساليب المحاسبية توفر فرصا للتلاعب واظهار صورة غير حقيقة لحالة المنشاة ,وهده النشاطات والممارسات الني يرافقها القليل من عناصر الشك في مهنة المحاسبة ,يطلق عليها المحاسبة الابداعية .

ويعرفها الباحث "المحاسبة الابداعية هي فن اثقان وفهم المحاسبة وفقا للمعايير والمبادي المقبولة والمتعارف عليها وفهم للقواعد المحاسبية بالشكل الدي يستطيع المحاسب بلورة وتسير تلك المبادئ والقواعد الي تحوير بيانات ومعلومات العملبات المالية الي الشكل الذي يرغب فيه اصحاب المنشات والاعمال ,مع اعطاء الصبغة المالية والقانونية لها ".

بان مفهوم المحاسبة الابداعية يمكن النظر اليه من زاويتين :

الاولي : ايجابية وتثمتل في ايجاد حلول واجراءات محاسبية غير مالوفة تساعد في اتخاد القرارات .

الثانية : فهي سلبية وتثمتل في اتباع الحيل واساليب التغليط والتلاعب بلارقام من اجل اظهار وضعية معينة تخدم مصالح اطراف معينة او اخفاء حقائق معينة .

3. اشكال المحاسبة الابداعية :

1 المحاسبة النفعية Aggressive Accounting

1احمد محمد الهلباوي,ابراهيم السيد (2019) المحاسبة الإبداعية، الطبعة الأولى، دار العلم والايمان، دار الجديد لنشر والتوزيع ص 330.

2رشا حماده دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية – (2010) مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 26 ص 95.

3احمد محمد علوان الهلباوي,ابراهيم جابر السيد (2019) ص 331 مرجع سبق ذكره

هي الاسرار علي اختيار وتطبيق اساليب محاسبة محددة ولتحقيق اهداف مرغوبة منها تحقيق ارباح عالية سواء اكانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة الي المبادي المحاسبية المتعارف عليها ام لا .[1]

2 ادارة الدخل. Earnings Management

هي التلاعب في الدخل بهدف الوصول الي هدف محدد بشكل مسبق من قبل الادارة ,او متنبأ فيه من قبل محلل مالي او ليكون متوافقا مع مسارات محددة للعمل .[2]

3 .تلطيف صورة الدخل Income Smoothing

هو شكل من اشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتى المستوي ودلك بتخفيض الدخل في السنوات دات الدخل الجيد ونقلها الي السنوات دات الدخل السي يعد من اشكال التلاعب التي تعتمد علي تخفيض الارباح المتزايدة في الدخل والاحتفاظ فيها في شكل مخططات للفترات الزمنية دات الدخل السيئ .[3]

4. الاساليب المستخدمة في المحاسبة الابداعية :

هناك العديد من الوسائل والاساليب المستخدمة في المحاسبة الابداعية الا اننا اثرنا استعرض اهم تلك الاساليب وهي كالتالي :

- احيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية فعلي سبيل المثال يسمح للشركة في عدد من الدول ان تختار بين سياسة حدف نفقة التطور كما تحدث واستهلاكها علي حساب عم المشروع المتعلقة به , ولدلك يمكن للشركة ان تختار السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها .

- استخدم بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط في التقيم او التنبؤ , ففي بعض الحالات عند تقيم عمر احد الاصول من اجل حساب الاهتلاك فانه عادة ما تتم هده التقيمات داخل العمل وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لانه يخطا من ناحية الحدر او التفاؤل في هدا التقيم وفي بعض الحالات الاخري عادة يمكن توظيف خبير خارجي للعمل التقيمات ,فعلي سبيل المثال يمكن ان يقوم خبير احصائي بالتقيم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات ,فهده الحالة يمكن للمحاسب المبدع ان يتلاعب بالقيمة اما عن طريق الوسيلة التي يتم بواستطتها وضع مجمل للتقيم او عن طريق اختيار مثمن او مقيم معروف باتخادهاتجاها تفاؤليا او تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .

- التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة ولتحميلها بالارباح او الخسائر لاي هدف يرمي اليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية او القيمة الحقيقة وبدلك نري بان الاساليب المستخدمة في المحاسبة الابتكارية لها اشكال متعددة ومعقدة الي حد ما .[4]

5. المحاسبة الابداعية و اثرها المحاسبي في القوائم المالية و انعكاس درجة الموثوقية بها :

1صالح مرزاقة (2010) الملتقى الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي ص5.
2ميسون بنت محمد الفري (2010) دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة، ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز ص8
3أمينة فذواي (2014) دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية طروحة الدكتوراه جامعة باجي مختار ص 252
4محسن الدوسري، علي الخشاوي (2008) المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، البحوث التاسعة، ديوان المحاسبة

ان اختيار الادارة للطرق والسياسات المحاسبية واسلوب الافصاح عنها يكون في كثير من الاحيان متاثرا بالاهداف الخاصة بالادارة مما ينتج عنه اثار سلبية علي نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها ويمكن استعراض اساليب المحاسبة الابداعية المستخدمة في القوائم المالية :

8.1 قائمة الدخل :

أ – الايرادات: الاعتراف بايراد عملية البيع قبل ان تكتمل ,او اثبات مبيعات الفترة التالية ضمن ايرادات هذه الفترة ,او تسجيل ايرادات وهمية ضمن ايرادات الفترة ,تسجيل عائد الاستثمار ضمن الدخل التشغيلي ,نقل الايرادات الحالية الي فترة محاسبية لاحقة,زيادة المبيعات بايراد خدمات مابعد البيع وفوائد التمويل .[1]

ب – المصروفات : نقل المصروفات الجارية الي فترات لاحقة,رسملة التكاليف التشغيلية ,نقل المصاريف المستقبلية الي الفترة المحاسبية ,استغلال مرونة اساس الاستحقاق في معالجة الايرادات والمصروفات.[2]

جـ - الاصول: تعديل الاعمار الافتراضية للاصول الثابتة لتخفيض معدلات اهلاكها وبالتالي تخفيض المصروفات ,وتحميل بعض المصروفات الخاصة باحد الاصول الثابتة علي اصل اخر ذو معدل اهلاك اقل .

د – عدم الاعتراف بخسائر فروق العملة نتيجة لعدم تقييم الالتزامات بالعملة الاجنبية علي اساس اسعار الصرف السائدة في تاريخ اعداد القوائم المالية .

هـ - المخصصات: تخفيض الديون المشكوك فيها وبالتالي زيادة ارباح الفترة الحالية ,استخدام المخصصات في غير الغرض من تكوينها من اجله لتخفيض مصروفات الفترة الحالية .

2 . قائمة المركز المالي :

أ – الاصول غير الملموسة : حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الاصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية ,اضافة الي الاعتراف المحاسبي بلاصول غير الملموسة ,بما يخالف الاصول والقواعد المنصوص عليها ضمن المعايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة ,اضافة الي اجراءات تغيير ات غير مبررة في طرق التقييم المتبعة وخفض هذه الاصول .

ب _ الاصول الثابتة : حيث لايتم الالتزام بمبدا التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها فب الميزانية كذلك يتم التلاعب في نسب الاهلاك المتعارف عليها للاصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق .

جـ- الاصول المتداولة : حيث يتم التلاعب في اسعار السوق التي تستخدم في اسعار الصرف في تقييم محفظة الاوراق ,اضافة الي اجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الاسعار .[3]

1نعيم تومان، مرهون الزيادي(2015) تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، مجلة القادسية العدد 21 ص 20
2ناهض نمر الخالدي (2014) دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من أثرها، مجلة جامعة فلتسطين العدد 6 ص24
3احمد محمد الهلباوي، ابراهيم السيد (2019) ص 338 مرجع سبق ذكره

د – النقدية : ويتم في هدا البند عدم الافصاح عن البنود النقدية المقيدة ,والتلاعب في اسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الاجنبية .

هـ - المخزون : في هدا البند تتركز التلاعب وممارسة اساليب المحاسبة الابداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة اضافة الي عمليات التلاعب في اسعار تقييمها ,وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون .

و – الالتزامات المتداولة : مثل عدم ادراج الاقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الاجل ضمن الالتزامات المتداولة ,بهدف تحسين السيولة .

ي – الالتزامات طويلة الاجل : مثل الحصول علي قروض طويلة الاجل قبل اعلان الميزانية , بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الاجل و لتحسين نسب السيولة . (د.احمد الهلباوي,ابراهيم السيد 2019 ص,338,337)

3 . قائمة التدفقات النقدية :

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة .

وفيما يلي عرض لفرص التلاعب بالقيم المحاسبية باستخدام اساليب المحاسبة الابداعية في قائمة التدفقات النقدية

أ – يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغلية , باعتبارها نفقات استثمارية او نفقات تمويلية والعكس , وهذه الاجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية .

ب – وتتوفرامكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب ,فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغلية , مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة , حيث انها تؤثر في التدفقات النقدية التشغلية , من خلال ازالة تاثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغلية .[1]

4 . قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية , حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي ,وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتي نهايتها ,ويتم الاعتماد في عرضها علي اساس الاستحقاق ان جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الابداعية من خلال تغيرات وهمية في زيادة راس المال المدفوع او تخفيضه ,وكذلك راس المال المكتسب وراس المال المحتسب ,والتي تمارس لغايات اعادة تقدير حجم الاخطاء السابقة او خسائر السنوات السابقة وارصدة العملات الاجنبية .[2]

1احمد محمد علوان الهلباوي، ابراهيم جابر السيد (2019) ص 339 مرجع سبق ذكره

2ناظم شعلان جبار (2015) أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية، مجلة الغاري العدد 32 جامعة القادسية، الكويت ص21

المبحث الثاني الإطار العملي للدراسة

2.1 الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية:

يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي تم اتباعها في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي: -

- **فرضيات الدراسة: تقوم** الدراسة على فرضيتين رئيسيتين مفادهما:

H_0 الفرضية الرئيسية الأولى العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة وفقا للمبادي والقواعد المتعارف عليها.

H_0 الفرضية الرئيسية الثانية العدمية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول علاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية.

2.2 مجتمع وعينة الدراسة: -

1 – مجتمع الدراسة: - يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بالمحاسبة في الشركات الصناعية العاملة في ليبيا.

2 – عينة الدراسة: - عينة عشوائية من داخل مجتمع الدراسة وتتكون من 35 مفردة من جميع العاملين بالمحاسبة في الشركات الصناعية العاملة في ليبيا.

2.3أداة جمع البيانات: -

اعتمد البحث على استمارة الاستبيان للحصول على البيانات التي تساعد على اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث وزعت هذه العبارات على مجموعتان وبناءً على النحو التالي:

المجموعة الاولي: تشمل 8 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة وفقا للمبادي والقواعد المتعارف عليها)).

المجموعة االثانية: المجموعة الثالثة: تشمل 4 عبارات من صحيفة الاستبيان وتمثل ((علاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية)).

حركة نماذج الاستبيان:

بعد القيام ببناء صحيفة الاستبيان وإجراء ما يلزم من تعديلات حتى خرج الاستبيان في صورته النهائية والذي تم توزيعه على عينة الدراسة والجدول التالي يوضح حركة نماذج الاستبيان الموزعة:

جدول رقم (1) يبين حركة نماذج الاستبيان الموزعة

البيان	نماذج الاستبيان الموزعة	نماذج الاستبيان المعادة	نماذج الاستبيان غير المعادة	نماذج الاستبيان المستبعدة	نماذج الاستبيان الفاقدة " المستبعدة + غير المعادة "	نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل
العدد	35	35	0	0	0	35
النسبة	100%	100%	0%	0%	0%	100%

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نماذج الاستبيان المعادة كانت 35 نموذج استبيان والتي تمثل جميع نماذج الاستبيان الموزعة، أي لا توجد نماذج استبيان غير معادة، ولا توجد نماذج استبيان مستبعدة وبذلك يكون عدد نماذج الاستبيان الصالحة للتحليل 35 نموذج استبيان والتي تمثل جميع نماذج الاستبيان الموزعة.

2.4 نتائج اختبار (ألفا) للصدق والثبات:

من اجل اختبار مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان (توافق إجابات أفراد العينة) فقد تم استخدام اختبار كرونباخ ألفا (α) لكل محور من محاور الدراسة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (2) :

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا.

بيان	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة السلبية على الثبات
العبارات المتعلقة بعلاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة وفقا للمبادي والقواعد المتعارف عليها.	0.685	(1)
العبارات المتعلقة بعلاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية.	0.619	(1،2)

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ من العمود الثاني قيم معامل اختبار كرونباخ ألفا (α)، ومن العمود الثالث والذي يبين العبارة أو العبارات التي تعمل على تخفيض قيمة معامل الثبات بسبب ضعف اتساق إجابات مفردات العينة حول هذه العبارة أو العبارات إن وجدت، حيث كانت قيم الثبات أعلى حد القبول، حيث بلغت **قيمة ثبات العبارات المتعلقة** بعلاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة وفقا للمبادي والقواعد المتعارف عليها. 0.685، وتزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارة (1) ، **أما قيمة ثبات العبارات المتعلقة** بعلاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية وازدهار نشاط المحاسبة الإبداعية كانت أقل من 0.6 وبعد حذف أربع عبارات زادت قيمة المعامل لتصبح 0.619 وكذلك تزداد قيمة الثبات لهذا المحور في حال حذف العبارات، (1،2).

2.5خصائص مفردات العينة:

درجة المو افقة حول علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بدرجة المو افقة حول علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة**

الجدول رقم (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة المو افقة حول علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة

جدول (3) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط.

ت	العبارات	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	التكرار	15	10	4	4	2	عالية	3.914	0.000

	نظرة الملاك واصحاب الشركات الي ان مهنة المحاسبة دورثانويا ولدلك يعتمد اعتمادا كليا على الحكم والتقدير الشخصي للنتائج المشروع.	النسبة	42.9	28.6	11.4	11.4	5.7			
2	النجاح الاستراتيجي للشركات في المدي الطويل يتطلب ضرورة ابراز الدور المهني للمحاسبة عن طريق محاسبون دو كفاءة وخبرة فاعلية.	التكرار	13	19	1	1	1	عالية	4.200	0.000
		النسبة	37.1	54.3	2.9	2.9	2.9			
3	عدم ثقة الملاك واصحاب الشركات بالدور المهني للمحاسبة اداء الي ازدهار المحاسبة الابداعية.	التكرار	8	16	10	0	1	عالية	3.857	0.000
		النسبة	22.9	45.7	28.6	0.0	2.9			
4	ضعف القوانين والنظم المتبعة توثر تأثيرا كبير على استقلالية مهنة المحاسبة واعطاء فرصة الي الالتجاء الي المحاسبة الابداعية.	التكرار	16	4	11	4	0	عالية جدا	3.914	0.000
		النسبة	45.7	11.4	31.4	11.4	0.0			
5	عدم وجود هيكل تنظيمي واداري لشركة اداء الي تداخل التخصصات فيما بينها ومما زاد من اختفاء بشكل شبة كلي لمهنة المحاسبة.	التكرار	9	8	6	9	3	عالية جدا	3.314	0.176
		النسبة	25.7	22.9	17.1	25.7	8.6			
6	الاعتماد الكلي او شبه الكلي على التمويل الشخصي	التكرار	8	11	9	1	6	عالية	3.400	0.090

	للشركة في القطاع الخاص أداء الي عدم استقلالية المحاسب والحد من دوره وإعطاء الفرصة للمحاسبة الإبداعية.	النسبة	22.9	31.4	25.7	2.9	17.1			
7	الخلط فيما بين البيئة الاجتماعية للملاك والبيئة العملية وطبيعة نشاط الشركات إعطاء فرصة الي المحاسبة الإبداعية في تجميل الوضع المالي الي نشاط هذه الشركات.	التكرار	12	8	7	4	4	عالية جدا	3.571	0.019
		النسبة	34.3	22.9	20.0	11.4	11.4			
8	ضعف النظم والقوانين المعمولة بها والمطبقة أعطت الفرصة الي تنشيط وتطور المحاسبة الإبداعية ولو بشكل غير مباشر.	التكرار	9	9	11	5	1	متوسطة	3.571	0.005
		النسبة	25.7	25.7	31.4	14.3	2.9			

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن:

أ- درجة المو افقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1. نظرة الملاك واصحاب الشركات الي ان مهنة المحاسبة دور ثانويا ولدلك يعتمد اعتمادا كليا على الحكم والتقدير الشخصي للنتائج المشروع.
2. ضعف القوانين والنظم المتبعة توثر تأثيرا كبير على استقلالية مهنة المحاسبة واعطاء فرصة الي الالتجاء الي المحاسبة الابداعية.
3. عدم وجود هيكل تنظيمي واداري لشركة اداء الي تداخل التخصصات فيما بينها ومما زاد من اختفاء بشكل شبة كلي لمهنة المحاسبة.
4. الخلط فيما بين البيئة الاجتماعية للملاك والبيئة العملية وطبيعة نشاط الشركات إعطاء فرصة الي المحاسبة الإبداعية في تجميل الوضع المالي الي نشاط هذه الشركات.

ب- درجة المو افقة حول العبارة التالية عالية:

1. النجاح الاستراتيجي للشركات في المدي الطويل يتطلب ضرورة ابراز الدور المهني للمحاسبة عن طريق محاسبون دو كفاءة وخبرة فاعلية.
2. عدم ثقة الملاك واصحاب الشركات بالدور المهني للمحاسبة اداء الي ازدهار المحاسبة الابداعية.
3. الاعتماد الكلي او شبه الكلي على التمويل الشخصي للشركة في القطاع الخاص أداء الي عدم استقلالية المحاسب والحد من دوره وإعطاء الفرصة للمحاسبة الإبداعية.

ج- درجة المو افقة حول العبارة التالية متوسطة:

1. ضعف النظم والقوانين المعمولة بها والمطبقة أعطت الفرصة الي تنشيط وتطور المحاسبة الإبداعية ولو بشكل غير مباشر.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بعلاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. نظرة الملاك واصحاب الشركات الي ان مهنة المحاسبة دور ثانويا ولدلك يعتمد اعتمادا كليا على الحكم والتقدير الشخصي للنتائج المشروع.
2. النجاح الاستراتيجي للشركات في المدي الطويل يتطلب ضرورة ابراز الدور المهني للمحاسبة عن طريق محاسبون دو كفاءة وخبرة فاعلية.
3. عدم ثقة الملاك واصحاب الشركات بالدور المهني للمحاسبة اداء الي ازدهار المحاسبة الابداعية.
4. ضعف القوانين والنظم المتبعة توثر تأثيرا كبير على استقلالية مهنة المحاسبة واعطاء فرصة الي الالتجاء الي المحاسبة الابداعية.
5. الخلط فيما بين البيئة الاجتماعية للملاك والبيئة العملية وطبيعة نشاط الشركات إعطاء فرصة الي المحاسبة الإبداعية في تجميل الوضع المالي الي نشاط هذه الشركات.
6. ضعف النظم والقوانين المعمولة بها والمطبقة أعطت الفرصة الي تنشيط وتطور المحاسبة الإبداعية ولو بشكل غير مباشر.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة المو افقة على هذه العبارات.**

ب – الدلالة المعنوية المحسوبة أكبر من 0.05 للعبارات التالية:

1. عدم وجود هيكل تنظيمي واداري لشركة اداء الي تداخل التخصصات فيما بينها ومما زاد من اختفاء بشكل شبة كلي لمهنة المحاسبة.
2. الاعتماد الكلي او شبه الكلي على التمويل الشخصي للشركة في القطاع الخاص أداء الي عدم استقلالية المحاسب والحد من دوره وإعطاء الفرصة للمحاسبة الإبداعية.

ولذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات وحيث أن الدلالة المعنوية لمتوسط إجابات مفردات العينة تزيد عن 0.05 فهذا يدل على **أن درجة المو افقة على هذه العبارات متوسطة.**

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بعلاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة.** واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (4) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بعلاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بعلاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة** يختلف عن 3.

الجدول رقم (4) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بعلاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة

المتوسط العام لجمبع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية
علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة	**3.718**	**0.659**	**6.447**	**0.000**

من خلال الجدول رقم (4) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول لفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 3.718 كان أعلى من المتوسط المفترض، والذي يدل على ارتفاع درجة الموافقة حول علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة لذلك :

- ✓ **توجد فروق دلالة إحصائية حول علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة.**
- ✓ **– درجة المو افقة حول علاقة ارتباط بين اعداد القو ائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية**

الجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بدرجة المو افقة حول علاقة ارتباط بين اعداد القو ائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية**

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بدرجة المو افقة حول علاقة ارتباط بين اعداد القو ائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية

جدول (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي ومتوسط لاعداد القو ائم المالية وازدهار المحاسبة الابداعية.

ت	العبارات		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	درجة الموافقة	المتوسط	الدلالة المعنوية
1	اهمال الدورة المحاسبية للعمليات اليومية في	التكرار	13	18	2	1	1	عالية	4.171	0.000

	الشركات الصناعية إعطاء الدور الي تفعيل نشاط المحاسبة الإبداعية وإعطاء فرصة للمكاتب المحاسبة من اعداد قوائم مالية ربما لا تعكس الواقع المالي للشركة.	النسبة	37.1	51.4	5.7	2.9	2.9			
2	عدم إعطاء أهمية الي مسك السجلات والدفاتر المحاسبية والتقيد اول بأول للعمليات المالية وطمس الدور المهني للمحاسبة أداء الي خلق عدم المصداقية في القوائم المالية المعدة.	التكرار	8	12	9	3	3	عالية	3.543	0.011
		النسبة	22.9	34.3	25.7	8.6	8.6			
3	المحاسبة الابداعية في الشركات الصناعية تنشا لعدم الدقة في المعلومات والبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.	التكرار	12	7	10	5	1	عالية جدا	3.686	0.002
		النسبة	34.3	20.0	28.6	14.3	2.9			
4	عدم القيام بالحسابات الختامية ثم اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية إعطاء فرصة التخمين والتحكيم الشخصي لأصحاب الشركات عن نتيجة اعمال المنشاة وفقا لرغباتهم.	التكرار		18	4	4	3	عالية	3.571	0.007
		النسبة	17.1	51.4	11.4	11.4	8.6			

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن:

أ- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية جداً:

1. المحاسبة الابداعية في الشركات الصناعية تنشا لعدم الدقة في المعلومات والبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.

ب- درجة الموافقة حول العبارة التالية عالية:

1. اهمال الدورة المحاسبية للعمليات اليومية في الشركات الصناعية إعطاء الدور الي تفعيل نشاط المحاسبة الإبداعية وإعطاء فرصة للمكاتب المحاسبة من اعداد قوائم مالية ربما لا تعكس الواقع المالي للشركة.

2. عدم إعطاء أهمية الي مسك السجلات والدفاتر المحاسبية والتقيد اول بأول للعمليات المالية وطمس الدور المهني للمحاسبة أداء الي خلق عدم المصداقية في القوائم المالية المعدة.
3. عدم القيام بالحسابات الختامية ثم اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية إعطاء فرصة التخمين والتحكيم الشخصي لأصحاب الشركات عن نتيجة اعمال المنشاة وفقا لرغباتهم.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة **بعلاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية** تم استخدام اختبار T حول المتوسط 3 حيث كانت:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة لا تختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة تختلف عن 3.

وبالتركيز على العمودين الآخرين بالجدول السابق نلاحظ أن:

أ – الدلالة المعنوية المحسوبة أقل من 0.05 ومتوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض 3 للعبارات التالية:

1. اهمال الدورة المحاسبية للعمليات اليومية في الشركات الصناعية إعطاء الدور الي تفعيل نشاط المحاسبة الإبداعية وإعطاء فرصة للمكاتب المحاسبة من اعداد قوائم مالية ربما لا تعكس الواقع المالي للشركة.
2. عدم إعطاء أهمية الي مسك السجلات والدفاتر المحاسبية والتقيد اول بأول للعمليات المالية وطمس الدور المهني للمحاسبة أداء الي خلق عدم المصداقية في القوائم المالية المعدة.
3. المحاسبة الابداعية في الشركات الصناعية تنشا لعدم الدقة في المعلومات والبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.
4. عدم القيام بالحسابات الختامية ثم اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية إعطاء فرصة التخمين والتحكيم الشخصي لأصحاب الشركات عن نتيجة اعمال المنشاة وفقا لرغباتهم.

ولذلك نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضية البديلة لها وحيث أن متوسط إجابات مفردات العينة يزيد عن المتوسط المفترض فهذا يدل على **ارتفاع درجة الموافقة على هذه العبارات.**

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بعلاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية.** واستخدام اختبار حول المتوسط 3 فكانت النتائج كما في الجدول رقم (6) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بعلاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية** لا يختلف عن 3.

مقابل الفرضية البديلة: - المتوسط العام لإجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة **بعلاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية** يختلف عن 3.

الجدول رقم (6) نتائج اختبار حول المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة بعلاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية

جدول (6) نتائج اختبار متوسط العام لاعداد القوائم المالية وازدهار المحاسبة الابداعية.

المتوسط العام لجميع العبارات المتعلقة ب	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية

علاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية	3.743	0.763	5.759	0.000

من خلال الجدول رقم (6) وبالتركيز على العمود الأخير نلاحظ أن درجة الدلالة المعنوية للمتوسط العام كانت أقل من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد وهو 0.05، أي أن المتوسط العام يختلف عن المتوسط المفترض (أي أن المتوسط العام ذو دلالة احصائية)، ولذلك سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول لفرضية البديلة لها، وحيث أن المتوسط العام والبالغ 3.743 كان أعلى من المتوسط المفترض، والذي يدل على ارتفاع درجة الموافقة حول علاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية لذلك :

✓ **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول علاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية.**

2.6النتائج والتوصيات

بنيت نتائج وتوصيات هذه الدراسة على التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة على عبارات صحيفة الاستبيان، وبالتالي ستُظهر النتائج مدى توافق آراء مفردات العينة وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، أما التوصيات فستركز على معالجة نقاط الضعف التي ظهرت بعد التحليل.

1النتائج:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة** وبمتوسط معنوي يزيد عن المتوسط المفترض، والذي **يدل على ارتفاع درجة الموافقة حول علاقة المحاسبة الابداعية والقيام بالدور المهني للمحاسبة**. وبنيت هذه النتيجة على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات التالية:

1. نظرة الملاك واصحاب الشركات الي ان مهنة المحاسبة دور ثانويا ولدلك يعتمد اعتمادا كليا على الحكم والتقدير الشخصي للنتائج المشروع.
2. النجاح الاستراتيجي للشركات في المدي الطويل يتطلب ضرورة ابراز الدور المهني للمحاسبة عن طريق محاسبون دو كفاءة وخبرة فاعلية.
3. عدم ثقة الملاك واصحاب الشركات بالدور المهني للمحاسبة اداء الي ازدهار المحاسبة الابداعية.
4. ضعف القوانين والنظم المتبعة توثر تأثيرا كبير على استقلالية مهنة المحاسبة واعطاء فرصة الي الالتجاء الي المحاسبة الابداعية.
5. الخلط فيما بين البيئة الاجتماعية للملاك والبيئة العملية وطبيعة نشاط الشركات إعطاء فرصة الي المحاسبة الإبداعية في تجميل الوضع المالي الي نشاط هذه الشركات.
6. ضعف النظم والقوانين المعمولة بها والمطبقة أعطت الفرصة الي تنشيط وتطور المحاسبة الإبداعية ولو بشكل غير مباشر.

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول علاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية** وبمتوسط معنوي يزيد عن المتوسط المفترض، والذي **يدل على ارتفاع درجة الموافقة حول علاقة ارتباط بين اعداد القوائم المالية وازدهار نشاط المحاسبة الابداعية**. وبنيت هذه النتيجة على ارتفاع درجة الموافقة على العبارات التالية:

1. نظرة الملاك واصحاب الشركات الي ان مهنة المحاسبة دور ثانويا ولدلك يعتمد اعتمادا كليا على الحكم والتقدير الشخصي للنتائج المشروع.
2. اهمال الدورة المحاسبية للعمليات اليومية في الشركات الصناعية إعطاء الدور الي تفعيل نشاط المحاسبة الإبداعية وإعطاء فرصة للمكاتب المحاسبة من اعداد قوائم مالية ربما لا تعكس الواقع المالي للشركة.

3. عدم إعطاء أهمية الي مسك السجلات والدفاتر المحاسبية والتقيد اول بأول للعمليات المالية وطمس الدور المهني للمحاسبة أداء الي خلق عدم المصداقية في القوائم المالية المعدة.
4. المحاسبة الابداعية في الشركات الصناعية تنشا لعدم الدقة في المعلومات والبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.
5. عدم القيام بالحسابات الختامية ثم اعداد القوائم المالية في الشركات الصناعية إعطاء فرصة التخمين والتحكيم الشخصي لأصحاب الشركات عن نتيجة اعمال المنشاة وفقا لرغباتهم.

2 التوصيات:

1. يجب ان يكون لشركة هيكل تنظيمي واداري مما يساعد في تنظيم اداء التخصصات فيما بينها ومما يقلل من اختفاء بشكل كلي او شبه كلي لمهنة المحاسبة.
2. ضرورة توافر وتنوع مصادر التمويل وتقليل من الاعتماد الكلي او شبه الكلي على التمويل الشخصي للشركة في القطاع الخاص مما يؤدي لاستقلالية المحاسب والحد من إعطاء الفرصة للمحاسبة الإبداعية.
3. اعطاء اهمية الي مسك دفاتر وسجلات محاسبية والحرص على التقيد اول بأول للكافة العمليات والاحداث المالية داخل الشركات
4. الحرص على توظيف محاسبين دو كفاءة علمية وعملية للمهنة المحاسبة على قواعد ومعايير المتعارف عليها، والعمل علي تطويرهم واجراء الدورات التدريبة لهم باستمرار.

خاتمة:

ويرا الباحث كما هو معلوم ان المحاسبة هي لغة ارقام وهندسة اموال في عالم الاعمال والاستثمار ,التي تقوم علي اسس وقواعد ومعايير علمية وسليمة من اجل المحافظة علي الشركات من جميع النواحي الان الاموال تعتبر العمود الفقري والعصب المحرك لاستمرار نشاط وازدهار وتحقيق الربحية لنشاط الشركات التي انشات من اجله ,هنا يجب حث اصحاب الشركات الصناعية العاملة علي ان يكونوا علي ثقة بان المحاسبة علم من اجل المحافظة علي روؤس اموالهم والعمل علي انجاح وتطوير الاموال ,فاختيار المحاسبين المؤهلين ذوى الكفاءة العلمية والعملية ,الذين يقومون باعداد الدورة المحاسبية وعلي علم بكافة خطوات الدورة المستندية من اول بداية العملية المالية ووصولا الي اعداد الحسابات الختامية واعداد القوائم المالية ,التي تعكس حقيقة المركز المالي للشركة ومعرفة مالشركة من اصوال وممتلكات وماعليها من التزامات اتجاه الغير قادرة علي سدادها من خلال التوظيف الامثل الي الاموال واستخدماتها وكل هدا لا يتم من خلال المحاسبة الابداعية التي تعطي نتائج مغلاطة تماما للواقع وحتي ولو تم استخدام هده القوائم في استكمال او التهرب من ضريبة معينة الا انه لن يطيل في استمرار النشاط ولو حتي علي المدى البعيد لانه الوضع المالي ونتيجة نشاط والسيولة النقدية المتوفرة تماما ليس صحيحة ولاتعكس الواقع لهده الشركات .

كذلك عندما يتم الالتزام بقواعد مهنة المحاسبة فانه يحثم علي المحاسب اعداد او وضع نظام محاسبي يتم الاعتماد فيها علي فروض ومبادئ مهنة المحاسبةمعززا بسجلات ودفاتر محاسبية تقيد فيها جميع المعاملات اولا باول ومنها علي سبيل الذكر فرض الوحدة المحاسبية اي ان جميع المعاملات التي تتم من خلال نشاط الشركة فانه يتم تصنيفها علي انه عمل للشركة سواء ربحا او خسارة بعكس مايقوم به ملالك الشركات في الخلاط مابين حسابات الشركة وحساباتهم الشخصية التي تكون خارج نطاق العمل .

الا انه وفي بعض الاحيان يمكن النظر الي المحاسبة الابداعية تنشا وتظهرلوجودبعض التغرات التي يمكن الاخد بالراي الخاص وفقا الي متطلبات بعض الحالات التي لايرا انها غشا,وخلاص لما ذكر ان هيمنة رؤوس الاموال وضعف القوانين المتبعة وعدم وجود اعتماد وقوانين تضبط القطاع خاص في مثل هده الانشطة اعطاء فرصة الي انتشار وازدهار الابداع في المحاسبة وطمس الدور المهني للمحاسبة واداء الي عدم استقلالية المحاسب ويشتغل وفقا الي رغبات ملاك هده الشركات

وبرغم ماتقدم فان المحاسب هو دائما من يسعي الي الحفاظ علي اصول وومتلكات الشركة والعمل علي زيادة ربحيتها من خلال التاهيل العلمي المبنية علي قواد ومبادئ مهنة المحاسبة,فالمحاسب هو البوصلة التي توجه مؤسسات الاعمال للاتجاه فالطريق الصحيح من خلال تجميع وتسجيل وترصيد وتحليل لجميع البيانات وتقديمها للادارة فتسترشد بها في اتخاد القرارات .

لآئحة المراجع

1. احمد محمد علوان الهلباوي , ابرهيم جابر السيد (2019) المحاسبة الابداعية – الطبعة الاولي ,دار العلم والايمان للنشر والتوزيع ,دار الجديد لنشر والتوزيع .
2. امينة فداوي فريد (2014)دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية دارسة عينة من شركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر250 ,اطروحة دكتوراه تخصص مالية وممحاسبة ,جامعة باجي مختار ,عنابة .
3. جمعة حميدات , (2013) الورقة الثانية ,محاسب دولي عربي قانوني معتمد ,المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين عمان –المملكة الاردنية الهاشمية.
4. رشا حمادة دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات الماسبة الابداعية (2010) محلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد 26.
5. صالح مرزاقة , فتيحة بوهرين (2010) جامعة سعد دحلب ,البليدة,كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير ,الملتقي الدولي حول الابداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة, 12\13 ماي
6. عبدالرؤوف صالح احمد الملجي ,جابر السيد احمد ابراهيم (2019) ادارة الارباح , مصر ,دار الجديد لنشر والتوزيع , دار الجديد لنشر والتوزيع .
7. عبدالسلام علي كبلان ,عبدالعزيز اعبيد ابوبكر,مراجع غيث سليمان (2016) تصميم نظم المعلومات المحاسبية نظرياتها وتطبيقاتها,مكتبة الشهيد عبدالرحمن الجميدي للنشر والتوزيع,مصراتة .
8. عبدالسلام علي كبلان ,مراجع غيث (2016) المحاسبة المتوسطة – الجزء الاول – الطبعة الرابعة مكتبة الشهيد عبدالرحمن الجميدي للنشر والتوزيع,مصراتة.
9. محسن ناصر الدوسري ,علي محمود الخشاوي (2008) المحاسبة الابداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها ,مسابقة البحوث التاسعة علي مستوي جميع قطاعات ديوان المحاسبة.
10. مختار علي ابوزريدة (2007) مبادئ علم المحاسبة – الجزء الاول ,دار الكتب الوطنية ,بنغازي - ليبيا.
11. ميسون بنت محمد علي الفري (2010) دوافع واساليب المحاسبة الابداعية في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية ,مدكرة ماجستير ,قسم المحاسبة ,جامعة الملك عبدالعزيز ,السعودية .
12. ناظم شعلان جبار (2015) اساليب المحاسبة الابداعية واثرها علي موثوقية البيانات المالية ,مجلة الغري للعلوم الاقتصادية ,المجلد 09,العدد 32 ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة القادسية الكويت .

13. ناهض نمر محمد الخالدي (2014) دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الابداعية والحد من اثارها علي القوائم المالية ,دراسة تطبيقية علي مدققي الحسابات الخارجيين والعاملين في سلك القانون والقضاء الفلسطين قطاع غزة ,مجلة جامعة فلسطين للابحاث والدراسات –العدد (6).
14. نعيم تومان , مرهون الزيادي (2015) تاثير اساليب المحاسبة الابداعية علي مصداقية القوائم المالية .مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ,المجلة (17)العدد(21).

الحماية القانونية لبراءة الاختراع في القانون الأردني (دراسة مقارنة)

The legal protection of the patent in the Jordanian law (A comparative study 91)

نورتوفيق محمد المبيضين، عبدالوهاب عبدالله المعمري

كلية الحقوق، جامعة الاسراء- الاردن

الملخص:

تعد براءة الاختراع هي أحد جوانب الملكية الفكرية التي وفر لها المشرع حماية قانونية باعتبارها ملكية خاصة، كونها عمل فكري انساني مشروع تشمل الجانب الأدبي والمالي، من خلال التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، والقيمة المادية لأي انتاج علمي لا ترجع فقط إلى ما أدخله المخترع في المجتمع من جديد قد يحقق للمخترع ربحاً وفيراً، ولكن تتجاوز إلى القيمة غير المادية التي تحقق للمخترع ذاته من خلال اختراع في أي مجال من مجالات المعرفة الطبية أو الهندسية أو التقنية أو الانسانية والاجتماعية .

ونظراً لطبيعة براءة الاختراع، وأهمية البحث في توفير الحماية القانونية له اتبع الباحثان في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في ضوء التشريعات المتعلقة بموضوع البحث، وتوصلا إلى عدد من النتائج والتوصيات والتي من أهمها أن هذه الحماية الخاصة ببراءة الاختراع يجب أن تحظى باهتمام خاص، وأن يتم تطوير النصوص القانونية الخاصة بها.

الكلمات المفتاحية: براءة الاختراع، الحماية القانونية، القانون الأردني.

Abstract :

The Innocence of Invention is one of the aspects of intellectual property, that the legislator provided legal protection as a special property, as it is a legitimate human intellectual action that includes the literary and financial aspect, through national legislation and International agreements, and the material value of any scientific production that is not only due to what the inventor has introduced in society from New may achieve an abundant profit for the inventor, but it goes beyond the inventory of the inventor itself through an invention in any field of medical, engineering, technical, humanitarian and social knowledge.

In view of the nature of the patent, and the importance of research in providing legal protection for it, the researchers in this research followed the descriptive analytical approach in light of the legislation related to the subject of the research, and they reached a number of results, and recommendations, the most important of which is that this protection for the patent must have special attention Developing their legal texts.

Keywords: Invention, Legal protection, Jordanian Law.

مقدمة:

حظيت الاختراعات باهتمام كبير مع ظهور الثورة الصناعية، وكان أول تشريع اهتم بحماية براءة الاختراع وحقوق المخترع وهو تشريع فينيسا، وأبرز تشريع توافر فيه القواعد الأساسية لحماية الاختراعات هو ما جاء في اتفاقية باريس للملكية الصناعية عام 1883[1]. وحيث ان الاختراع من أهم عناصر الملكية الفكرية، لما له من دور في تشجيع البحث العلمي والابتكار والابداع والذي ينعكس على تقدم الدولة في الصناعة والتكنولوجيا[2]، ولكبر الاعتداءات على حق براءة الاختراع والتي تشكل مخاوف لدى كل الدول، بالتالي نجد جميع دول العالم قد قامت في سن التشريعات الخاصة المتعلقة بحماية هذا الاختراع.

وقد اهتم المشرع الاردني اهتماماً مميزاً بحماية براءة الاختراع، وظهر ذلك عندما أصدر لها تشريع خاص بها، وشاركت بالعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكان اول قانون اختص بحماية براءة الاختراع قانون امتيازات الاختراعات والرسوم رقم 22 لسنة 1952، ونظراً لقصور هذا القانون عن مواكبة التطورات الدولية الخاصة بمعايير الحماية الدولية، تم تعديله بموجب قانون براءات الاختراع رقم 32 لسنة 1999.

وقد وافق القانون الأردني في نصوصه أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ببراءات الاختراع، وخاصة اتفاقية باريس اتفاقية باريس والتي انضمت إليها في 12 ابريل 1972، ومعاهدة منظمة التجارة العالمية في 11 ابريل 2000، ومعاهدة التعاون بشأن البراءات الاختراع منذ2017([3]).

ونظراً لأهمية براءات الاختراع على الصعيد الاقتصادي للدولة حيث انه أصبح المفهوم السائد بأن قوة الدولة الاقتصادية تقاس بعدد ما تملكه من الملكية الفكرية بكل اشكالها ومنها براءات الاختراع، فيجب أن تحظى هذه البراءة وصاحب البراءة في الحماية القانونية الكاملة. وقد تعددت الوسائل القانونية لحماية براءة الاختراع فهناك الحماية المدنية والحماية الجزائية والدولية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين هما:

أولهما الجانب النظري فهو يسهم في تقديم مفهوم لبراءة الاختراع في الاردن والتشريعات المقارنة وبيان انواع الحماية القانونية وصور الاعتداء على براءات الاختراع في التشريع الاردني والتشريعات المقارنة. والثاني هو الجانب العملي يأمل الباحث ان يسهم هذا البحث في مساعدة اصحاب البراءات في معرفة اهم حقوقهم وهي الحماية المقررة لاختراعهم وايضا المعنين في هذا المجال.

---

1 - خاطر، نوري حمد. (2005). شرح قواعد الملكية الفكرية الملكية الصناعية دراسة مقارنة في القوانين الاردني والامارتي والفرنسي، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، الصفحة 17.

-2 الخشروم، عبدالله حسين. (2005). الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، الصفحة 61 .

3- للمزيد انظر: http://www.arabpat.com/?page_id=395

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لأسباب ذاتية وموضوعية. أما عن الأسباب الذاتية فتعود الى الرغبة الشخصية في البحث عن هذا الموضوع وبيان الحماية القانونية لبراءة الاختراع وأنواعها في التشريع الاردني، ومقارنتها مع التشريعات الأخرى لحداثة هذا الموضوع، أما من الناحية الموضوعية فلأهمية براءة الاختراع كعنصر من عناصر الملكية الفكرية كونها تلعب دوراً هاماً في اقتصاد الدولة ونهضتها من جهة ومن جهة اخرى لبيان حق صاحب البراءة في الحماية بشكل يوسع مداركه.

مشكلة البحث:

ترتبط براءة الاختراع بالفكر الانساني الذي يتمكن من التوصل للجديد، ولذلك فهي من أهم الحقوق الفكرية، فتتمتع هذه البراءة في حق الحماية من أي اعتداء يحصل عليها من الغير، ولكن هذا الحق مؤقت بمدة محددة يجب الاستئثار واحتكار الاختراع فيه[1]، كما جاء في قانون براءات الاختراع رقم 32 لسنة 1999 المعمول فيه في المملكة الاردنية، وهنا تكمن اشكالية البحث في الحاجة لتتبع النصوص القانونية وتحليلها والموازنة بين حق صاحب الاختراع في حماية اختراعه من أي تعد يحصل عليه، سواء أكانت الحماية جزائية أم مدنية في التشريع الاردني ومقارنته في التشريعات الاخرى.

وعليه يطرح التساؤل التالي: ما مدى كفاية النصوص القانونية في الاردن لحماية براءة الاختراع.

أهداف البحث:

وتكمن أهداف هذا البحث في:

1- تحديد مفهوم براءة الاختراع في التشريع الاردني وفي التشريعات المقارنة.

2- توضيح صور الاعتداء على براءات الاختراع.

3- بيان أنواع الحماية القانونية لبراءات الاختراع.

المنهجية المتبعة في هذا البحث:

سيعتمد الباحثان في هذا البحث على منهجين هما: المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتحليل النصوص القانونية الخاصة ببراءة الاختراع. والمنهج المقارن حيث يتم مقارنة نصوص الحماية الواردة في التشريع الاردني ومقارنتها بالتشريع المقارن.

الدراسات السابقة:

1- **خاطر، نوري حمد. (2005). شرح قواعد الملكية الفكرية -الملكية الصناعية- دراسة مقارنة بين القانون الاردني والإماراتي والفرنسي، دار وائل للنشر والتوزيع**، تناولت هذه الدراسة الموضوع بشكل جيد وتميزت بأنها اشتملت على احكام الحماية الجزائية بشكل مفصل وموضح لمدى كفاية الحماية القانونية في التشريع الاردني خاصة.

1- زين الدين، صلاح. (2015). المدخل الى الملكية الفكرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، الطبعة الخامسة، الصفحة 33.

2- **الجباري، أحمد عبدالرحيم. (2006). الحماية القانونية لبراءة الاختراع في القانون الاردني والاتفاقيات الدولية رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة عمان العربية.** وتناولت هذه الدراسة الحماية الوطنية والحماية الدولية بشكل مفصل.

وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تركز على النصوص الخاصة بحماية براءة الاختراع في التشريع الأردني وفق آخر التعديلات، مع مقارنتها بالقانون المقارن، وذلك بهدف معرفة أوجه الشبه والاختلاف بينها، والاستفادة منها في التوصل للنتائج والتوصيات المفيدة في هذا الموضوع.

تقسيمات البحث:

ومن خلال أهمية الموضوع والإشكالية المطروحة والمنهج المتبع تم تقسيم البحث إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الاول: ماهية الحماية القانونية لبراءة الاختراع:

المطلب الاول: ماهية براءة الاختراع.

المطلب الثاني: تسجيل براءة الاختراع.

المبحث الثاني: صور الاعتداء على براءات الاختراع ووسائل الحماية القانونية لها:

المطلب الأول: صور الاعتداء على براءات الاختراع.

المطلب الثاني: الحماية القانونية لبراءات الاختراع.

المبحث الأول: ماهية الحماية القانونية لبراءات الاختراع

إن من حق كل مالك براءة اختراع ان تحمى براءته سواء اكانت هذه الحماية مدنية او جزائية، وقد تكون الحماية دولية نظراً لذلك نظم القانون الاردني في قانون براءات الاختراع رقم 32 لسنة 1999 الاحكام المتعلقة بحماية براءة الاختراع. وهنا علينا التطرق لماهية براءة الاختراع اولاً ومن ثم بيان انواع الحماية بالتفصيل.

المطلب الأول: ماهية براءة الاختراع

لتحديد ماهية براءة الاختراع يلزم أن نوضح مفهوم الاختراع ومفهوم براءة الاختراع، والشروط الواجب توافرها في الاختراع ليمكن تسجيله، وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الاول: مفهوم الاختراع وبراءة الاختراع:

عرف القانون الاردني الاختراع بأنه: " أي فكرة ابداعية يتوصل اليها المخترع في أي من المجالات التقنية وتتعلق بمنتج أو بطريقة صنع أو بكليهما تؤدي عملياً الى حل مشكلة معينة في أي من هذه المجالات " [1]، وفي هذه المادة نجد أن القانون

1-المادة الثانية من قانون براءات الاختراع الاردني رقم 32 لسنة 1999.

الاردني قد حدد المعنى القانوني للاختراع، ووضح صوره، والاختراع الذي قد يكون متعلق بمنتج جديد أو بطريقة أو وسيلة صنع جديدة أو المتعلق بالجمع بينهما، ولكي يوصف أنه اختراع يجب أن يتضمن طريقة إبداعية في الصناعة أو الإنتاج، وقد يكون الاختراع حل لمشكلة معينة.

وقد عرفت ذات المادة البراءة بأنها: " الشهادة الممنوحة لحماية الاختراع " . في حين نجد القانون الإماراتي قد عرف الاختراع بأنه: " الفكرة التي يتوصل اليها أي مخترع وتتيح عملياً حلاً فنياً جديداً لمشكلة معينة في مجال التكنولوجيا " [1]. وعرف ايضاً براءة الاختراع في ذات المادة بأنها: " سند الحماية الذي تمنحه الادارة باسم الدولة عن الاختراع ".

أما القانون المصري فنلاحظ أنه لم يورد تعريف للاختراع واكتفى بتحديد شروط منح براءة الاختراع والتي تنص على أنه[2]: " تُمنح براءات اختراع طبقا لأحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعي، يكون جديداً، ويمثل خطوة إبداعية، سواء كان الاختراع متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق صناعية مستحدثة، أو بتطبيق جديد لطرق صناعية معروفة ".

ومن خلال التعريفات القانونية السابقة للاختراع يرى الباحثين أن الاختراع هو: كل ابتكار لشيء لم يكن موجوداً ولا معروفاً من قبل ويمكن تطبيقه صناعياً واستغلاله بفائدة الإنسان والمجتمع.

الفرع الثاني: الشروط الواجب تو افرها في الاختراع:

ورد في المادة الثالثة من قانون براءات الاختراع الأردني الشروط الواجب توافرها في الاختراع لكي يكون محلاً صالحاً للحماية، ذلك أن الاختراع لا يكتسب الحماية القانونية الا بعد استيفاء شروطه الموضوعية من شرط الجدة، والابتكارية، ومدى قابليته للتطبيق الصناعي، والتسجيل كشرط شكلي لحصول المخترع على براءة الاختراع.

حيث نصت المادة الثالثة من قانون براءات الاختراع على ما يلي: " يكون الاختراع قابلاً للحماية بالبراءة بتوافر الشروط التالية:

1 –إذا كان جديداً من حيث التقنية الصناعية غير مسبوق بالكشف عنه للجمهور في أي مكان في العالم بالوصف المكتوب أو الشفوي أو عن طريق الاستعمال أو بأي وسيلة أخرى يتحقق بها العلم بمضمون الاختراع قبل تاريخ إيداع طلب تسجيل الاختراع أو قبل تاريخ أولوية ذلك الطلب المدعى به وفق أحكام هذا القانون.

2- ولا يعتد بالكشف عن الاختراع للجمهور إذا حدثت خلال الأشهر الاثني عشر السابقة لتاريخ إيداع طلب تسجيله أو لتاريخ الادعاء بأولوية الطلب وكان نتيجة تصرف قام به طالب التسجيل أو بسبب عمل غير محق من الغير ضده.

ب. إذا كان منطوياً على نشاط ابتكاري لم يكن التوصل إليه بديهياً لرجل المهنة العادي المطلع على حالة التقنية الصناعية السابقة لموضوع الاختراع.

ج. إذا كان قابلاً للتطبيق الصناعي بحيث يمكن صنعه أو استعماله فيا ي نوع من أنواع الزراعة أو صيد السمك أو الخدمات أو الصناعة بأوسع معانيها ويشمل ذلك الحرف اليدوية" [3].

- 1المادة الاولى من القانون الاتحادي الاماراتي رقم 17 لسنة 2002 وتعديلاته.
- 2المادة الاولى من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002 وتعديلاته.
3- المادة الثالثة من قانون براءات الاختراع الأردني.

وهذه الشروط وردت في القانون الإماراتي حيث نص على أنه: "تمنح براءة الاختراع عن كل اختراع جديد ناتج عن فكرة مبتكرة أو تحسين مبتكر لاختراع تحميه براءة في كافة مجالات التقنية ويكون كل منهما قائما على اسس علمية وقابلا للاستغلال الصناعي ... "[1].

أما القانون المصري فقد حدد شروط منح براءة الاختراع حيث نص على أنه: " **تمنح** براءات اختراع طبقا لأحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعي، يكون جديداً ... "[2].

وهذ الشروط الواجب توفرها في الاختراع تشبه ما أورده القانون الجزائري والتي تتضمن ضرورة وجود الاختراع وجدته وقابليته للتطبيق الصناعي وابتكاريته وأن يكون مشروع[3].

ويقصد **بجدة** الاختراع أن لا يكون قد عُرف من قبل في العالم سواءً كتابياً أم شفوياً أم بالاستخدام أو بأي وسلة اخرى، وبذلك يكون القانون الاردني قد تبنى الجدة المطلقة مكانياً وزمانياً، و **ابتكارية** الاختراع هي: أن يكون هذا الاختراع قد قام بإضافة شيء جديد الى العالم[4]، أما **صناعيته** فهي أن يكون قابلاً للتطبيق الصناعي في الواقع العملي واستخدامه، وأضاف القانون الأردني إلى ذلك في المادة الرابعة شرط المشروعية، أي أن يكون غير مخالف للنظام العام أو الآداب العامة أو الأحكام التي نصت عليه ذات المادة[5].

المطلب الثاني: تسجيل براءات الاختراع

يجب أن يتم تسجيل الاختراع من أجل أن يتمتع بحق حمايته ومنع الغير من استغلاله أو استعماله أو التصرف فيه، لذلك تعتبر أهم خطوة لحماية الاختراع هي تسجيله.

ويتم التسجيل في المملكة الاردنية عن طريق وزارة الصناعة والتجارة ممثله بمسجل يسمى مسجل براءات الاختراع وتحفظ بيانات البراءة وصاحبها في سجل يسمى سجل براءات الاختراع. ويجب لتسجيل براءة الاختراع ان يتم بتقديم طلب تسجيل الاختراع من الشخص نفسه أو من ينوب عنه[6]، ويجب تقديم الطلب لمسجل براءات الاختراع يتضمن كافة البيانات الموضوعية للاختراع والبيانات الشخصية لصاحب الاختراع، ثم فحص طلب البراءة من المسجل وأخذ القانون الاردني بنظام الايداع المقيد للفحص[7]، ومن ثم إعلان الطلبات التي يتم قبولها من المسجل واذا وجد اعتراض من الغير على التسجيل ان يقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاعلان عن تقديم طلب وعند قبول الطلب يسجل المسجل البراءة بعد دفع الرسم المقررة بقيدها في سجل براءات الاختراع بالسرعة الممكنة وتسجيل تلك البراءة بتاريخ الطلب باعتبارها هذا الأخير تاريخ التسجيل ، لقد حدد القانون الاردني مدة ملكية البراءة والمتمثلة بعشرين سنة[8].

لكن توجد بعض الحالات التي تمنع صاحب البراءة من الحصول على براءة الاختراع وهذه الحالات تتمثل في [9]:

1المادة الرابعة من القانون الاتحادي الاماراتي رقم 17 لسنة 2002 وتعديلاته.

- 2قانون حماية الملكية الفكرية المصري المادة الاولى.

3- بن براهيم، زهرة، (2021). الحماية الجزائية لبراءة الاختراع، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة زيان عاشور، الصفحة 16-19 .

4-الخشروم، مرجع سابق، الصفحة 72.

5-المادة الرابعة من قانون براءات الاختراع الاردني.

6 - المادة (5/أ) من قانون براءات الاختراع الاردني.

- 7 زين الدين، مرجع سابق، الصفحة 57.

8- المادة (17) من قانون براءات الاختراع الاردني.

9- زين الدين، مرجع سابق، الصفحة 47 – 50.

1- اختراع التزاحم، ويقصد به توصل أكثر من شخص لذات الاختراع، وكان كل منهم مستقل عن الاخر وهنا يكون الحق في البراءة للأسبق في ايداع الطلب التسجيل.

2- اختراع العاملين، وهو عندما يتوصل العامل لاختراع اثناء عمله، وهنا قد اشار القانون المدني وقانون العمل وقانون براءات الاختراع الاردني على هذه الحالة. فإذا كانت طبيعة العمل تستهدف هذه الغاية او كان الاختراع ناتج عن عقد عمل او كان يستخدم أدوات ومواد صاحب العمل فهنا يكون هنالك حق لصاحب العمل في الاختراع.

ونصت المادة رقم (10/أ) من قانون براءات الاختراع على أنه: "1. لطالب التسجيل أن يُضمن طلبه ادعاء بحق اولوية طلب قدمه او تقدم به سلفه وتم ايداعه بتاريخ سابق لدى أي دولة ترتبط مع الاردن باتفاقية ثنائية او جماعية لحماية الملكية الصناعية شريطة ايداع طلب التسجيل في المملكة خلال مدة لا تزيد على اثني عشر شهرا تحسب من اليوم الذي يلي تاريخ ايداع الطلب الاول ".

وتمثل هذه المادة استثناء على شرط الجدة ولكن برأينا انه لا يجب التراخي وتسجيل الاختراع بأسرع مدة ممكنة وذلك من أجل منع الغير من تقليده واستعماله والتصرف فيه، وادعاء الأولوية المذكور في هذه المادة وسيلة قانونية ليتمكن المخترع من الحفاظ على حقه في الحصول على براءة الاختراع في حال تقديم الطلب في دولة ترتبط مع الأردن باتفاقية ثنائية أو جماعية، وهنا يشار إلى الدول الموقعة على اتفاقية باريس الخاصة بحماية الملكية الصناعية، وهذا الاستثناء مهم خاصة أن الاعمال الصناعية والتجارية بات من اليسير نقلها من بلد إلى آخر لظروف الإنتاج والسوق.

وقد حددت اتفاقية ستراسبورغ للبراءات الموقعة في 1963/11/27، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1980/8/1 معايير الأهلية للبراءة، أي الأسس التي يمكن على أساسها رفض الاختراعات باعتبارها غير قابلة للحماية ببراءة. وكان الغرض من هذه الاتفاقية تنسيق قانون البراءات الموضوعي وليس قانون الإجراءات. تختلف هذه الاتفاقية تمامًا عن اتفاقية البراءات الأوروبية التي تنشئ نظامًا مستقلاً لمنح البراءات الأوروبية.

وكان لاتفاقية ستراسبورغ تأثير كبير على قوانين البراءات الوطنية في جميع أنحاء أوروبا، وعلى معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومعاهدة قانون البراءات، وعلى اتفاق تريبس (TRIPS) لمنظمة التجارة العالمية، وتعد هذه الاتفاقية نموذج للحماية الموضوعية والشكلية لبراءات الاختراع.

المبحث الثاني : صور الاعتداء على براءات الاختراع ووسائل الحماية

حصر القانون الاردني جرائم الاعتداء على براءات الاختراع في نص المادة (32/أ) من قانون براءات الاختراع بأنها: "كل من قلد اختراعاً منحت به براءة وفق أحكام هذا القانون لغايات تجارية او صناعية، كل من باع او أحرز بقصد البيع او عرض للبيع او للتداول او استورد من الخارج منتجات مقلدة لموضوع الاختراع إذا كان الاختراع مسجلاً في المملكة، كل من وضع بيانات مضللة تؤدي الى الاعتقاد بالحصول على البراءة او ترخيص باستغلالها على منتجاته او علامته التجارية او اعلاناته او أدوات التعبئة الخاصة به". وأهم هذه الصور تقليد الاختراع موضوع البراءة وسنوضحها بشيء من الإيجاز فيما يلي:

المطلب الاول : الاعتداء على براءات الاختراع وتقليدها

ورد النص على هذه الجريمة البند رقم (1) من الفقرة (أ) من المادة (32) من قانون براءات الاختراع الاردني بقولها من: " قلد اختراعاً منحت به براءة وفق أحكام هذا القانون لغايات تجارية أو صناعية ". ويقصد بالتقليد هنا عندما يكرر المُقلد الاختراع، سواء أكان ذلك بشيء مشابه للأصل أو كان قريب جداً من الأصل [1]. لذلك يشترط لقيام التقليد التماثل أو التقارب، والتقليد عكس الابتكار كما أنه محاكاة لشيء ما [2]. ولكي يوصف التقليد بأنه جريمة يشترط أن يتم بدون موافقة مالك البراءة.

الفرع الاول: أركان جريمة التقليد:

يجب لرفع دعوى التقليد توافر أركان: هي الركن المادي والركن المعنوي والركن الشرعي. والركن الشرعي في هذه الجريمة مفترض لتواجد نص قانوني يقضي بتجريم هذا الفعل [3].

أما الركن المادي فالمقصود به فعل التزوير أو التقليد وهذا الفعل يكون بجميع الافعال التي تمس بحق مالك البراءة[4]، كما في فعل اصطناع نوع مطابق أو مشابه لنوع من أنواع السلع أو المنتجات الجديدة على الأسواق. ولتحديد إذا ما كان الفعل يُعد تقليداً أم لا يُنظر بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف، وينظر للجوهر وليس للمظهر، حيث أن اجراء بعض التعديلات لا ينفي التقليد، وقد اشترط القانون الاردني أن يكون الاختراع مسجلاً، وأن يكون ما قام به من أجل غايات تجارية أو صناعية، وبغير ذلك لا تُعد جريمة. كما لا تقوم الجريمة إذا انتهت مدة الحماية [5].

والركن المعنوي يتمثل في قصد الاحتيال بمعنى توافر نية الاحتيال لدى الفاعل وتظليل وغش الجمهور، وقد اشترط القانون الاردني أن تكون هذه الجريمة قد ارتكبت بسوء نية، فإذا انتفى قصد الاحتيال لدى الفاعل لا يلاحق جزائياً [6].

الفرع الثاني: الجزاء القانوني على التقليد:

لقد حدد القانون الاردني في قانون براءات الاختراع في المادة (32) الجزاء المترتب على فعل التقليد والذي يتمثل:" بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثة الاف دينار أو بكلتا العقوبتين". وهذه العقوبة المقررة أيضاً تسري على كل من شرع في ارتكاب فعل التقليد أو ساعد فيها او حرض على ارتكابها. وايضاً يترتب هذا الجزاء على كل من الجرائم المنبثقة عن فعل التقليد سواء بيعها أو عرضها للبيع وغيره. ولمالك البراءة المطالبة بالتعويض عن أي عطل وضرر قد لحق به من هذا الفعل. إن هذا التعويض يكون عن الخسارة اللاحقة والكسب الفائت ولا يشترط أن يكون الاضرار متعمداً [7].

وهنالك ايضاً عقوبات أخرى واجراءات تحفظية يمكن لمالك البراءة اتخاذها، وذلك كما ورد في نص المادة (33/أ) والتي تنص على الاجراءات التحفظية والمتمثلة في أنه: " لمالك البراءة المسجلة في المملكة عند إقامة دعواه المدنية أو الجزائية أو أثناء النظر فيه أن يطلب من المحكمة ما يلي، على أن يكون طلبه مشفوعاً بكفالة مصرفية او نقدية تقبلها المحكمة:

1- زين الدين، صلاح. (2002) . شرح التشريعات الصناعية والتجارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص80.
- 2الخشروم، مرجع سابق، ص123.
- 3المادة 32 من قانون براءات الاختراع.
4- عوني، عبدالحفيظ. وعروسي، الياس. (2022). الحماية الجزائية لبراءة الاختراع، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، ص49.
5- الخشروم، حسين. (2007). الحماية الجزائية لبراءة الاختراع والعلامات التجارية في القانون الاردني، مجلة المنارة، مجلد رقم 13، العدد رقم 8، ص227.
6- المادة 32 من قانون براءات الاختراع الاردني.
7- خاطر، مرجع سابق، الصفحة 154.

1. وقف التعدي. 2. الحجز التحفظي على المنتجات موضوع التعدي أينما وجدت. 3.المحافظة على الادلة ذات الصلة بالتعدي".

وهذه الإجراءات هدف القانون من خلالها تقليل الضرر الواقع على مالك براءة الاختراع، فوقف التعدي هي أول خطوة تقوم بها المحكمة وفي ذلك تمكين صاحب البراءة من الاستغلال والاستئثار ببراءة اختراعه، ومنع المعتدي من الاستفادة من عائدات المنتجات موضوع التعدي، إضافة إلى المحافظة على الأدلة ذات الصلة بالتعدي لتمكين المتضرر من تقديمها للمحكمة.

ونصت المادة (33/ز) من قانون براءات الاختراع الاردني على العقوبات الاخرى والمتمثلة في: "للمحكمة أن تقرر مصادرة المنتجات والأدوات والمواد المستعملة بصورة رئيسة في صنع المنتجات أو التي ارتكب التعدي بها أو نشأ منها، وللمحكمة أن تأمر بإتلافها أو التصرف بها في غير الأغراض التجارية". أي أن العقوبات الأخرى تنصرف إلى المصادرة والاتلاف وتكون على الآلات والأدوات المستخدمة في التقليد أو على المنتجات المقلدة ذاتها، وتهدف إلى منع الاستمرار في الاعتداء على البراءة الاصلية[1].

المطلب الثاني: الحماية القانونية لبراءات الاختراع

إن حق المخترع على اختراعه هو حق عيني ولا يجوز الاعتداء عليه بالتصرف فيه أو استعماله أو استغلاله إلا بموافقة صاحبه أو بالترخيص الاجباري، وغير ذلك يعتبر اعتداء على حقه ويرتب المساءلة القانونية[2]. حيث أن وجود تشريعات خاصة بحماية الملكية الفكرية بشكل عام وبراءات الاختراع بشكل خاص يوضح مدى اهتمام الدولة بحماية هذا الحق لما له من أهمية في زيادة التطور الاقتصادي والاجتماعي، لذلك منح صاحب البراءة الحق في أن تحمى براءته من أي اعتداء وصور هذه الحماية هي الحماية المدنية، الحماية الجزائية والحماية الدولية.

الفرع الأول: الحماية الجزائية لبراءات الاختراع:

توفر براءة الاختراع الحماية الجزائية لكل من يتعدى على حقه بسوء نية ويقصد بسوء النية أي أن يكون الفاعل عنده علم بالاعتداء على حقه. وقد حصر القانون الاردني جرائم الاعتداء على براءات الاختراع في نص المادة (32/أ) وحدد القانون الاردني في قانون براءات الاختراع والعقوبة في ذات المادة تتمثل بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على ثلاثة الاف دينار أو بكلتا العقوبتين.

ويلاحظ أن القانون الاتحادي الإماراتي قد أفرد نصاً خاصاً بالعقوبة على الجرائم الواقعة على براءة الاختراع في المادة (62) من القانون الاتحادي الإماراتي بالنص على :"عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن (5000) خمسة آلاف درهم ولا تزيد على (100.000) مائة الف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين..."، ولكن لم

1- الحياري، احمد عبدالرحيم. (2006). الحماية القانونية لبراءة الاختراع في القانون الاردني والاتفاقيات الدولية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة عمان العربية، ص191.

- 2المحيسن، أسامة نائل. (2011). الوجيز في حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأحكام التشريع الاتحادي الامارتي مع الاشارة الى بعض التشريعات العربية والاتفاقيات الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن- عمان، ص143.

ينص على مدة الحبس بل تركها لسلطة القاضي التقديرية، أما القانون الفرنسي فقد حدد مدة الحبس والتي تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنتين[1]، وأيضا القانون الجزائري حدد مدة الحبس والتي تتراوح من ستة أشهر إلى سنتين[2].

الفرع الثاني: الحماية المدنية لبراءات الاختراع:

أشارت المادة (32/ج) من قانون براءات الاختراع الاردني إلى أنه : " لمالك البراءة المطالبة بالتعويض عن أي عطل أو ضرر لحق به جراء ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة"، وتعني المادة أن من حق مالك البراءة أن يطالب بالتعويض عند ارتكاب أي من جرائم براءات الاختراع، ويلاحظ على هذا النص أنه قد حدد المطالبة بالتعويض المطلوب من مالك البراءة فقط ولم يتطرق الى حق المرخص له ببراءة الاختراع بالمطالبة بالتعويض، كما أنه اشترط لحماية الاختراع أن يكون قد حصل على براءة مسجلة، وهذا يتعارض مع نص المادة (256) من القانون المدني الاردني والتي تنص على أن : " كل إضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بالتعويض"، وهذه المادة تعطي الحق لكل متضرر المطالبة بالتعويض[3].

لذلك يمكن المطالبة بالتعويض في حالتين هما: الأولى التعدي على براءة الاختراع بأي من الجرائم المذكورة في قانون براءات الاختراع والحالة الثانية في حالة المنافسة غير المشروعة، وذلك عن طريق رفع دعوى المنافسة غير المشروعة عند قيام أي شخص بأعمال من شأنها إثارة الالتباس حول سلع أو منتجات، أو القيام بأعمال تضلل الجمهور حول حقيقة المنتج، وكل الاعمال التي تتعارض مع الممارسات الشريفة [4]. وتعد دعوى المنافسة غير المشروعة الوسيلة الفعالة للحماية المدنية.

كذلك الحال أخذ القانون الاتحادي الإماراتي بالحق في التعويض إما لدعوى المنافسة غير المشروعة أو حالة الجرائم الواقعة على براءة الاختراع، ليستطيع صاحب البراءة أن يطالب بالتعويض عما لحقه من ضرر [5] وأيضاً أخذ به القانون الجزائري [6].

الفرع الثالث: الحماية الدولية لبراءات الاختراع:

توجد عدد من الاتفاقيات ومعاهدات دولية تهدف الى حماية الحقوق الصناعية والتجارية ومنها براءات الاختراع، ومن أهمها اتفاقيه باريس لحماية الملكية الصناعية لسنة 1883، وهذه الاتفاقية اختصت بشكل عام في مجال الملكية الصناعية والتجارية.

أما الاتفاقيات الخاصة ببراءات الاختراع بشكل خاص فهناك عدد منها [7] ما يلي:

-1 خاطر، مرجع سابق، ص153.

- 2رحمة، براهيمي. (2018). الحماية القانونية لبراءة الاختراع، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة عبدالحميد بن باديس، الجزائر، ص54.

- 3الخشروم، مرجع سابق، ص120.

4-المادة الثانية من قانون المنافسة غير المشروعة والاسرار التجارية الاردني رقم 15 لسنة 2000 وتعديلاته.

5المحيسن ، مرجع سابق ، الصفحة 144

6 رحمة، مرجع سابق، الصفحة 32

7زين الدين ، مرجع سابق ، الصفحة 125

اتفاقية التعاون الدولي بشأن البراءات عام 1970، ومعاهدة بودبست بشأن الاعتراف الدولي بإيداع الكائنات الدقيقة لأغراض الإجراءات الخاصة بالبراءات عام 1971، واتفاق استراسبورج بشأن التصنيف الدولي لبراءات الاختراع لعام 1971. وقد وفرت هذه الاتفاقيات الحماية الكاملة لبراءات الاختراع.

الخاتمة:

ظهرت براءة الاختراع كوسيلة لحماية هذه الاختراعات إذ يتمتع المخترع الذي حصل على براءة لاختراعه، وهي بحماية لمدة محددة قانونياً، وقد استعرضنا مفهوم براءة الاختراع ومفهوم الاختراع، والشروط الواجب توافرها لتسجيلها، ثم انتقلنا لبيان الحماية القانونية لبراءة الاختراع من خلال نصوص القانون الذي وفر حماية جزائية وحماية مدنية إضافة إلى الجهود الدولية التي وفرت من خلال الاتفاقيات الدولية حماية لبراءات الاختراع، في نهاية هذا البحث توصلت لعدة نتائج وتوصيات.

النتائج:

1- اهتم القانون الاردني بحماية براءة الاختراع من خلال تنظيمه للأحكام الخاصة بشروط الاختراع الذي يمكن حصوله على البراءة، وتحديد الجرائم التي يمكن أن تقع عليها، والعقوبات المحددة لتلك الجرائم.
2- أعطى القانون الاردني لمالك براءة الاختراع الحق باللجوء الى القضاء لحماية حقة من جميع الاعتداءات، وذلك من خلال رفع دعوى تقليد لاختراعه أو رفع دعوى منافسة غير المشروعة أو كلاهما.
3- يتفق القانون الأردني مع القوانين المقارنة في الدراسة على صور الحماية القانونية لبراءات الاختراع.
4- سار القانون الاردني على نهج الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية براءة الاختراع، وضمن أحكام مماثلة لها في نصوصه.

التوصيات:

1- نوصي بتشديد العقوبة المقررة لجريمة تقليد الاختراع، لما تحمله هذه الجريمة من الاعتداء على المصلحة العامة للمجتمع بشكل عام ومصلحة مالك البراءة بشكل خاص.
2- نوصي بضرورة إعادة النظر من قبل القانون الاردني في نصوص الحماية لبراءة الاختراع بما يواكب التطورات الصناعية الجديدة في العالم، وتضمين النصوص الواردة فيه حماية تمتد لبراءة الاختراع في العالم الرقمي لما له من خصوصية قد تختلف عن الاختراعات التقليدية.
3- نوصي بضرورة العمل على نشر الثقافة القانونية لجوانب الحماية المقررة لبراءات الاختراع، فيما يتعلق بتسجيل وحماية براءة الاختراع.

لائحة المراجع:

1-الحياري, احمد عبدالرحيم .(2006) .الحماية القانونية لبراءة الاختراع في القانون الاردني والاتفاقيات الدولية . رسالة ماجستير مقدمة لجامعة عمان العربية.191.

2- الخشروم , حسين .(2007) .الحماية الجزائية لبراءات الاختراع والعلامات التجارية في القانون الاردني . المنارة ، المجلد رقم 13 العدد رقم 227.8 ,

3- الخشروم، عبدالله حسين .(2005) .الوجيز في حقوق الملكية الصناعية والتجارية . الاردن عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.

4- المحيسن ، اسامة نائل .(2011) .الوجيز في حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأحكام التشريع الاتحادي مع الاشارة الى بعض تانشريعات العربية والاتفاقيات الدولية . الاردن عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

5- بن براهيم ، زهرة .(2021) .الحماية الجزائية لبراءة الاختراع . رسالة ماجستير مقدمة لجامعة زيان عاشور.19-16 .

6- خاطر، حمد نوري .(2005) .شرح قواعد الملكية الفكرية الملكية الصناعية دراسة مقارنة في القوانين الاردني والامارتي والفرنسي .الاردن عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

7- رحمة، براهيمي .(2018) .الحماية القانونية لبراءة الاختراع رسالة ماجستير .جامعة عبدالحميد بن باديس الجمهورية الجزائرية .54 .

8- زين الدين ، صلاح .(2015) .المدخل الى الملكية الفكرية . الاردن عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

9- زين الدين، صلاح .(2002) .شرح التشريعات الصناعية والتجارية . الاردن عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

10- عوني، عبدالحفيظ و عروسي، الياس .(2022) .الحماية الجزائية لبراءة الاختراع . مقدمة لنيل شهادة الماستر في جامعة محمد بوضياف المسيلة .49 .

11- قانون براءات الاختراع رقم 32 لسنة 1999 وتعديلاته.

12- القانون المدني الاردني لسنة 1976.

13- قانون اتحادي رقم 17 لسنة 2002 في شأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية وتعديلاته.

14- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية المصري رقم 82 لسنة 2002 وتعديلاته.

15-مرسوم تشريعي رقم 93 – 17 مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1414 الموافق 7 ديسمبر سنة 1993 يتعلق بحماية الاختراعات الجزائري.

16- اتفاقية ستراسبورغ للبراءات الموقعة في 1963/11/27، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1980/8/1.

17- اتفاقية باريس 1883 لحماية الملكية الصناعية.

18- معاهدة منظمة التجارة العالمية 1994.

19- اتفاقية تريبس TRIPS (اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة).

تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) القياسية في تحليل سلوك دالة الادخار الخاص في السودان خلال الفترة 1989م – 2018م

Apply the Autoregressive distributed lag framework standard (ARDL) methodology in analyzing the behavior of the private savings function in Sudan during the period 1989 2018

د. أحمد عبد الرحمن عمر الطاهر عمر

أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والدراسات المصرفية . جامعة النيل الابيض، كوستي، السودان.

الملخص:

تعاني التنمية الاقتصادية في السودان من تراجع وتدني معدلات الادخار كأهم مصدر من مصادر تمويل التنمية، ومن هنا هدفت الدراسة إلى قياس تحليل سلوك دالة الادخار الخاص في السودان بتطبيق منهجية ARDL ، تمثلت مشكلة الدراسة في تراجع معدلات الادخار الخاص في السودان، وهذا أدى إلى ضعف التنمية الاقتصادية، باعتبار أن الادخارات الخاصة من أهم أساليب تمويل التنمية الاقتصادية في الدول خاصة الدول النامية، قامت الدراسة على الفرضيات التالية : توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين الادخار الخاص والاستهلاك الخاص والتضخم، وتوجد علاقة طردية ذات دلالة بين الادخار الخاص والناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي : استقرار متغيرات نماذج الدراسة وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات،سلامة النموذج من مشاكل القياس والتحقق من صحة الفرضيات، وأهم التوصيات هي زيادة الوعي الادخاري في المجتمع عامة وتوجيهه إلى تمويل التنمية الاقتصادية وزيادة كفاءة الادخار الخاص ووضع سياسات مالية ونقدية تخفض الطلب الاستهلاكي للافراد.

الكلمات المفتاحية: الادخار الخاص، اختبارات جذور الوحدة، نموذج الانحدار الذاتي الموزعة، ARDL، التكامل المشترك.

Abstract

The study aimed to measure and analyze the behavior of the private savings function in Sudan by applying the ARDL methodology. The problem of the study was the decline in private savings rates in Sudan, and this led to weak economic development, considering that private savings are one of the most important methods of financing economic development in countries, especially developing countries. The study is based on the following hypotheses: There is a significant inverse relationship between private saving, private consumption, and inflation, and there is a significant direct relationship between private savings, gross domestic product, and government spending. The study reached the most important results, which are: stability of the variables of the study models and the presence of a long-term complementary relationship between the variables. The model is safe from measurement problems and validating hypotheses. The most important recommendations are to increase savings awareness in society in general and direct it to financing economic development, increasing the efficiency of private saving, and developing financial and monetary policies that reduce individuals' consumer demand.

Keywords: Co–integration،Unit root tests ،(ARDL) Autoregressive distributed lag models ،Private saving.

مقدمة:

تقوم عملية التنمية الاقتصادية الحديثة وبصورة أساسية على تجميع المدخرات الخاصة في المجتمع خاصة الدول النامية، فتمويل التنمية من مصادرها المختلفة يسبب العديد من المشكلات في الدول النامية، ولذلك يمكن اعتبار هذه المدخرات هي افضل مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.[1]يقوم مستوي الادخار الخاص بتحديد حجم الادخار القومي، وبالتالي حجم الاستثمارات الكلية، وينعكس ذلك على المستوي المعيشي للافراد في المجتمع من خلال دخولهم، ويمكن القول أن تنمية الادخار الخاص تعتبر ضرورة خاصة وملحة إذا كانت الحكومات تسعى إلى تطبيق برامج اقتصادية للنهوض بمجتمعاتها، وذلك بتطبيق سياسات مشجعة لذلك.

أهمية الادخار:

يمكن تحديد أهمية الادخار كأحد أدوات تمويل التنمية الاقتصادية داخلياً، وتتركز الأهمية أيضاً في تحريك الاستثمار وتحويل المدخرات إلى استثمارات.

أهمية التطورات التكنولوجيا في مجال الادخار:

نتيجة للتطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات تم حدوث تطورات في مجال الادخار في ظل التقنية الحديثة وتبادل المعلومات والتوسع في تحريك الأموال في القطاعات الاقتصادية، لذا ساعدت التكنولوجيا في العمليات الادخارية بشكل تام.

مشكلة الدراسة : Problem of the study.

تراجعت نسب الادخار الخاص في السودان بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة فضعفت عملية تمويل التنمية من مصادرها الأساسية وهي الادخارات، ولذلك يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن للسلطات الاقتصادية التأثير على الادخارات الخاصة بسياساتها المختلفة للدفع بعملية التنمية الاقتصادية في البلاد؟

أهمية الدراسة :Importance of the study.

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع مجال البحث في تأثيره المباشر على التنمية الاقتصادية، بالاضافة إلى أن المنهجية المتبعة في الوصول إلى النتائج تعتبر من الأساليب الحديثة في التحليل الاحصائي للسلاسل الزمنية،حيث تتصف بدقة الأسلوب ودقة النتائج من خلال الاختبارات التي تصاحب مراحل التطبيق بالاضافة لما تقدم فان الدراسة تثري المكتبة العلمية البحثية بمحاولة تحديث في مجال بحث الادخار الخاص.

1 العربيد عدنان :المحددات الرئيسية للادخار القومي في سوريا. دراسة قياسية (1980 - 2012) , (2014م) مجلة جامعة تشرين للبحوث ص20.

أهداف الدراسة : Objectives of the study.

1 – تسليط الضوء على أهمية الادخار الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

2 – تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة ومحاولة اثباتها.

3 – اثراء المكتبات بدراسة تطبيقية عن الادخار الخاص باستخدام ARDL.

4 – محاولة الكشف عن امكانية التأثير على حجم الادخارات الخاصة في السودان من خلال التأثير على متغيرات الفرضيات.

فرضيات الدراسة :Hypotheses of the study.

1 – هناك علاقة عكسية ذات دلالة بين الادخار الخاص والاستهلاك الخاص والتضخم في السودان[1].

2 – هناك علاقة طردية ذات دلالة بين الادخار الخاص والانفاق الحكومي.

3 - هناك علاقة طردية ذات دلالة بين الادخار الخاص والناتج المحلي الاجمالي.

منهجية الدراسة :Methodology of the study.

اعتمدت الدراسة على تطبيق منهجية الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) القياسية في تحليل السلاسل الزمنية وما يرتبط بها من مراحل واختبارات.

مصادر البيانات :Sources of data.

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية من كتب ومراجع علمية ودوريات بالاضافة للتقارير السنوية السابقة الصادرة من بنك السودان المركزي ووزارتي المالية الاحصاء، وأما فيما يتعلق بحدود الدراسة فتغطي الدراسة جغرافياً جمهورية السودان الديمقراطية – 1989 م- 2018م. حيث شهدت تلك الفترة العديد من التغيرات السياسية والاحداث الاقتصادية"كبداية حكم ثورة الانقاذ الوطني بعد انقلابها العسكري، تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي، تصدير البترول في العام 2000م والازمة المالية العالمية في العام 2008م وانفصال جنوب السودان في العام 2011م، وما كان لذلك من تأثير على الاقتصاد خلال تلك الفترة، وموضوعياً تغطي الدراسة تطور الادخارات الخاصة والعوامل المؤثرة عليها في السودان خلال الفترة 1989م – 2018م.

متغيرات الدراسة Variables Study

1 حسن عبد الرحمن العمرو. راضي محمد .افنان علي : محددات الادخار العائلي في الاردن,المجلة الاردنية للعلوم.الجامعة الاردنية,2015.ص12.

الناتج المحلي الاجمالي Gross domestic product : (GDP)هو اجمالي القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بانتاجها خلال فترة سنة[1].

الادخار الخاص private savings : هو ذلك الجزء من الدخل الذي لايستعمل للاستهلاك ويتم الاحتفاظ به في صور عديدة منها النقود السائلة والحسابات الجارية وحسابات الادخار [2] .

التضخم Inflation : هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار والذي يؤثر على القوة الشرائية للافراد [3].

الاستهلاك الخاص private consumption : هو اجمالي انفاق الافراد والعائلات على السلع الاستهلاكية خلال فترة محددة[4]

الانفاق الحكومي Government expenditure: هو اجمالي ماتنفقه الدولة على الاقتصاد من الخدمات والمشتريات الحكومية والدعم الحكومي، حيث يكون له أثر ايجابي في تحسين أداء مؤشر البحث.[5]

تحليل نتائج النموذج القياسى المقترح:Analysis of the results of the proposed standard model

النموذج القياسى هو نموذج جبرى احتمالي يحتوى على متغيرات عشوائية (ui) تجعل العلاقات غير تامة بين متغيرات الدراسة، وقد احتوى نموذج الدراسة على المتغيرات الأتية:

1- الادخار الخاص. Sa
2- الاستهلاك الخاص. Co
3- الناتج المحلي الاجمالي.Gd
4- التضخم. In
5- الانفاق الحكومي.Ge

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وأسلوب الإقتصاد القياسى عبر تحليل السلاسل الزمنية لاثبات صحة الفرضيات الخاصة بالمتغيرات المستقلة وعلاقتها بالمتغير التابع (الادخار الخاص). وللوصول لنتائج التحليل اعتمدت الدراسة الخطوات الأتية:

1. إختبار جزر الوحدة كأفضل طريقة لتحقيق استقرار السلاسل الزمنية والحصول على نتائج أكثر دقة وتصحيح الإنحرافات عبر اختبارات الاستقرارية (unit root test).

1 جيمس جوارتيني , ريجارد ستروب : الاقتصاد الكلي. ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن,دار المريخ للنشر.1999م ص234.
2 جيمس جوارتيني,ريجارد ستروب.المرجع السابق ص .143
3 فايز ابراهيم الحبيب , الاقتصاد الكلي . دار المريخ للنشر والتوزيع ص 165.
4 بشير الدباغ. عبد الجبار الجرمود .مقدمة في الاقتصاد الكلي ،دار المناهج للنشر والتوزيع.الاردن ،الطبعة الاولي . 2003م . ص 166.
5 ابكر ,عماد يعقوب,شرف الدين,ابو القاسم عبد الله.2013م .سعر الصرف في السودان.دراسة تحليلية,المؤتمر الدولي العلمي الرابع.المحور الثالث.

2. إختبار التكامل المشترك لبيان وجود التوازن المستقر فى الأجل الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر (Co – Integration).
3. بعد إجراء إختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية في الأجل الطويل وسكون السلاسل الزمنية يتم تقدير العلاقة باستخدام منهجية (ARDL). An autoregressive Distributed lag. (الانحدار الزاتي لفترات الابطاء الموزعة) في نموذج الدراسة.

توصيف النموذج: Model description.

يتضمن النموذج القياسى المقترح لقياس محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م) خمس متغيرات تم التعبير عنها بدالة رياضية بعد تحديدها بإستخدام النظرية الإقتصادية والدراسات التطبيقية. وكما هو معلوم فإن النظرية الإقتصادية لا تقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك تم الإعتماد علي شكل الإنتشار وأسلوب التجريب للاشكال الرياضية المختلفة والإستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضى والذى يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقاً لاهداف الدراسة . إعتمدت الدراسة على إستخدام الصيغة اللوغرثمية بهدف الحصول على مرونات المتغيرات وتقليل تشتت البيانات فى الدراسة ، فتم أخذ اللوغريثم الطبيعى للمتغيرات فأصبحت الصورة النهائية للنموذج كالأتى:

$$Sa = \beta_0 - \beta_1 \log In - \beta_2 \log Co + \beta_3 \log Gd + \beta_4 \log Ge + ui \log$$

ويمكن تمثيل بيانات الدراسة بيانيا كالاتي:

متغير لوغريثم الادخار الخاص

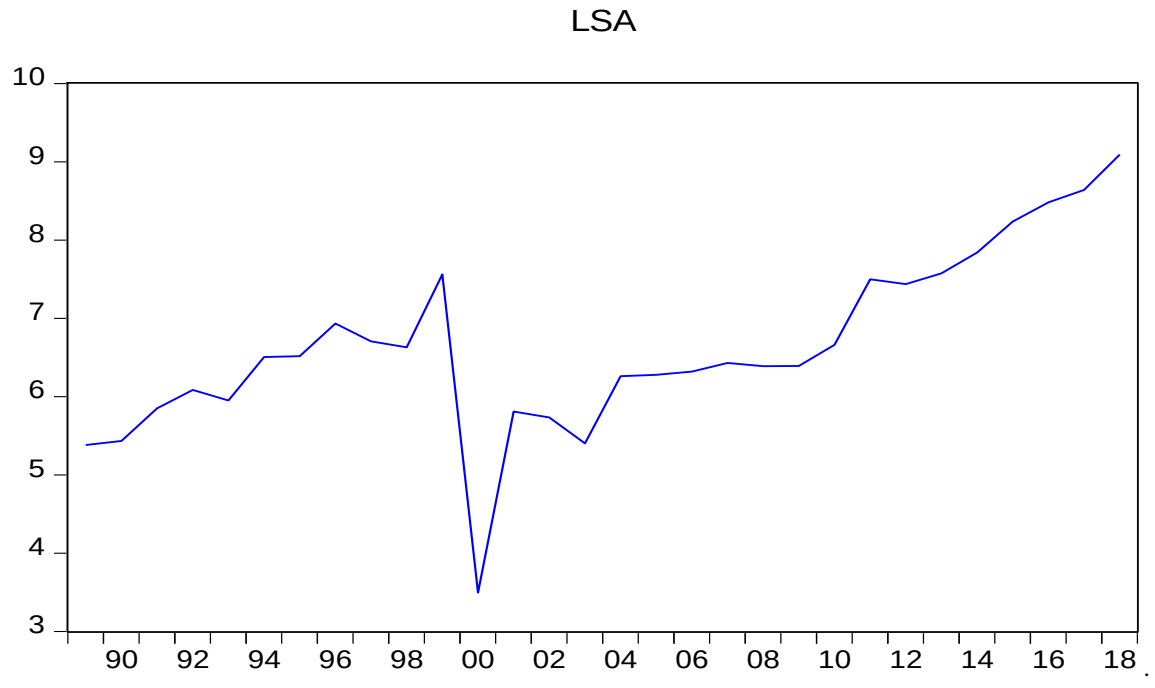

المصدر :الباحث.EVIEWS

متغيرلوغريثم الاستهلاك الخاص

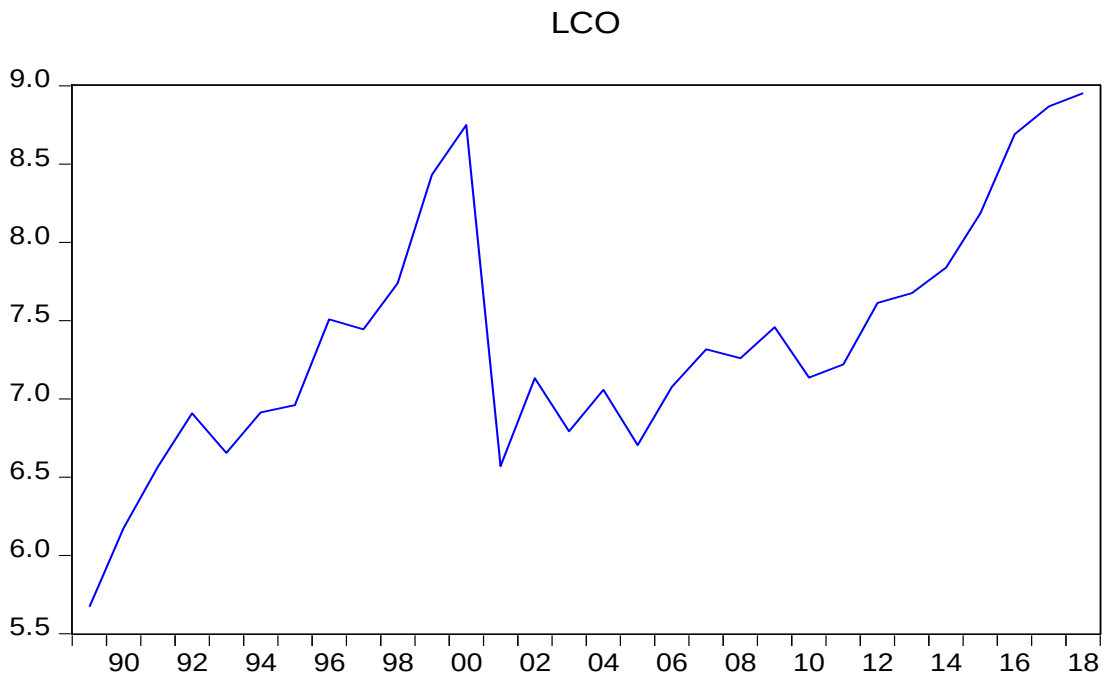

المصدر :الباحث.EVIEWS

متغيرلوغريثم الناتج المحلي الاجمالي

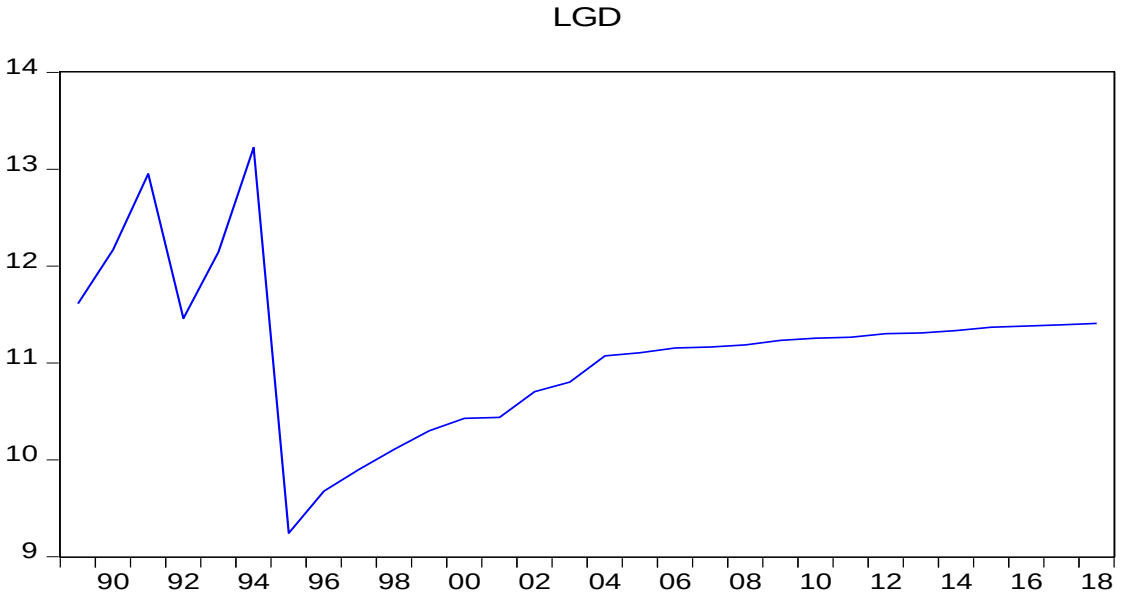

المصدر :الباحث.EVIEWS

متغير لوغريثم التضخم

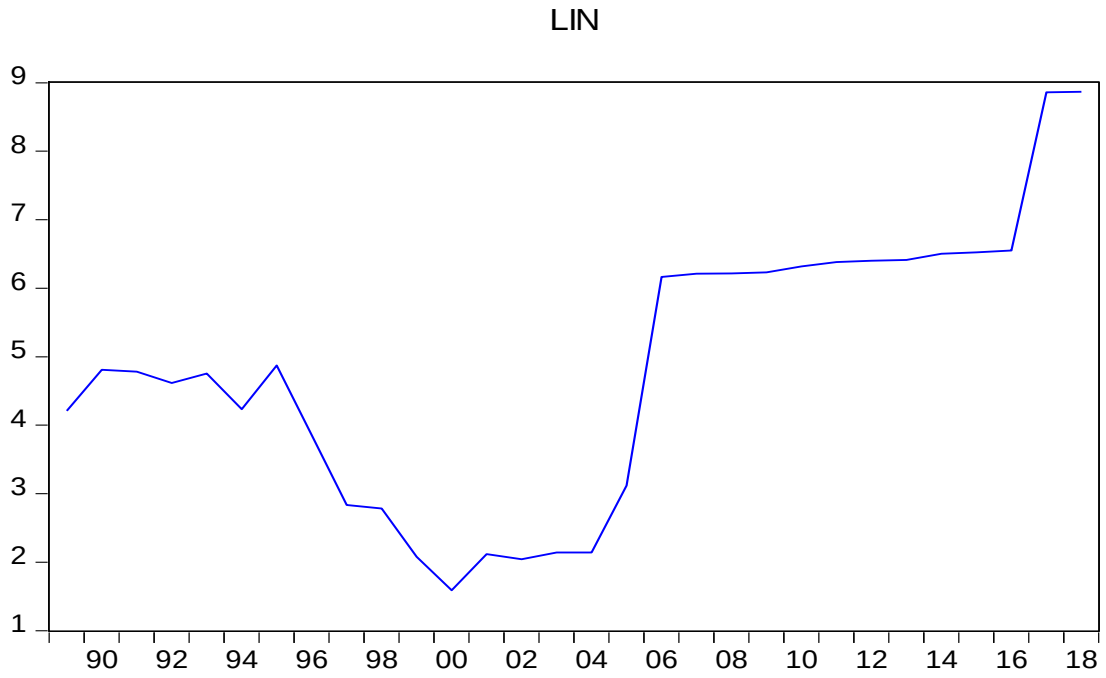

المصدر :الباحث.EVIEWS

متغير لوغريثم الانفاق الحكومي

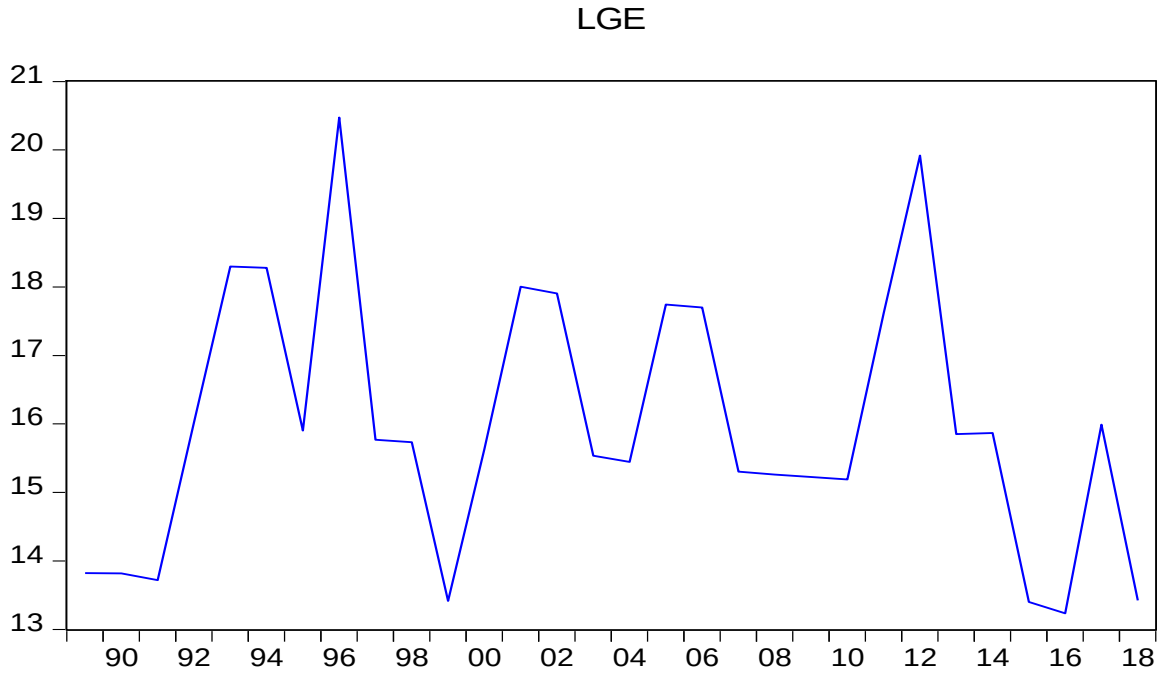

المصدر :الباحث.EVIEWS

بيانات الدراسة: Study data.

دراسة النماذج القياسة تستوجب الإعتماد على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة فى النموذج, فتم الإعتماد على سلاسل زمنية للمتغيرات منذ العام (1989-2018) وهى فترة ثلاثون عاماً حتى تعكس نتائج أكثر واقعية ودقة, من الجهاز المركزى للاحصاء وبنك السودان المركزى ووزارة المالية[1].

طرق إختبار بيانات النموذج:methods of testing study data

1- إختبار بيانات السلاسل الزمنية: Augmented Dickey Fuller .

تم استخدام اختبارات جزر الوحدة بهدف التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد الأتى:

- ثبات المتوسط الحسابى للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا علي الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس علي القيمة المطلقة للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وأعتمدت الدراسة على تطبيق إختبار ديكى فوللر (ADF) الموسع للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باعتبارة من أكثر الإختبارات استخداماً فى هذا الخصوص.

2- اختبارات التكامل المشترك: Co- Integration Tests.

تم إستخدام إختبار الحدود فى التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات فى الأجل الطويل ، والذى يتطلب عدم استقرار متغيرات الدراسة الخاضعة للاختبار فى مستواها ، وتصبح ساكنة بعد اخذ الفروق الاولى او الثانية وتؤدى تقلبات سلسلة فى الغاء التقلبات فى سلسلة اخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة عبر الزمن.[2]

3- أسلوب تقدير نموذج الدراسة: An autoregressive Distributed lag. (الانحدار الزاتي لفترات الابطاء الموزعة).

تم الإعتماد في تقدير النموذج علي منهجية (ARDL) والتى تعتبر من أحدث الطرق القياسية فى تقدير نماذج الإنحدار فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل. وتمتاز بالخصائص الاتية[3] :

1 الباحث .

2Gujarati,D N(2011) Econometrics by Examples The McGraw – Hill Companies ,Inc New York. 2003 , p 842.

3Pesaran M and pesaran B (2009). Time series econometrics :using microfit 5.0 (window version) oxford university press 38.

- يمكن ان تجمع متغيرات ذات اكثر من مستوي من الاستقرار ولا يشترط ان تكون جميعها ساكنة عند نفس المستوي .
- ان لايكون أي من المتغيرات المستقلة متكاملا من الدرجة الثانية او رتبة اعلي.
- نستطيع من المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدي الطويل والمدي القصير وتحديد حجم تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع.
- تعمل المنهجية علي تخفيض درجة حرية النموذج،حيث يعتمد النموذج علي تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة . ويحتاج ذلك الي حجم عينة كبير نسبيا وعدد اقل من المتغيرات.
- يجب ان يكون معامل تصحيح الخطأ في النموذج القصير الاجل سالب ومعنوي ECM بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل من خلال اختبارات الحدود.
- استخدام معايير تحديد فترات الابطاء في تحديد رتبة النموذج AIC , واعتماد القيمة الاقل في تحديد النموذج الملائم.
- اجراء الاختبارات القياسية لتحديد سلامة النموذج القياسي المقدر ودراسة مشكلات القياس (الاختبارات التشخيصية للنموذج).[1]

جدول رقم(1) نتيجة اختبارات جزر الوحدة في نموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م)

متغيرات الدراسة	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثانى	
	P Value	ADF	P Value	ADF	P Value	ADF
الادخار الخاص.LSa	0.8297	-0.704821	0.0000	-9.346597		
الاستهلاك الخاص.LCo	0.2720	-2.32722	0.0000	-6.5473460		
الناتج المحلي الاجمالي. LGd	0.0000	-6.905059				
التضخم.LIn	0.9349	-0.145994	0.0015	-4.458223		
الانفاق الحكومي.LGe	0.0094	-3.704612				

المصدر:الباحث.2020 Eviews.

يتضح من الجدول واعتمادا علي ADF وبوجود ثابت فقط : ان متغيرات : الادخار الخاصوالاستهلاك الخاص والتضخم ساكنة في الفرق الاول , و متغيرات الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي ساكنة في المستوي . كما تتضح معنوية القواطع في المتغيرات بقيم معنوية 0.0010 0.0493 0.0000 0.0010 0.0099للادخار الخاص ، الاستهلاك الخاص ،الناتج المحلي الاجمالي ،التضخم و الانفاق الحكومي علي التوالي , ويمكن

1الشوربجي,مجدي ,2009م اثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري.مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.العدد السادس.

ملاحظة ذلك بالنظر لجداول التحليل,وذلك عند مستوي معنوية 0.05% . وبتقدير النموذج حسب منهجية ARDL القياسية نتحصل علي النتيجة الاتية :

جدول رقم(2) نتيجة تقدير ARDL لنموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة (1989م – 2018م)

Prob	Std.ERROR	StatisticT	Coefficient	Variable (log)
0.0083	11.18884	3.868485	43.28388	الثابت (c)
0.0255	0.616428	-2.950065	-1.818504	الاستهلاك الخاص.LCo
0.0088	0.182757	1.656	0.302667	الناتج المحلي الاجمالي. LGd
0.0028	0.215226	-1.179732	-0.253909	التضخم.Lin
0.0464	0.083405	2.502290	0.208702	الانفاق الحكومي.LGe

المصدر:الباحث.2020Eviews

يتضح من الجدول (2) ان قيم واشارات المعالم تتفق مع النظرية الاقتصادية , حيث جاءت قيمة معامل الاستهلاك الخاص 1.8- وقيمة معامل التضخم 0.2- وقيمة معامل الناتج المحلي الاجمالي 0.3 وقيمة معامل الانفاق الحكومي 0.2. وهي تتفق مع الافتراضات الاساسية للدراسة, مع المعنوية عند 0.05% كما يتضح ذلك من الجدول اعلاه عند المعنوية.

جدول رقم (3) النتائج الإحصائية لمقاييس محددات الادخار الخاص في السودان .خلال الفترة (1989م – 2018م)

الإحصائية	القيمة/النسبة
نسبة معامل التحديد R^2	%96
نسبة معامل التحديد المعدل R^2 adjusted	%85
قيمةF-Statistic	8.582001
Prop f-statistic	0.006806
قيمة (D.W)دوربن واتسون	2.13

المصدر الباحث E.views. 2020.

يوضح الجدول معنوية النموذج الكلي عند مستوي معنوية 0.05% . ويتضح ذلك من خلال قيمة F والقيمة الاحتمالية لاختبار . STATISTIC – Fحيث بلغت قيمة F = 8.5بمستوي معنوية 0.006806 وهي اقل من مستوي المعنوية0.05% .وهذا يعني وجود علاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع وجودة النموذج المقدر في التنبؤ .

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.85 بمعني ان نسبة85% من التغيرات في الادخار الخاص ناتجة من تأثير المتغيرات المستقلة بينما 15% تأثير ترجع الي متغيرات اخري لم تضمن في النموذج.وهذا يدل علي جودة توفيق النموذج.

تظهر قيمة ,دوربن واتسون, ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط الزاتي للبواقي حيث بلغت 2.13 فيتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل,حيث ان معامل الارتباط للبواقي يساوي صفربما ان قيمة دوربن واتسون تساوي 2 تقريبا.

للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين المتغيرات موضع الدراسة , تم ذلك باختبار الحدود للتكامل المشترك ,ويمكن توضيح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لنموذج محددات الادخار الخاص في السودان في الفترة 1989 – 2018 من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود) في نموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة 1989م – 2018م

F – STATISTIC= 6.034922	K = 4	VALUE
قيمة الحد الاعلي	قيمة الحد الادني	Significance level
3.9	2.2	10 %
3.49	2.26	5 %
3.87	2.88	2.50 %
4.37	3.29	1 %

المصدر: الباحث. E.views. 2020.

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود Bound Of Test اذا كانت قيمة F المحسوبة اعلي من الحد الاعلي للقيم الحرجة . وعليه نرفض فرض العدم الذي يري انه لاتوجد علاقة توازنية طويلة الاجل ,ونقبل الفرض البديل الذي يري عكس ذلك.ونستدل من الجدول رقم (4) ان قيمة F المحسوبة بلغت 6.034922 وهي اكبر من قيمة الحد الاعلي للقيم الحرجة عند كل مستويات المعنوية وهذا يعني قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم , وتوجد علاقة تكاملية مشتركة طويلة الاجل بين المتغيرات.

الاختبارات التشخيصية في نموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة 1989م –2018م[1]:

يجب التأكد من ان النموذج المقدر قد استوفي بعض المعايير القياسية اللازمة لعملية الاستدلال الاحصائي السليم , ويعتبر تحقيق الافتراضات الخاصة بحدود الخطأ من اهم هذه المعايير في قياس مرونات الاجل الطويل والقصيرفي المرحلة الاتية .

جدول رقم (5) نتيجة الاختبارات التشخيصية في منهجية ARDL لتقييم النموذج القياسي لمحددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة 1989–2018م

الاختبار	الاحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي – LM B-G	F-statistic(2.4) chi- Squared(2)	1.331584 10.39181	0.3604 0.0655
التوزيع الطبيعيJ-B	jarque-bera	0.793485	0.6725
عدم ثبات التباين. ARCH	F-Statistic(1.23) CHI-SQUARED(1)	0.383749 0.410274	0.5417 0.5218
ملائمة تصميم النموذج RESET-RAMSE	T-Statistic (3) F-Statistic (1.3)	4.725340 22.32883	0.0852 0.0852

المصدر: الباحث. E.views. 2020.

يلاحظ علي الجدول رقم 5 الاتي :

- ان بواقي النموذج لاتعاني من وجود ارتباط زاتي , وهي تتوزع توزيعا طبيعياوزات تباين ثابت. وان النموذج المصمم للدراسة ملائم من حيث الشكل الدالي ويمتاز بالاستقرارية الهيكلية. وكانت الاختبارات كالاتي:
- تشير احصائية (LM–BG)الي ان النموذج خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي (الزاتي).(اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي)فتم رفض فرض العدم القائل بان البواقي غير مستقلة عن بعضها البعض وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% .
- تشير احصائية (ARCH) الي قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.(اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الزاتي) وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% .

1Pradhan ,R Norman ,N badir Y and samadhan B (2013). Transport infrastructure foreign direct investment and economic growth interactions in India: the ARDL bound testing approach social and behavioral sciences VOL 104 .PP 914 – 921.

- تشير احصائية)J-B(الي قبول فرضية العدم التي تري ان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر.(شكل التوزيع الطبيعي لنموذج الدراسة). وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% (اختبار التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي).

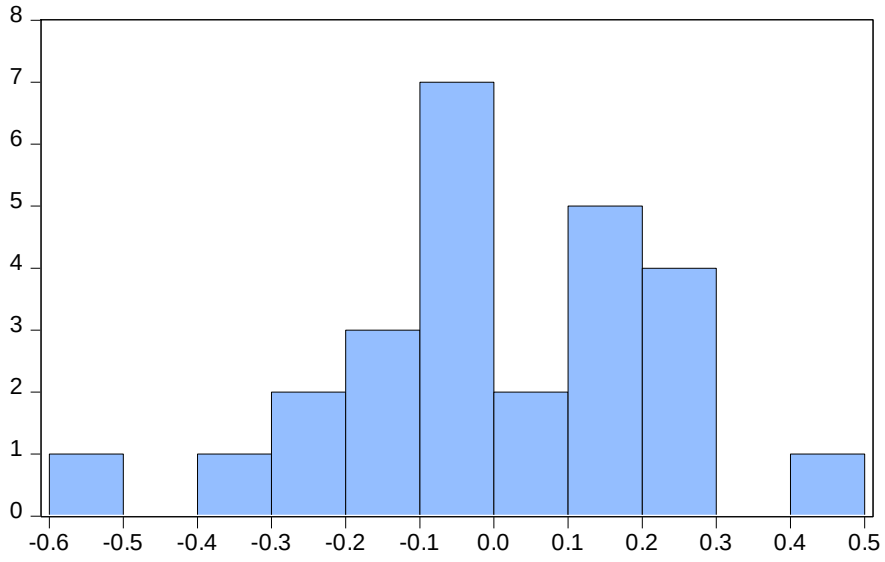

Series: Residuals	
Sample 1993 2018	
Observations 26	
Mean	-3.55e-15
Median	-0.030763
Maximum	0.416753
Minimum	-0.541191
Std. Dev.	0.219483
Skewness	-0.427830
Kurtosis	2.982895
Jarque-Bera	0.793485
Probability	0.672507

المصدر:الباحث.EVIEWS

- تشير احصائية (رامسي – ريسيت) من خلال اختبار F الي صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقدر. وذلك بملاحظة القيم الاحتمالية للاختبار حيث كانت اكبر من 0.05% (اختبار ملائمة تصميم النموذج).

اوضح اختبار الاستقرارية الهيكليةCUSUM OF SQUARES ان الخط البياني للاحصائية ينحصر داخل الخطوط البيانية الحرجة عند مستوي معنوية 5% وهذا يشير الي ان النموذج المقدر يمتاز بالاستقرارية.Stability Test. وهناك نوعان من الاختبارات لقياس الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM او المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ . ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM في نموذج ARDL اذا وقع الشكل البياني للاحصائية داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5% .وتكون المعاملات غير مستقرة اذا كان غير ذلك.ووفقا لمنهجية ARDL تصبح قوة الاختبارات القياسية اكبر كلما اصبح عدد المتغيرات التفسيرية اقل وذاد حجم السلاسل الزمنية[1].اختبار المجموع التراكمي للبواقي

1 Hsu J (1989) Chinas foreign trade reforms .impact on growth and stability .Cambridge UK Cambridge University press.

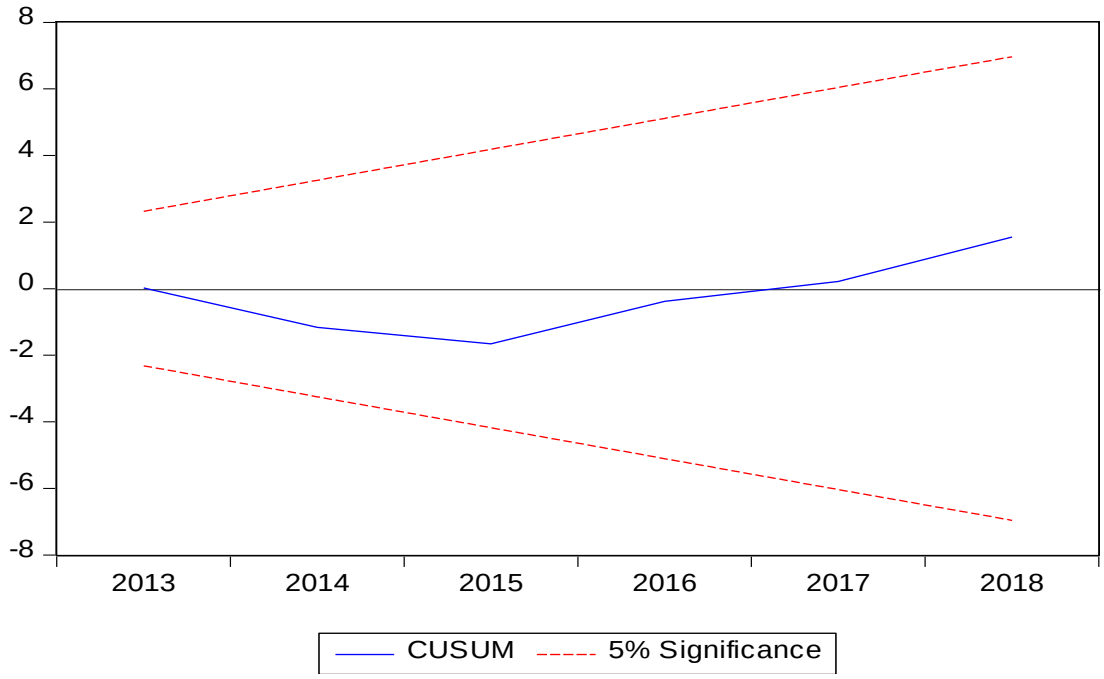

المصدر:الباحث.EVIEWS

اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

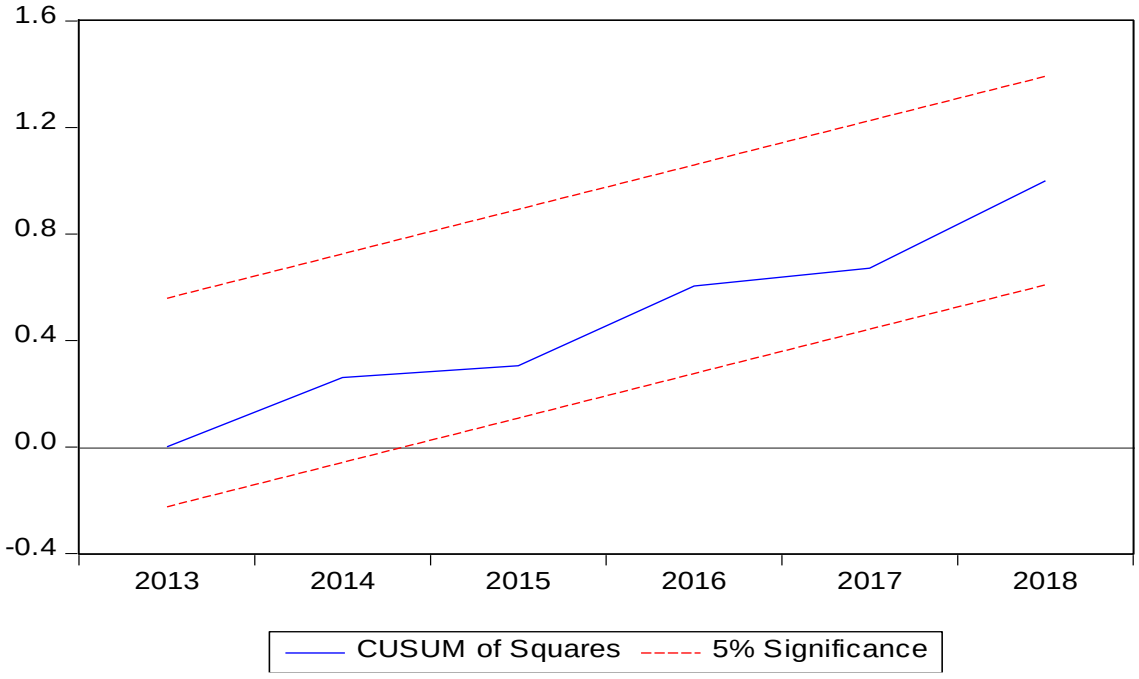

المصدر:الباحث.EVIEWS

تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد في النموذج:

يـتم إسـتخدام نمـاذج تصـحيح الخطـأ للتوقيـت بـين السـلوك طويـل الأجـل للعلاقـات الإقتصـادية التى تتجـه فى الأجـل الطويـل نحـو وضـع التـوازن[1]. ويشـترط لتحقيـق ذلـك ان تكـون السلاسـل مسـتقرة وتتصـف بصـفة التكامـل

1 Lee J (1995) capital goods import and long run growth journal of development Economics VOL 48,PP 91 – 110.

المشترك, وهذا وما تم التحقق منه سابقاً. وبعد التأكد من وجود العلاقة التكاملية يمكن تقدير نموذج للعلاقة طويلة وقصيرة الأجل وذلك من خلال تقدير نموذج الإنحدار الزاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وكانت النتائج كالاتى:جدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة1989م –2018م.مقدرات معلمات الاجل الطويل

Prob	Std.ERROR	StatisticT -	Coefficient	Variable (log)
0.0018	1.739984	-5.300256	-9.222363	الثابت (c)
0.0000	0.092501	-12.62748	-1.168059	الاستهلاك الخاص.LCo
0.0199	0.055891	3.146205	0.175845	الناتج المحلي الاجمالي. LGd
0.0069	0.029604	57696-4.02	-0.119177	التضخم.Lin
0.0012	0.047384	5.768594	0.273341	الانفاق الحكومي.LGe

المصدر: الباحث. E.views. 2020.

من نتائج تقدير الجدول اعلاه فان معادلة تصحيح الخطأ تأخذ الصورة الاتية اعتمادا علي نتائج التقدير ادناه.(تقدير معلمات الاجل الطويل):

EC=LSA - (-0.1192*LIN-1.1681*LCO+0.1758*LGD +0.2733*LGE -9.2224)

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIN	-0.119177	0.029604	-4.025769	0.0069
LCO	-1.168059	0.092501	-12.62748	0.0000
LGD	0.175845	0.055891	3.146205	0.0199
LGE	0.273341	0.047384	5.768594	0.0012
C	-9.222363	1.739984	-5.300256	0.0018

EC = LSA - (-0.1192*LIN - 1.1681*LCO + 0.1758*LGD + 0.2733*LGE -9.2224)

جدول رقم (7) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج محددات الادخار الخاص في السودان خلال الفترة1989م –2018م.مقدرات معلمات الاجل القصير

Prob	Std.ERROR	StatisticT -	Coefficient	Variable (log)
0.0002	0.576039	8.147646	-0.6933614	CointEg(-1)
0.0036	0.392390	-4.634432	-1.818504	الاستهلاك الخاص.LCo
0.0317	0.108642	2.785908	0.302667	الناتج المحلي الاجمالي. LGd
0.0035	0.111765	-2.271812	-0.253909	التضخم.Lin
0.0028	0.042845	4.871155	0.208702	الانفاق الحكومي.LGe

المصدر: الباحث. E.views. 2020.

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LSA(-1))	-4.783018	0.600879	-7.960029	0.0002
D(LSA(-2))	-1.935092	0.350837	-5.515641	0.0015
D(LIN)	-0.253909	0.111765	-2.271812	0.0035
D(LIN(-1))	0.083699	0.097267	0.860511	0.4226
D(LIN(-2))	0.355225	0.137105	2.590892	0.0412
D(LIN(-3))	0.182208	0.108739	1.675645	0.1448
D(LCO)	-1.818504	0.392390	-4.634432	0.0036
D(LCO(-1))	-0.564539	0.328573	-1.718154	0.1366
D(LCO(-2))	-1.535017	0.315364	4.867441	0.0028
D(LGD)	0.302667	0.108642	2.785908	0.0317
D(LGE)	0.208702	0.042845	-4.871155	0.0028
D(LGE(-1))	0.784440	0.102386	7.661561	0.0003
D(LGE(-2))	0.403202	0.071567	5.633890	0.0013
D(LGE(-3))	0.276154	0.040109	6.885107	0.0005
CointEq(-1)*	-0.693361	0.576039	8.147646	0.0002

R-squared	0.952159	Mean dependent var	0.115626
Adjusted R-squared	0.891271	S.D. dependent var	1.003465

S.E. of regression	0.330883	Akaike info criterion	0.919540
Sum squared resid	1.204318	Schwarz criterion	1.645365
Log likelihood	3.045974	Hannan-Quinn criter.	1.128552
Durbin-Watson stat	2.133857		

تقييم مقدرات معلمات النموذج في الاجلين الطويل والقصيراقتصاديا,ومعلمة تصحيح الخطأ VECM في منهجية ARDL :

من نتائج الجداول (6) (7) يتضح ان تقديرات معلمات الاجل القصير تتوافق الي حد كبير من حيث مستوي المعنوية والاشارات مع نتائج مقدرات الاجل الطويل , وهذا لا يمنع تباين قيم المعلمات بنسب متفاوتة بين الاجلين.

يشير معامل الاستهلاك الخاصCO الي وجود اثر سلبي (عكسي) ومعنوي للاستهلاك الخاص علي الادخار الخاص في السودان خلال فترة الدراسة في الاجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك الخاص بالنسبة للادخار الخاص في الاجل الطويل 1.168- وهذا يعني ان ذيادة الاستهلاك الخاص بنسبة 1% سوف تؤدي الي انخفاض الادخار الخاص بنسبة 1.168 % في الاجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للاستهلاك الخاص للادخار الخاص في الاجل القصير 1.818504-وهذا يعني ان ذيادة الاستهلاك الخاص نسبة 1% سوف تؤدي الي انخفاض الادخار الخاص بنسبة 1.818504 %. في الاجل القصير.

يشير معامل التضخم IN الي وجود اثر سلبي (عكسي) ومعنوي للتضخم علي الادخار الخاص في السودان خلال فترة الدراسة في الاجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للتضخم بالنسبة للادخار الخاص في الاجل الطويل 0.1192- وهذا يعني ان ذيادة التضخم بنسبة 1% سوف تؤدي الي نقص في المدخرات الخاصة بنسبة 0.1192 % في الاجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للتضخمللادخار الخاص في الاجل القصير 0.253909 وهذا يعني ان ذيادة التضخم نسبة 1% سوف تؤدي الي نقص الادخار الخاص بنسبة 0.253909% في الاجل القصير.

يشير معامل الناتج المحلي الاجمالي GDP الي وجود اثر ايجابي (طردي) ومعنوي للناتج المحلي الاجمالي علي الادخار الخاص في السودان خلال فترة الدراسة في الاجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للادخار الخاص في الاجل الطويل 0.175845 وهذا يعني ان ذيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة الادخار الخاصبنسبة0.1758 % في الاجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للناتج المحلي الاجماللادخار الخاص في الاجل القصير 0.302667 وهذا يعني ان ذيادة الناتج المحلي الاجماليبنسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة الادخار الخاص بنسبة0.302667 %. في الاجل القصير.

يشير معامل الانفاق الحكومي GE الي وجود اثر ايجابي (طردي) ومعنوي للانفاق الحكومي علي الادخار الخاص في السودان خلال فترة الدراسة في الاجلين الطويل والقصير. فقد بلغت قيمة المرونة الجزئية للانفاق الحكومي بالنسبة للادخار الخاص في الاجل الطويل 0.273341 وهذا يعني ان ذيادة الانفاق الحكومي بنسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة في المدخرات الخاصة بنسبة 0.273341% في الاجل الطويل. وبلغت قيمة المرونة الجزئية للانفاق الحكومي للادخار الخاص

في الاجل القصير 0.208702 وهذا يعني ان ذيادة الانفاق الحكومي نسبة 1% سوف تؤدي الي ذيادة الادخار الخاص بنسبة 0.208702% في الاجل القصير.

يلاحظ ان ذيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الي ذيادة الادخارات الخاصة في الاقتصاد السوداني ,حيث يقوم المستهلك بالتخطيط لحياته القادمة هو واسرته وهذا يتماشي مع نظرية الثروة في الاستهلاك في الاجلين . اما ذيادة الاستهلاك الخاص فهي تنقص مستويات الادخار الخاص في السودان وتنطبق بذلك نظرية دورة حياة الاستهلاك والتي تري ان قرار تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يعتمد علي التفضيل بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي وذلك في الاجلين الطويل والقصير.

كان تأثير التضخم عكسيا علي الادخار الخاص حيث يخفض التضخم قيمة النقود مستقبلا فيخفض الافراد ادخارهم ويذيدوا استهلاكهم . وبالنظر الي مرونات الادخار في الاجل الطويل بالنسبة للمتغيرات المفسرة له نجد ان المحدد الاول للادخار الخاص في السودان حسب الدراسة هو الاستهلاك الخاص , يليه الانفاق الحكومي, الناتج المحلي الاجمالي و التضخم بالترتيب.

معامل تصحيح الخطأ *(1-)CointEq يعبر عن سرعة التكييف من الاجل القصير الي الاجل الطويل . وهو ما يستلزم ان يكون سالبا ومعنويا حتي يقدم دليلا علي العلاقة في الاجل الطويل بين متغيرات الدراسة , وتظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ قيمة سالبة0.6933614-(0.0002). أي ان انحرافات الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل لوضع التوازنالديناميكي , بمعني ان الاختلال في التوازن طويل الاجل يصحح بسرعة تعديل 69 % . واظهرت معلمات الاجل الطويل والقصير معنوية لكل المقدرات عند المستوي ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر الي جداول التقديرات في الاجلين .

احصائيا يمكن تقييم النموذج وملاحظة سلامته , حيث اوضحت قيمة معامل التحديد المعدل ان نسبة 89% من التغيرات في سلوكالادخار الخاص هي بسبب تغيرات المتغيرات المستقلة في الاجل االقصير وهذا يعكس جودة توفيق المعادلة. ويوضح النموذج معنوية المعالم المقدرة من خلال المعنوية للمقدرات,حيث كانت قيم المعنوية اقل من (5%).

اشار اختبار الاداء التنبؤي لنموذجتصحيح الخطأ غير المقيد (معيار معامل التساوي لثايل). الي وجود مقدرة ممتازة للنموذج المقدر علي التنبؤ. حيث بلغت قيمة (T) (ثايل)0.000163 علما ان قيمة ثايل اذا ساوت الصفر او اقتربت منه كان ذلك دليلا علي قدرة النموذج الكبيرة علي التنبؤ.واذا ساوت الواحد الصحيح هذا يعني ان المتغير التابع سيكون ثابتا عبر الزمن . واذا كانت اكبر من الواحد الصحيح دل ذلك علي انخفاض قدرة النموذج علي التنبؤ .(قياس التغير الفعلي في قيمة المتغير التابع).

جدول رقم (8) نتائج اختبار الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأغير المقيد لنموذج ARDL

T	BP	VP	CP
0.000163	0.001421	0.000543	0.989226

المصدر: الباحث. E.views. 2020.

نستنتج ان نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم يتمتع بمقدرة عالية علي التنبؤ الداخلي INTERPOLATION خلال فترة الدراسة , وعليه يمكن الاعتماد علي نتائج هذا النموذج في اغراض التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية. ويوضح الجدول اعلاه معيار عدم التساوي (مصادر الخطأ) والتي تتكون من ثلاث نسب كالاتي[1]: قيمة نسبة التحيزBPتساوي الصفر تقريبا 0.001421 ونسبة التباين VP تساوي الصفر تقريبا 0.000543 ونسبة التغاير CP تساوي الواحد تقريبا 0.989226.ويمكن بيان نسبة الاثر قصير الاجل الي الاثر طويل الاجل في مقدرات النموذج ARDL بقسمة مقدرات الاجل القصير علي مقدرات الاجل الطويل من خلال الجدول الاتي:

جدول رقم (9) نسبة الاثر قصير الاجل الي الاثر طويل الاجل في مقدرات نموذج ARDL

المتغير	الاستهلاك	التضخم	الناتج المحلي	النفاق الحكومي
النسبة%	1.6	2.3	1.8	0.7

المصدر : اعداد الباحث من خلال بيانات .

نستدل من الجدول ان تأثير التضخم في الاجل القصير والبالغ 2.3 % من الاثر الكلي في الاجل الطويل اكبر من تأثير الناتج المحلي 1.8 % وتأثير الاستهلاك 1.6 % وتأثير الانفاق الحكومي 0.7 % من الاثر الكلي في الاجل الطويل في التأثير علي الادخار الخاص في السودان.

خاتمة: تشتمل الخاتمة على النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة كما يلي:

نتائج الدراسة:

قامت الدراسة بتطبيق منهجية الانحدار الزاتي ذو الابطاء الموزع في دراسة الادخار الخاص فى السودان خلال الفترة (1989م – 2018م) وقد توصلت الى النتائج الأتية

1) تم التحقق من سكون متغيرات الدراسة عن طريق إختبار ديكى فولر الموسع. حيث سكنت متغيراتالناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في المستوي بينما سكنت متغيرات الادخار الخاص والاستهلاك الخاص والتضخم عند الفرق الاول.
2) نسبة لسكون المتغيرات عند المستوى والفرق الأول تم إجراء إختبار الحدود للتكامل المشترك. وتم الوصول الى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات.
3) قدر نموذج الإنحدار المتعدد بواسطة (ARDL) لفحص البيانات ومعالجة مشكلات القياس, وأتضح أن النموذج لا يعانى من مشاكل القياس.

1 ابكر . شرف الدين . مرجع سبق ذكره ص37.

4) يمكن استخدام النموذج المقدر فى التنبؤ بأداء الادخار الخاص فى السودانمستقبلا اعتمادا علي اختبار الاداء التنبؤي لثايل.

5) جاءت نتيجة اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج موجبة وتشير لاستقرار النموذج[1].

6) قام الباحث بإستخدام الأسلوب القياسى فى إختبار الفرضيات الموضوعة للدراسة وكانت النتائج المتحصل عليها مطابقة للفرضيات الموضوعة.

7) لا يوجد اهتمام بالوعي المصرفي الادخاري من معظم السكان بالبلاد ولا توجد برامج حكومية مشجعة لذلك.

8) الانماط الاستهلاكية مرتفعة جدا في السودان نتيجة لارتفاع معدلات التضخم باستمرار .

9) تدني مستويات الدخول نتيجة لضعف الناتج المحلي الاجمالي وتدني نصيب الفرد من الناتج . وفي السودان تعتبر ذيادة الناتج المحلي غير حقيقية في معظم السنوات حيث كانت ناتجة من ارتفاع الاسعار وليست لذيادة الانتاج.

10) الارتفاع في معدلات الضرائب المباشرة بصورة كبيرة يقلل من فرص امكانية الادخار .

توصيات الدراسة:

بعد تحليل سلوكالادخار الخاص في السودان مع المتغيرات المستقلة خلال الفترة (1989م – 2018م) توصى الدراسة بالأتى:

1- تحفيز الادخار الخاص والفعال وتحرير المدخرات بدافع الاحتياط الناتجة عن ذيادة التضخم في السودان.

2- ضرورة التنسيق بين السياسات المختلفة لمعالجة المشكلة على مستوى الإقتصاد الكلى كتخفيض الضرائب المباشرة مثلا.

3- وضع اليات وبرامج تساعد علي رفع كفاءة الادخار العائلي وتوجيهه تجاه عملية التنمية الاقتصادية.

4- وضع سياسات نقدية ومالية تذيد من عوائد الادخار العائلي وتخفض طلب الاستهلاك

5- ضبط النمط الاستهلاكي لدي افراد المجتمع خاصة في فترات الانتعاش الاقتصادي.

6- تنمية الوعي الادخاري لدي افراد المجتمع وتوفير القنوات والاوعية الادخارية المناسبة لاستقطاب وجذب المدخرات من الافراد خاصة اصحاب الدخول المرتفعة.

7- توفير المعلومات والبيانات الدقيقة عن معلومات الاقتصاد . وعدم الإعتماد على التقدير للمساعدة فى عملية التحليل وإبداء التوجهات السليمة, وهذا يعتبر من أكبر المعيقات التى واجهتها الدراسة.

1 طالبي بدر الدين,برقوقي ابراهيم.2015 م .نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف علي المتغيرات الكلية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الزاتي ARDLللفجوات الزمنية خلال الفتره 1980 – 2014 مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي ,القليعة .الجزائر.ص32.

لآئحة المراجع:

1. ابكر ,عماد يعقوب,شرف الدين,ابو القاسم عبد الله.2013م .سعر الصرف في السودان.دراسة تحليلية,المؤتمر الدولي العلمي الرابع.المحور الثالث.
2. بسام يونس ابراهيم واخرون . الاقتصاد القياسي.الخرطوم.دار عزة للنشر والتوزيع. الطبعة الاولي .1998.
3. بشير الدباغ. عبد الجبار الجرمود .مقدمة في الاقتصاد الكلي ،دار المناهج للنشر والتوزيع.الاردن ،الطبعة الاولي . 2003م .
4. العربيد عدنان :المحددات الرئيسية للادخار القومي في سوريا. دراسة قياسية (1980 - 2012) , (2014م) مجلة جامعة تشرين للبحوث.
5. الشوربجي,مجدي,2009م اثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري.مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.العدد السادس.
6. جيمس جوارتيني , ريجارد ستروب : الاقتصاد الكلي. ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن,دار المريخ للنشر.1999م.
7. حسن عبد الرحمن العمرو. راضي محمد .افنان علي : محددات الادخار العائلي في الاردن,المجلة الاردنية للعلوم.الجامعة الاردنية,عمادة البحث العلمي.
8. طالبي بدر الدين,برقوقي ابراهيم.2015 م .نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف علي المتغيرات الكلية في الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الزاتي للفجوات الزمنية خلال الفتره 1980 – 2014 مجلة الاحصاء والاقتصاد التطبيقي ,القليعة .الجزائر. ARDL
9. فايز ابراهيم الحبيب , الاقتصاد الكلي . دار المريخ للنشر والتوزيع.
10. Gujarati,D N(2011) Econometrics by Examples The McGraw – Hill Companies ,Inc New York. 2003 , p 842.
11. Hsu J (1989) Chinas foreign trade reforms .impact on growth and stability .Cambridge UK Cambridge University press.
12. Johanson . J. Econometrics Methods. New york. Mc .Grow Hill Book company 1984.
13. Lee J (1995) capital goods import and long run growth journal of development Economics VOL 48,PP 91 – 110.
14. Pesaran M and pesaran B (2009). Time series econometrics :using microfit 5.0 (window version) oxford university press 38.
15. Pradhan ,R Norman ,N badir Y and samadhan B (2013). Transport infrastructure foreign direct investment and economic growth interactions in India: the ARDL bound testing approach social and behavioral sciences VOL 104 .PP 914 – 921.

تطوير أدوات التحليل المالي باستخدام نسب يزن (13 – 16)

Developing financial analysis tools By Yazin ratios (13 – 16)

ذي يزن الاعوش
اليمن

الملخص:
ارتكز هذا البحث على افتراض وجود قصور في أدوات التحليل المالي التقليدية وتحديداً النسب المالية, وبهذا فإن اهداف البحث تتمثل في تحديد أوجه القصور النسب المالية التقليدية وتطوير نسب حديثة تغطي أوجه القصور لدى النسب التقليدية, وتكمن أهمية البحث في كونه يساعد في الكشف عن انتقادات وأوجه القصور في النسب المالية التقليدية ويمثل إضافة لعلم التحليل المالي من خلال النسب المالية المطورة, وعليه تمت الدراسة على مجموعة من النسب تمثلت في نسب السيولة, نسب التشغيل, نسب المديونية. وقد اتباع المنهج التحليلي ابتداء بالدراسة الانتقادية للنسب ثم العلاقات المنطقية من النواحي المالية والمحاسبية, وأخيراً تصميم النسب المطورة التي تغطي الانتقادات وأوجه القصور في النسب التقليدية. ومن أم نتائج البحث إثبات قصور عدد من النسب المالية من أبرزها نسبة التداول والنسبة السريعة ومعدلات دوران الأصول ونسب المديونية, وكذلك تصميم أربع نسب مطورة سميت بنسب يزن (13 – 16) .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي, النسب المالية, نسب السيولة, نسب التشغيل, نسب المديونية.

Abstract
This research was based on the assumption that there are shortcomings in traditional financial analysis tools, specifically financial ratios. Thus, the objectives of the research are to identify the shortcomings of traditional financial ratios and develop modern ratios that cover the shortcomings of traditional ratios. The importance of the research lies in that it helps in revealing criticisms and shortcomings. In traditional financial ratios, it represents an addition to the science of financial analysis through developed financial ratios. Accordingly, the study was conducted on a group of ratios represented in liquidity ratios, operating ratios, and debt ratios. The analytical approach was followed, starting with the critical study of the ratios, then the logical relationships from the financial and accounting aspects, and finally the design of the developed ratios that cover the criticisms and shortcomings of the traditional ratios. One of the main results of the research was to prove the shortcomings of a number of financial ratios, most notably the current ratio, the quick ratio, asset turnover rates, and debt ratios, as well as the design of four developed ratios called Yazin ratios (13 - 16).

Keywords: Financial Analysis, Financial Ratios, Liquidity Ratios, Operating Ratios, Debt Rati.

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي من المناهج والاساليب الهامة والتي تستخدم في الكشف عن وضع المنشأة وتحديد نقاط القوة والضعف وتقييم الأداء المالي لديها, وكون قطاع الأعمال متأثر بشكل مباشر للتغيرات في البيئة المحطة والتي تنعكس على طبيعة وحجم ونطاق أنشطة المنشئات بالتالي على قوائمها المالية فهذا يعني ضرورة فحص مدى إمكانية أساليب التحليل المالي التقليدية وتحديداً النسب المالية في معالجة المعلومات واستخلاص النتائج الفعالة والموضوعية التي تدعم عملية اتخاذ القرار حيث أن القصور في أساليب التحليل سيؤدي إلى قصور عملية اتخاذ القرارات, لهذا السبب فإن أي قصور محتمل في أدوات التحليل وخصوصاً النسب المالية يتطلب القيام بعملية انتقاد علمية والبحث عن مدى إمكانية تطوير النسب المالية بالشكل الذي يعالج أوجه القصور لدى النسب التقليدية.

إشكالية البحث: هل نتائج النسب المالية التقليدية تتصف بالموضوعية وتعطي صورة حقيقية عن واقع نشاط المنشأة؟ وإن لم تكن كذلك, هل يمكن ابتكار نسب حديثة تساعد في تحقيق نتائج تعكس الواقع وتتفادى عيوب النسب التقليدية؟

فرضيات البحث:

1. نسب السيولة لا تأخذ بعين الاعتبار جميع الاصول ذات السيولة المرتفعة لذا فهي لا تعطي صورة عن السيولة الشاملة.
2. نسبة السيولة السريعة التي تقوم على استبعاد المخزون كأصل متدني السيولة من نسبة التداول لا تنطبق على جميع الشركات ما يجعلها تحتمل تحقق نتائج مضللة.
3. معدل دوران الاصول الذي يقوم بنسب المبيعات إلى متوسط الأصول يعطي نتائج مضللة كونه يقوم على إدراج جميع الأصول والتي قد تتضمن أصول غير مساهمة في تحقيق المبيعات.
4. معدل دوران الاصول الثابتة الذي يقوم بنسب المبيعات إلى متوسط الأصول الثابتة يعطي نتائج مضللة كونه يتجاهل أصول مساهمة في تحقيق المبيعات.
5. نسب المديونية لا تبين مدى تمويل واستخدام الأموال حسب تصنيف الاصول.
6. يمكن وضع نسب مالية فعالة من خلال اثبات صحة الانتقادات الواردة في الفرضيات السابقة.

أهداف البحث:

1. تحديد أوجه القصور النسب المالية التقليدية.
2. تطوير نسب حديثة تغطي أوجه القصور لدى النسب التقليدية.

أهمية البحث:

1. يساعد في الكشف عن انتقادات وأوجه القصور في النسب المالية التقليدية.
2. يمثل إضافة لعلم التحليل المالي من خلال النسب المالية المطورة.

منهج البحث: تم اعتماد المنهج التحليلي والذي يقوم على قراءة وتحليل واقع النسب المالية التقليدية لاستخلاص الانتقادات وبناء عليه تصميم النسب المطورة, وذلك من خلال الاعتماد على تحليل العلاقات الارتباطية لمكونات النسب

التقليدية وتحليل العلاقات الارتباطية بين هذه النسب وبين القوائم المالية وعليه تم اعداد النسب المطورة واختبارها على واقع القوائم المالية.

مدخل للتعرف على التحليل المالي التقليدي وأهميته

لتطوير التحليل المالي ينبغي أولاً الاستناد على الدراسة الانتقادية لواقع التحليل, وهذا ما يتطلب الرجوع للمفاهيم الأساسية والتي يأتي في مقدمتها تعريف التحليل المالي حيث أن التعريف يساعد في تحديد الأهداف والأغراض الرئيسية بالتالي معرفة مدى تلبية واقع المجال في تحقيق هذه الأهداف والأغراض, وعليه فإن التحليل المالي يمثل دراسة انتقادية وتفسيرية للقوائم المالية للمنشأة من خلال مجموعة من العمليات التي تقوم بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وفي تقويم أداء المنشأة وكشف أية انحرافات والتنبؤ بالمستقبل, ويعد التحليل المالي عملية دقيقة تهدف إلى تعزيز القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها, بالإضافة إلى تكوين منظومة معلومات تستند إليها إدارة المنشأة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.[1]

من خلال التعريف نلحظ مدى أهمية عملية التحليل المالي وتأثيرها في عمليات الإدارة العليا للمنشأة, وتتجسد هذه الأهمية من خلال التسلسل في عناصر عملية التحليل الواردة في التعريف والتي تبدأ بعمليات التحليل والتفسير وتنتهي بدعم عملية اتخاذ القرار, لذا فإن سلامة مراحل التحليل المالي ستنعكس على مدى سلامة اتخاذ القرار, ومعنى هذا أن وجود أي قصور أو حدوث أي خطأ في العملية ستؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة.

بالنظر إلى هذا الاستنتاج المنطقي نلحظ ارتباطه بشكل مباشر بإشكالية البحث وفرضياته, حيث أن البحث يقوم أساساً على انتقاد النسب المالية والتي تعتبر أحد أدوات التحليل المالي, هذا الادعاء يشير إلى أن الاساليب التقليدية في التحليل تنطوي على قصور في العمليات ما يؤثر على العملية ككل وعلى مخرجاتها, ولتأكيد هذا الطرح نعود إلى التعريف الذي ابتدأ بتعريف التحليل على أنه مجموعة من العمليات وهي ذاتها التي ينتقدها البحث, ومعنى هذا أن قصور العمليات سيؤدي إلى معالجات وتحليلات غير موضوعية للمعلومات المالية والتي سينتج تفسيرات مضلله تدخل في عملية اتخاذ القرار.

إثبات صحة الادعاء السابق يتطلب التأكيد العلمي والذي يستلزم الإجابة عن الشطر الأول من إشكالية البحث والمتمثل بالتساؤل حول مدى اتصاف نتائج النسب المالية التقليدية بالموضوعية وإعطائها صورة حقيقية عن واقع نشاط المنشأة؟ بالتالي فإن الاجابة عن التساؤل تتطلب إثبات أو نفي فرضيات البحث من الفرضية الأولى وحتى الفرضية السادسة وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الأول حول انتقادات نسب التحليل التقليدية.

المبحث الأول: انتقادات لنسب التحليل المالي التقليدي

1 مجدي الجعبري, 2014, التحليل المالي المتقدم, الطبعة الأولى, دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع, جمهورية مصر العربية, صفحة 12.

يعتمد التحليل المالي على ثلاثة أدوات رئيسية تتمثل في التحليل الرأسي, التحليل الأفقي, تحليل النسب, ولكل أداة استخدامات محددة لتحقيق أهداف معينة تتكامل في مجملها مع باقي الأدوات لتحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التحليل, ويمكن ملاحظة هذا الجانب من خلال التعاريف, حيث يعرف التحليل الرأسي بأنه تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية, حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى بنود هذه المجموعة,[1] في حين يعرف التحليل الأفقي بأنه دراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال أكثر من فترة مالية,[2] أما تحليل النسب فيعرف بأنه أحد أدوات التحليل المالي التي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية.[3]

من خلال التعاريف نجد أن كل من التحليل الرأسي والأفقي يركزان على العلاقة النسبية للبنود داخل القوائم وبمعزل عن أي ارتباطات لبنود أخرى بخلاف النسب المالية التي تربط بين البنود داخل القائمة نفسها أو مع بنود في قوائم أخرى ولهذا السبب تكتسب النسب تعقيد أكثر من التحليلين الأخرين, كما أن النسب المالية مصنفة ضمن مجاميع كنسب السيولة ونسب التشغيل ونسب المديونية ونسب الربحية, وهذه المجاميع تمثل موضوع الدراسة الانتقادية كالآتي:

أولاً: نسب السيولة:

تعتبر نسب السيولة من النسب المهمة التي يركز عليها المحلل المالية كونها تعالج بيانات ومعلومات السيولة وتساعد في تحديد مدى ملائمتها لنشاط المنشأة وتلبيتها للاحتياجات القائمة, ولمعرفة مدى أهمية هذه النسب يجب التطرق لتعريف السيولة والتي تعرف بأنها مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل, أي أن السيولة هي قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقد أو قدرتها في الحصول على النقد, ويقصد بقصيرة الأجل التي تستحق السداد خلال السنة المالية أو الدورة التشغيلية أيهما أطول,[4] وتعرف نسب السيولة بأنها النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الديون القصيرة الأجل,[5] وتتمثل هذه النسب في الاتي:[6]

1. نسبة التداول, وهي النسبة التي تقيس درجة مقابلة الأصول المتداولة للالتزامات المتداولة وتحسب بالمعادلة الأتية:

   نسبة التداول = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة

2. النسبة السريعة, وهي النسبة التي تقيس درجة مقابلة الأصول المتداولة (بعد استبعاد المخزون) للالتزامات المتداولة, وتكمن فلسفة هذه النسبة في أن مقابلة الالتزامات المتداولة ينبغي أن يقوم على الأصول الأكثر قابلية للتسييل وهذ يقتضي استبعاد الأصل الأقل سيولة, والشائع أن هذا الأصل هو المخزون غير أن هذه الدراسة تنقض هذا الأساس والذي سيتم دراسته وتأكيده لاحقاً, وتحسب النسبة السريعة من خلال المعادلة الأتية:

1 مؤيد خنفر, غسان المطارنة, 2011, تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي, الطبعة الثالثة, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن, صفحة 93.
2 المرجع السابق نفسه, صفحة 104.
3 المرجع السابق نفسه, صفحة 127.
4 مجدي الجعبري, مرجع سابق, صفحة 87.
5 مؤيد خنفر, غسان المطارنة, مرجع سابق, صفحة 129.
6 مجدي الجعبري, مرجع سابق, الصفحات من 90 إلى 93.

النسبة السريعة = الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة.

الأصول السائلة = الأصول المتداولة – المخزون.

3. النسبة النقدية, وهذه النسبة أكثر تحفظاً من سابقتها, حيث تركز على مقابلة النقدية وما في حكمها للالتزامات المتداولة, وتحسب من خلال المعادلة الأتية:

النسبة النقدية = النقدية وما في حكمها / الالتزامات المتداولة.

4. نسبة التغطية النقدية, وتقيس هذه النسبة درجة تغطية الأصول السائلة للمصروفات التشغيلية اليومية المتوقعة, وتحسب من خلال المعادلة الأتية:

نسبة التغطية النقدية = الأصول السائلة / المصاريف التشغيلية اليومية المتوقعة.

5. فترة التمويل الذاتي, وتقوم هذه النسبة على نفس الأساس للسابقة غير أنها أكثر تشدداً حيث تقيس التغطية النقدية من خلال تغطية صافي الأصول السائلة للمصاريف التشغيلية اليومية المتوقعة, ويحسب صافي الأصول السائلة من خلال الفارق بين الأصول السائلة والالتزامات المتداولة, وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة الأتية:

فترة التمويل الذاتي = (الأصول السائلة – الالتزامات المتداولة) / المصاريف التشغيلية اليومية المتوقعة.

قصورنسب السيولة:

من خلال النسب السابقة نلاحظ أن نسب السيولة تقوم على قياس القدرة في مواجهة الالتزامات المتداولة والمصاريف التشغيلية بالمقارنة مع الأصول المتداولة فقط, وهذا يعتبر قصور في النسب التقليدية لتحليل السيولة, ولكن لابد من دليل علمي يؤكد هذا الطرح, وهذا ما يتمثل في إثبات وجود أصل قابل للتصنيف ضمن كل من الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل, وهذا ما يتطلب دراسة الأصول المالية, وكمدخل لدراسة الأصول المالية ينبغي أولاً التطرق لتعريف الأداة المالية المحتفظ بها للمتاجرة, وهي عبارة عن أصل مالي أو التزام مالي بأحد الحالات الأتية:

1. يتم استملاكه أو تحمله بشكل رئيسي لغرض بيعة أو إعادة شراؤه في الأجل القريب .
2. عند الاعتراف الأولي يعد جزء من محفظة لأدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً ويتوفر لها دليل على وجود نمط فعلي حديث على استلام أرباح قصيرة الأجل .
3. مشتقة (باستثناء المشتقات التي هي عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مخصصة وفعالة).[1]

وكون الأداة المالية مشتملة لكل من الأصل والالتزام على حدٍ سواء فينبغي تعريف الأصل المالي والذي يعرف بأنه أي أصل يكون عبارة عن:-

1. نقد.
2. أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.
3. حق تعاقدي باستلام نقد أو أصل مالي أخر من منشأة أخرى, أو بتبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى.

1 إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (د.ن) عام 2021, ترجمة ونشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين., الجزء الثالث, صفحة 1949.

4. عقد سيتم أو يمكن أن تتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ويكون بعقد غير مشتق أو بعقد مشتق.[1]

من خلال خصائص الأصل المالي حسب تعريف الأداة المالية المحتفظ به للمتاجرة نجد أن التصنيف المحاسبي يجعله ضمن الأصول المتداولة لوجود حالة الاستملاك أو التحمل بشكل رئيسي لغرض بيعة أو إعادة شراؤه في الأجل القريب, ولكن هل من الممكن أن تظهر الأصول المالية كأحد بنود الأصول طويلة الأجل؟ وإن كان كذلك, فما هو المبرر لتصنيفها كأصل طويل الأجل؟

من الناحية المحاسبية نعم, يمكن تصنيف الأوراق المالية من ضمن الأصول طويلة الأجل شرط أن يكون الغرض من اقتنائها تحقيق الأرباح التشغيلية على المدى البعيد,[2] والمقصود بذلك أن الهدف من اقتنائها الاستفادة من عوائدها على المدى الطويل, ويمكن أثبات هذا الأمر من واقع التصنيف المحاسبي في القوائم المالية, فبحسب الحالات الموثقة يوجد تسجيل للأصول المالية في القوائم المالية بالتسميات الآتية:

1. استثمارات مالية متاحة للبيع.[3]
2. الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة.[5,4]
3. أصول مالية متوفرة للبيع.[6]
4. أصول مالية محددة بالقيمة العادلة.[7]

أما من حيث المبرر لتصنيفها كأصل طويل الأجل فهذا مرتبط بالغرض الأساسي لاقتنائها والذي يتمثل بحالات عديدة منها:

1. تحقيق الأرباح الرأسمالية من تغير قيمتها السوقية في الأسواق المالية على المدى البعيد.
2. تحقيق الأرباح التشغيلية وخصوصاً في الأسهم من خلال الأرباح المتحققة في الشركات المصدرة لهذه الأسهم.

هذا كله يثبت أن الأصول المالية وتحديداً الأوراق المالية المتمثلة بالأسهم والسندات قد تصنف ضمن الأصول المتداولة أو الأصول طويلة الأجل تبعاً لغرض الاقتناء, وفي حال وجود أصول مالية مصنفة كأصول طويلة الأجل فإن نسب السيولة لا تشملها بالرغم من أن لها نفس درجة السيولة للأصول المالية المصنفة في الأصول المتداولة, وهذا يثبت الفرضية الأولى, نسب السيولة لا تأخذ بعين الاعتبار جميع الاصول ذات السيولة المرتفعة لذا فهي لا تعطي صورة عن السيولة الشاملة.

قصور موضوعية نسب السيولة:

1 المرجع السابق نفسه, صفحة 2728.

2محمد الإرياني, عبد الملك حجر, 1997, الأصول النظرية والعلمية للمحاسبة المالية, الطبعة الثالثة, دار الفكر, سورية, صفحة 466.

3 شركة حديد عز, القوائم المالية المجمعة 2017/12/31, مصر.

4 شركة مستشفى أبن الهيثم, القوائم المالية, 2011/12/31, الأردن.

5 العربية الدولية للفنادق, تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للسنة المنتهية 2013/12/31, الأردن.

6 الشركة الوطنية لصناعة الكرتون, التقرير السنوي 2012, فلسطين.

7شركة الخزف السعودية, القوائم المالية الموحدة, 2017/12/31.

افتقار نسب السيولة لخاصية الشمولية المشار إليها سابقاً يعتبر دليل على ضعف الموضوعية, إلا أن هذا ليس الجانب الوحيد في انتقاد موضوعية النسب, حيث يمكن دراسة خاصية الموضوعية من حيث الأسس التي بُنيت عليها نسب السيولة وتحديداً نسبة السيولة السريعة التي تقوم على استبعاد المخزون من نسبة التداول كون المخزون الأصل الأقل سيولة وذلك حسب النظرة التي بنيت عليها النسبة, ولكن, هل المخزون دائماً هو الأصل الأقل سيولة؟ في حقيقة الأمر هذا الأمر محدود للغاية وهذا راجع لعدة عوامل, فدرجة سيولة المخزون تعتمد على نوعية المخزون ذاته, فكما هو معروف اختلاف نوعية البضاعة المخزنة والتي قد تصنف إلى سلع استهلاكية وسلع إنتاجية فبالتأكيد أن تصريف مخزون المعدات الكهربائية لن يكون كتصريف مخزون المواد الغذائية, وحتى في نوع المخزون نفسه قد تختلف درجة التصريف حسب الصنف, حيث يوجد أصناف غذائية تتطلب التصريف السريع نظراً لقابلية التلف السريع كما هو الحال في منتج الزبادي والذي تمتد صلاحيته من أسبوع إلى شهر كحد أقصى,[1] من ناحية أخرى فتأثير نوعية السلع والمواد المخزنة على درجة سيولة المخزون ليس العامل الوحيد, حيث يوجد عامل أخر وهو المقارنة في درجة سيولة الأصول المتداولة, ففي حال وجود أصل يتصف بسيولة متدنية تتجاوز سيولة المخزون فهذا يجعل قابلية المخزون في احتساب السيولة أعلى من الأصل متدني السيولة, ويمكن استيضاح هذا الأمر في الواقع العملي من خلال إثبات تغير سيولة الأصول المتداولة كالحسابات المدينة, فمن المعروف أن هذا الأصل عرضة لتحقق مخاطر الائتمان والتي تعني ضعف قدرة الشركة على تحصيل ديونها المستحقة على الأخرين بسبب التعثر ما يرفع من صعوبة تسييل الحسابات المدينة وتحويلها إلى نقدية, والشاهد على هذا ظاهرة تعثر الديون في الأردن نتيجة الاعتماد الكبير على الدين في دخل الافراد, فبحلول نهاية 2019، بلغ متوسط نسبة الدين لكل أسرة 43% من دخل الأسرة ما تسبب في ارتفاع معدلات التعثر وعدم القدرة على السداد حيث يواجه أكثر من ربع مليون أردني شكاوى بسبب عدم سداد الديون، وتم حبس 2,630 شخص تقريباً، أي حوالي 16% من نزلاء السجون في الأردن بسبب القروض غير المسددة أو شيكات مرتجعة في العام 2019.[2]

مما سبق نجد أن للمخزون حالات معينة تكون فيها درجة السيولة مرتفعة, ومن ناحية أخرى وجود أصول متداولة كالحسابات المدينة لها حالات تنخفض فيها درجة السيولة وهذا يثبت الفرضية الثانية بأن نسبة السيولة السريعة التي تقوم على استبعاد المخزون من نسبة التداول لا تنطبق على جميع الشركات ما يجعلها تحتمل تحقق نتائج مضللة.

ثانياً نسب التشغيل:

تقيس نسب التشغيل الكفاءة التي تستخدم بها الشركة الموارد المتاحة لها وذلك بإجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الأصول, وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن ما بين المبيعات وكل من الحسابات المدينة, المخزون, الأصول الثابتة, إجمالي الأصول,[3] وتبرز علاقة المبيعات بأنشطة المنشأة من خلال واحده

1 مدة صلاحية الزبادي: دليلك الشامل https://www.webteb.com/ تم الاطلاع في 2023/8/5

2 Human Rights Watch, خسرنا كل شي, حبس المدين في الأردن, نشر في 2021/3/16, تم الاطلاع عليه 2023/8/5, https://www.hrw.org/

3 محمد أيمن عزت الميداني, 2004, الإدارة التمويلية في الشركات, الطبعة الرابعة, مكتبة العبيكان, جده, السعودية, صفحة 132.

من أبرز نسب التشغيل وهي معدل دوران الأصول الذي يبنى على علاقة المبيعات بإجمالي الأصول كما هو موضح في المعادلة الآتية:

معدل دوران الأصول = المبيعات / إجمالي الأصول[1]

ولغرض البدء بعملية التحليل والانتقاد لهذا المعدل ينبغي الرجوع إلى نص الفرضية الثالثة والتي تنص على أن معدل دوران الاصول الذي يقوم بنسب المبيعات إلى متوسط الأصول يعطي نتائج مضللة كونه يقوم على إدراج جميع الأصول والتي قد تتضمن أصول لا تساهم في تحقيق المبيعات.

هنا يظهر السؤال المنطقي الذي يكشف صحة الفرضية من عدمها, فهل جميع الأصول تعمل على تحقق المبيعات في الواقع العملي؟ للإجابة على هذا التساؤل ينبغي العودة مره أخرى للمنطق المحاسبي والإداري, فالأصل الذي يساعد في تحقق المبيعات ينبغي أن يكون:

1. مرتبط بالنشاط, والمقصود هنا ارتباط الأصل ودوره في تحقيق مخرجات المنشأة من منتجات أو خدمات قابلة للبيع, وقد يكون الارتباط مباشر كخطوط الإنتاج, وغير مباشر كالنقدية التي تغذي الاحتياجات التشغيلية.
2. قيد التشغيل, والمعنى هنا أن الأصل ينبغي أن يكون مفعل ومستخدم في نشاط المنشأة, فلا يمكن اعتبار المكائن والأليات التي لا تزال في الصناديق كأصول فعالة ومستخدمة مهما بلغت تكلفتها ومدة بقائها قبل التشغيل, لذلك فإن المشاريع تحت التنفيذ بالرغم من ارتباطها بالنشاط إلا أنها لا تعتبر من الأصول المحققة للمبيعات كونها لم تدخل الخدمة بعد لذا لا ينطبق عليها الشرط الثاني.

وعليه فإن الأصول غير المرتبطة بتحقق المبيعات تتمثل في:

1. أذونات الخزانة.
2. استثمارات مالية قصيرة وطويلة.
3. مشاريع تحت التنفيذ.
4. أصول غير مستعملة.

من خلال الطرح السابق فإنه من الممكن تصنيف الأصول على النحو الآتي:

1. أصول عاملة, وهي الأصول المستخدمة والفاعلة وذات ارتباط مباشر وغير مباشر بتحقق المبيعات.
2. أصول غير عاملة وهي الأصول غير المستخدمة وغير الفاعلة وذات ارتباط مباشر وغير مباشر بتحقق المبيعات.
3. أصول منفصلة, وهي أصول مربحة وذات استخدامات معينة وليس لها أي وذات ارتباط مباشر أوغير مباشر بتحقق المبيعات.

1 المرجع السابق نفسه, صفحة 138.

ولكن, ماهي الفائدة من تصنيف الأصول على النحو السابق؟ التصنيف بهذه الطريقة يساعد في استحداث نسب تغطي أوجه القصور في النسب التقليدية وهذا ما سيأتي ذكره في المبحث الثاني.

ما سبق يؤكد أن معدل دوران الأصول لا يعطي صورة حقيقية في علاقة الأصول بالمبيعات وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة التي تنص على أن معدل دوران الاصول يعطي نتائج مضللة كونه يقوم على إدراج جميع الأصول والتي قد تتضمن أصول غير مسهمة في تحقيق المبيعات.

انتقاد معدل دوران الأصول ليس الانتقاد الوحيد لمعدلات الدوران, حيث يوجد معدل أخر وهو دوران الأصول الثابتة, حيث يركز هذا المعدل على دور الأصول الثابتة في تحقيق المبيعات, ويحسب المعدل من خلال المعادلة الآتية:[1]

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعات / إجمالي الأصول الثابتة

ومن خلال المعادلة نلاحظ أن التركيز ينصب على علاقة الأصول الثابتة بتحقق المبيعات وهذا منطق فيه قصور حيث أن جميع الأصول العاملة لها دور في تحقق المبيعات كما تم إثباته مسبقاً, ويتضح هذا القصور في المنشآت الخدمية وتحديداً المالية كشركات الصرافة والتي يعتمد الجزء الأكبر في عملها على الأصول قصيرة الأجل والتي تصل في بعض الحالات إلى ما يزيد عن 80% من إجمالي الأصول كما هو الحال في شركات الصرافة,[2] فهل من المنطقي أن يتم التركيز على الأصول الثابتة بنسبة 20% وتجاهل الأصول المتداولة والتي تشكل النسبة الأعلى! هذا ما يثبت الفرضية الرابعة والتي تنص على أن معدل دوران الاصول الثابتة يعطي نتائج مضللة كونه يتجاهل أصول مساهمه في تحقيق المبيعات.

والجدير بالذكر وجود خصوصية لبعض الأصول والتي قد تصنف بأنها غير عاملة نظراً لارتباطها في السابق بنشاط المنشأة في حين أن وضعها الحالي يجعلها ضمن الأصول المنفصلة, وهذا ما ينطبق على الأصول غير المستعملة والمتاحة للبيع,[3] فبالرغم من أن هذه الأصول كانت مرتبطة بالنشاط في فترات سابقة إلا أنها أصبحت غير مفعلة ومن ناحية أخرى مصدر محتمل للإيرادات الرأسمالية والتي تعتبر من الإيرادات الأخرى لذا فهي تصنف كأصول منفصلة.

ثالثاً: توظيف واستخدام الأموال:

في الواقع لا يوجد نسب أو نسبة محددة تختص ببيان مدى توظيف واستخدام الأموال, والمجموعة الأقرب لهذا الأمر تتمثل في نسب المديونية والتي تركز على الربط بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية للمنشأة مع الأصول والاستثمارات بغرض الكشف عن خصائص هيكل التمويل ودرجة الاعتماد على الدين الخارجي في تمويل الأصول, ولتأكيد هذا الطرح يجب تحليل ودراسة نسب المديونية والمتمثلة في الآتي:[4]

1. إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول.

1 محمد أيمن عزت الميداني, مرجع سابق, الصفحة, 137.
2 شركة الذياب للصرافة المساهمة المغلقة, تقرير مدقق الحسابات للفترة المنتهية 2016/9/30.
3 شركة مستشفى أبن الهيثم, القوائم المالية, 2011/12/31.
4 مجدي الجعبري, مرجع سابق, صفحة 112, 113, 114.

2. إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.
3. إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية.

وبالنظر إلى نسب المديونية نجد أنها تحدد نسبة الالتزامات من إجمالي البنود الأخرى وذلك لغرض الكشف عن مدى استخدام الدين في استثمارات المنشأة وهذا لا يكشف عن مدى توظيف واستخدام الأموال, فعندما نشير إلى أن إجمالي المديونية تشكل 40% من إجمالي الأصول لا يمكن من خلال هذه النسبة تحديد أوجه استخدام الدين ونسبة في كلٍ من الأصول المتداولة وغير المتداولة, والأمر ذاته ينطبق على نسبة الملكية إلى الأصول كونها مصدر تمويل داخلي, وهذا ما يثبت الفرضية الخامسة والتي تنص على أن نسب المديونية لا تبين مدى تمويل واستخدام الأموال حسب تصنيف الاصول.

المبحث الثاني: تطوير نسب التحليل المالي

أولاً: نسبة السيولة الشاملة:

أثبات الفرضية الأولى لا يعني بالضرورة الاستغناء عن نسب السيولة التقليدية كونها فعاله في قياس درجة السيولة للحالات الاعتيادية, وهذا مبرر لإعداد نسبة مكملة تستخدم في حالات ضعف الأصول المتداولة في مواجهة احتياجات النشاط من السيولة ما يعني ضرورة وجود نسبة تكشف عن أوجه السيولة الأخرى لدى الشركة والتي لم تشملها النسب التقليدية وذلك بإضافة الأصول طويلة الآجل القابلة للتسييل, وهنا يظهر تساؤل مهم, فهل من السهولة تسييل هكذا أصول؟ حيث في هذا الجانب يدخل مفهوم أخر هو سرعة التسييل وكلفة التحويل، وقدرة ومستوى تحمل المنشآت للخسائر الناتجة عن التحويل للسيولة,[1] للإجابة على هذا التساؤل ينبغي التفريق بين الأصول طويلة الأجل القابلة للتسييل عن غيرها, وبعبارة أخرى الأصول طويلة الآجل التي لها نفس خصائص الأصول المتداولة وهذا ما سيأتي ذكره لاحقاً, وعلى أساس هذا المنطق فإن المعادلة الشاملة ستكون كالآتي:

(الأصول المتداولة + الاصول الطويلة القابلة للتسييل)/ الالتزامات المتداولة

المشكلة في المعادلة أن الإشارة بعبارة الأصول الطويلة القابلة للتسييل عام ما قد يتسبب في صعوبة تحديد الأصول المطلوب إدراجها ما يتطلب توضيح يساعد في التحديد الدقيق لنوعية الأصول, لذا لا بد من بيان خصائص الاصول الطويلة القابلة للتسييل والمتمثلة في الآتي:

1. قابلة للتصنيف ضمن الاصول طويلة والقصيرة على حدٍ سواء.
2. قابلة للتسييل وبسرعة من خلال أسواق مخصصة ونشطة.
3. غير مرتبطة بالنشاط وتحقق المبيعات أو الإيرادات الرئيسية للمنشأة.

1 تعليقات المحكم.

وبالنظر إلى الخصائص السابقة نجد أن الأوراق المالية طويلة الأجل ينطبق عليها تصنيف الأصول الطويلة القابلة للتسييل, أما من حيث التسمية فقد تم الاستناد على خصائص المعادلة ذاتها والتي تعني بجانب الشمول لمصادر السيولة في الشركة وجانب الطوارئ الداعي لتسييل أصول طويلة الأجل, وعليه تمت التسمية بنسبة السيولة الشاملة يزن (13), النسبة الطارئة, هنا قد يظهر انتقاد منطقي من حيث إدراج الأصول الطويلة في نسب السيولة, فقد يكون ادراج الاصول الطويلة القابلة للتسييل في نسب السيولة معارض للمنطق المحاسبي حيث أن من خصائص الاصول طويلة الأجل أنها موجهه نحو التشغيل وتحقيق الارباح التشغيلية والرأسمالية وليس نحو مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل, وهذا يقود إلى تساؤل منطقي ومهني في نفس الوقت: ما الذي قد يدفع المنشأة نحو تسييل الاصول طويلة الأجل ذات الخصائص المذكورة سابقاً؟ الدافع المنطقي الوحيد يتمثل في مواجهة المنشأة لاحتياجات نقدية طارئة تفوق قدرة تحمل الأصول المتداولة وذلك لتغطية الالتزامات المستحقة والمفاجئة, وهذا دفع لتسمية النسبة بالنسبة الطارئة.

مثال (1) فاعلية نسبة السيولة الشاملة يزن (13) في واقع الميزانية العمومية

الأصول	المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ
الأصول المتداول	20,000,000	الالتزامات المتداولة	25,000,000
استثمارات مالية طويلة الأجل	20,000,000	الالتزامات طويلة الآجل	30,000,000
أصول أخرى طويلة الأجل	60,000,000	حقوق الملكية	45,000,000
الإجمالي	100,000,000	الإجمالي	100,000,000

المصدر: إعداد الباحث.

حسب واقع كل من الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الواردة في المثال (1) فإن أقصى حد للأصول قابلة التسييل وفق نسبة التداول تتمثل في 20 مليون وهذا اجمالي الأصول المتداولة والتي ينبغي قسمتها على 25 مليون والتي تمثل إجمالي الالتزامات المتداولة, وعليه فإن نسبة التداول ستبلغ 1:0,8 والتي تعني أن الأصول المتداولة لن تغطي سوى 80% من الالتزامات المتداولة, أما لو أخذنا بعين الاعتبار جميع الأصول القابلة للتسييل وفق نسبة السيولة الشاملة يزن (13) فهذا يعني إضافة 20 مليون والتي تمثل الاستثمارات المالية طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول المتداولة وقسمتها على الالتزامات المتداولة, وعليه فإن نسبة السيولة الشاملة ستبلغ 1:1.6 والتي تعني أن المنشأة لديها القدرة على تغطية الالتزامات المتداولة التي عليها بمقدار 160%,المثال أعلاه يثبت أن نسبة السيولة الشاملة تبين الوضع الحقيقي لسيولة المنشأة بالتالي إثبات فاعلية نسبة يزن (13).

ثانياً: تطوير النسبة السريعة:

أثبات الفرضية الثانية والتي تنص على أن نسبة السيولة السريعة التي تقوم على استبعاد المخزون من نسبة التداول لا تنطبق على جميع الشركات ما يجعلها تحتمل تحقق نتائج مضللة, لا تعني بالضرورة تحديد أصل معين للاستبعاد بدلاً عن المخزون, لأن الأمر متعلق بدرجة سيولة كل أصل من الأصول المتداولة والتي تتوقف على النوع والحالة وطبيعة النشاط, لذا فإن القاعدة في تحديد النسبة السريعة ينبغي أن تقوم على استبعاد الأصل الأقل سيولة ما يعني ضرورة قياس سيولة كل أصل عند كل عملية تحليل, وعليه فإن نسبة السيولة المعدلة ينبغي أن تكون كالآتي:

(الاصول المتداولة – الاصول الأقل سيولة) / الالتزامات المتداولة

أما من حيث التسمية فلا يوجد مبرر للتغير بل لتمييز النسبة المطورة عن التقليدية وهذا ما تم من خلال إضافة يزن (14) وعليه ستصبح التسمية للنسبة المطورة, نسبة السيولة السريعة يزن (14).

الجدير بالذكر وجود بعض الحالات الخاصة والاستثنائية التي قد تتطلب استبعاد بعض الاصول المعروفة بسيولتها العالية, فكما هو معروف أن أذونات الخزانة من أكثر الأصول التي تتميز بسيولتها وقدرتها على توليد الارباح, ولكن هذا النوع من الأصول تفقد هذه الخاصية عند انعدام قدرة البنك المركزي على السداد كما هو الحال في الأزمة اليمنية التي بدأت في 2014 حيث توقف البنك المركزي عن سداد عوائد أذونات الخزانة وأقدمت إدارة مركزي صنعاء على تحويل استثمارات البنوك في أذون الخزانة إلى أرصدة حسابات جارية لديه غير قابلة للسحب حتى لا يحتسب لهم أي فوائد عليها,[1] ونظراً لامتداد الأزمة من 2014 وحتى الوقت الراهن على مدى 8 سنوات فمن الواجب عند تحليل المنشآت والمؤسسات اليمنية التي استثمرت في أذونات الخزانة استبعاد هذا الأصل في تحليل السيولة.

ما سبق يعطينا التأكيد على فاعلية نسبة السيولة السريعة يزن (14) ولكن من الناحية النظرية فقط, إذ يتطلب الأمر التأكيد من خلال العمليات وهذا ما يبينه المثال الآتي:

مثال (2) فاعلية نسبة السيولة السريعة يزن (14) في واقع الميزانية العمومية

الأصول	المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ
نقدية	5,000,000	الالتزامات المتداولة	15,000,000
ذمم مدينة	3,000,000		
أوراق مالية	2,000,000	الالتزامات طويلة الآجل	35,000,000
مخزون	10,000,000		
إجمالي الأصول المتداول	20,000,000		
الأصول طويلة الأجل	80,000,000	حقوق الملكية	50,000,000
الإجمالي	100,000,000	الإجمالي	100,000,000

1 ,/ نشر في يونيو 12, 2023, تم الاطلاع عليه في https://almushahid.net/115026 وفيق صالح, مصير مجهول لاستثمارات البنوك في أذون الخزانة, المشاهد, 2023/10/17.

المصدر: إعداد الباحث.

استخراج النسبة السريعة وفق الأسلوب التقليدي حسب المثال (2) يتطلب استبعاد المخزون من نسبة التداول وهذا يعني أن الأصول القابلة للتسييل تبلغ 10 مليون والتي ستواجه التزامات متداولة بـ 15 مليون وعليه فإن النسبة السريعة ستبلغ 1:0.67 وهذا يعني أن مقدرة المنشأة في مواجهة التزاماتها لا تتجاوز 67% من هذه الالتزامات, أما لو تبين أن معدل دوران المخزون أعلى من معدل دوران الذمم المدينة, وأن المخزون قابل للتصريف بفترة زمنية أقصر من فترة تحصيل الذمم المدينة فهذا يعني أن الذمم المدينة هي الأصل المستبعد من السيولة وهذا وفق النسبة السريعة يزن (14) وعليه فإن الأصول المتداولة ستبلغ 17 مليون والتي ستواجه الالتزامات المتداولة بـ 15 مليون وعليه فإن النسبة السريعة ستبلغ 1:1.13 وهذا يعني أن المنشأة لها سيولة سريعة بمقدار 113% لمواجهة الالتزامات التي عليها, وهذا ما يؤكد فاعلية النسبة السريعة يزن (14) في عرض التصور الواقعي للسيولة السريعة.

ثالثاً: معدل دوران الأصول العاملة يزن (15):

تنص الفرضية الثالثة على أن معدل دوران الاصول الذي يقوم بنسب المبيعات إلى متوسط الأصول يعطي نتائج مضللة كونه يقوم على إدراج جميع الأصول والتي قد تتضمن أصول غير مسهمه في تحقيق المبيعات, واثبات هذه الفرضية يمثل دليل على ضعف فاعلية وموضوعية النسب التقليدية, وهذا ليس الدليل الوحيد حيث أن اثبات الفرضية الرابعة والتي تنص على أن معدل دوران الاصول الثابتة الذي يقوم بنسب المبيعات إلى متوسط الأصول الثابتة يعطي نتائج مضللة كونه يتجاهل أصول مساهمة في تحقيق المبيعات وهذا ما يمثل تأكيد إضافي ضعف فاعلية وموضوعية النسب التقليدية, وقد يبدو للوهلة الأولى وجود تناقض بين الفرضيتين واثباتهما إلا أن الأمر غير ذلك حيث أن معدل دوران الأصول الإجمالي يدرج أصول غير مساهمة في تحقق المبيعات في حين أن الاكتفاء بمعدل دوران الأصول الثابتة يتجاهل بعض الأصول المساهمة في تحقق المبيعات, وهذا ما يدعو إلى ضرورة تصميم نسبة فعالة تضمن المعالجة الصحيحة من خلال معادلة تربط المبيعات بالأصول التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشر بتحقق المبيعات واستبعاد الأصول التي ليس أي ارتباط, وعلى هذا الأساس فإن المعادلة ستكون كالآتي:

معدل دوران الأصول العاملة = صافي المبيعات / الأصول العاملة

يمكن تأكيد فاعلية معدل دوران الأصول العاملة يزن (15) من خلال المثال الآتي:

مثال (3) فاعلية معدل دوران الأصول العاملة يزن (15) في و اقع الميز انية العمومية

الأصول	المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ
نقدية	5,000,000	الالتزامات المتداولة	15,000,000
ذمم مدينة	3,000,000		
أذونات خزانة	2,000,000		
مخزون	10,000,000		

إجمالي الأصول المتداول	20,000,000	الالتزامات طويلة الآجل	35,000,000
الاستثمارات المالية	12,000,000		
مشاريع تحت التنفيذ	17,000,000		
آلات ومباني	50,000,000		
إجمالي الأصول طويلة الأجل	80,000,000	حقوق الملكية	50,000,000
الإجمالي	100,000,000	الإجمالي	100,000,000

المصدر: إعداد الباحث.

فإذا بلغت المبيعات في نفس العام 80 مليون فإن معدلات دوران الأصول وفق النسب التقليدية ستكون كالآتي:

معدل دوران الأصول= 100,000,000 / 80,000,000 = 0.8

معدل دوران الأصول الثابتة= 80,000,000 / 80,000,000 = 1

أما حساب دوران الأصول وفق معدل دوران الأصول العاملة يزن (15) فيتطلب أولاً تحديد الأصول غير العاملة والأصول المنفصلة للاستبعاد وذلك كالآتي:

الأصول غير العاملة, وتمثلت في مشاريع تحت التنفيذ بمبلغ 17,000,000 ريال.

الأصول المنفصلة, وتمثلت في أذونات الخزانة بمبلغ 2,000,000 ريال واستثمارات مالية بمبلغ 12,000,000 ريال

وعليه فإن اجمالي الأصول غير العاملة والأصول المنفصلة المستبعدة سيبلغ 31,000,000 ريال, وبهذا فإن الأصول العاملة ستبلغ 69,000,000 ريال, وعليه فإن معدل دوران الأصول العاملة يزن (15) = 80,000,000 / 69,000,000 = 1.16.

من خلال مقارنة النتائج بين معدل دوران الأصول العاملة يزن (15) ومعدلات الدوران التقليدية نجد أن معدل يزن (15) يظهر ارتفاع عن باقي النتائج, وما أسهم في هذا الارتفاع استبعاد الأصول غير المرتبطة بتحقق المبيعات وهذا ما يثبت فاعلية معدل يزن (15) في استخلاص التصور الواقعي لدوران الأصول.

رابعاً: نسبة التمويل والاستخدام يزن (16):

تنص الفرضية الخامسة على أن نسب المديونية لا تبين مدى تمويل واستخدام الأموال حسب تصنيف الأصول وهذا اثباته بالفعل في المبحث الأول, لذا لابد من نسبة تبين العلاقة ما بين الأصول وكل من الالتزامات وحقوق الملكية من جانب التمويل والاستخدام للأموال, وأساس هذه العلاقة يبدأ من التغير السنوي في قيم الميزانية وتحديداً مصادر التمويل والتي تنقسم إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في الالتزامات والمصادر الداخلية والتي تمثل حقوق الملكية والمتضمنة

لرأس المال والارباح المحتجزة والاحتياطيات, فزيادة الالتزامات وحقوق الملكية ماهي إلا مصادر للأموال بقدر التغير السنوي, وفي حال تحقق هذه الحالة في الواقع العملي يظهر التساؤل عن وجهة هذه الأموال وتخصيصاتها في جانب الأصول, وتكمن الإشكالية في كيفية التحديد حيث أن التغير في أحد جوانب الميزانية ينعكس بنفس القدر في الجانب الأخر, ولحل هذا الأمر يأخذ التغير لكل شق من الأصول (متداولة وغير متداولة) وينسب إلى إجمالي التغير في الالتزامات وحقوق الملكية, وبهذا يصبح لدينا معدلتين هما نسبة التمويل والاستخدام طويل الأجل ونسبة التمويل والاستخدام قصير الأجل.

بناءً على ما سبق فإن نسبة التمويل والاستخدام طويل الأجل ستتمثل في الآتي:

التغير في الأصول طويلة الآجل / (التغير في الالتزامات وحقوق الملكية)

بالمقابل فنسبة التمويل والاستخدام قصير الأجل ستتمثل في الآتي:

التغير في الأصول المتداولة / (التغير في الالتزامات وحقوق الملكية)

للتأكد من فاعلية كلا المعادلتين تم التطبيق على الأمثلة الآتية:

مثال (4) فاعلية نسبة التمويل والاستخدام يزن (16) عند ارتفاع الأصول في و اقع الميز انية العمومية

الأصول	المبلغ			الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ		
	السنة السابقة	السنة الحالية	التغير		السنة السابقة	السنة الحالية	التغير
الأصول المتداولة	15,000,000	20,000,000	5,000,000	الالتزامات المتداولة	10,000,000	15,000,000	5,000,000
الأصول طويلة الأجل	65,000,000	80,000,000	15,000,000	الالتزامات طويلة الآجل	30,000,000	35,000,000	5,000,000
				حقوق الملكية	40,000,000	50,000,000	10,000,000
الإجمالي	80,000,000	100,000,000	20,000,000	الإجمالي	80,000,000	100,000,000	20,000,000

المصدر: إعداد الباحث.

في هذه الحالة نجد أن الالتزامات والحقوق ارتفعت بمقدار 20,000,000 ريال, وكما هو معروف أن ارتفاع الالتزامات والحقوق هو مصدر للأموال, وهنا يأتي السؤال: إلى أين توجهت هذه الزيادة؟ للإجابة على هذا التساؤل يجب تطبيق نسبة

التمويل والاستخدام, وحسب نسبة الأجل الطويل ينبغي ربط التغير في الأصول غير المتداولة إلى اجمالي التغير في الالتزامات والحقوق كالآتي:

نسبة التمويل والاستخدام في الأجل الطويل = 15,000,000 / 20,000,000 = 75%

هذا يعني أن 75% من مصادر الأموال تم توظيفها في الأصول غير المتداولة.

وبنفس الطريقة يمكن استخلاص نسبة التمويل والاستخدام في الأجل القصير كالآتي:

5,000,000 / 20,000,000 = 25%

بالرغم من إثبات فاعلية نسبة التمويل والاستخدام عند ارتفاع الأصول غير أن هذا لا يثبت ملائمة النسبة للواقع, حيث أن العوامل المؤثرة على الميزانية بجانب الأصول وجانب الالتزامات وحقوق الملكية لها احتمالات مفتوحة, فكما أن التغير بالزيادة لجانبي الميزانية أمر قابل للتحقق فالانخفاض أيضاً قابل للتحقق بالخسارة أو بيع الأصول وسداد الالتزامات, لذا لابد من تطبيق النسبة في حالة انخفاض الأصول وهذا ما يبينه المثال الآتي:

مثال (5) فاعلية نسبة التمويل والاستخدام يزن (16) عند انخفاض الأصول في و اقع الميز انية العمومية

الأصول	المبلغ			الالتزامات وحقوق الملكية	المبلغ		
	السنة السابقة	السنة الحالية	التغير		السنة السابقة	السنة الحالية	التغير
الأصول المتداولة	25,000,000	20,000,000	5,000,000	الالتزامات المتداولة	20,000,000	17,000,000	3,000,000
				الالتزامات طويلة الآجل	40,000,000	38,000,000	2,000,000
الأصول طويلة الأجل	95,000,000	80,000,000	15,000,000	حقوق الملكية	60,000,000	45,000,000	15,000,000
الإجمالي	120,000,000	100,000,000	20,000,000	الإجمالي	120,000,000	100,000,000	20,000,000

المصدر: إعداد الباحث.

في هذه الحالة نجد أن الوضع عكسي وذلك بانخفاض اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية, الأمر الذي يحدث نتيجة لحدثان هما تسديد الالتزامات الذي يخفض اجمالي الالتزامات وحدوث خسارة والتي تخفض حقوق الملكية.

هذا التأثير على الالتزامات وحقوق الملكية لابد وأن ينعكس على جانب الأصول وإلا لن يتحقق توازن المركز المالي, ولبيان درجة التأثير التفصيلي على جانبي الأصول كلٌ على حدة يجب تطبيق نسبة التمويل والاستخدام بحيث ينسب التغير في الأصول غير المتداولة على إجمالي التغير في الالتزامات والحقوق كالآتي:

نسبة التمويل والاستخدام في الأجل الطويل = 15,000,000 / (20,000,000) = (%75)

ومعنى هذه النسبة أن 75% من انخفاض الالتزامات والحقوق حدث نتيجة التغير في الأصول غير المتداولة.

بالمقابل فإن نسبة التمويل والاستخدام في الأجل القصير ستكون كالآتي:

50,000,000 / (20,000,000) = (%25)

ومعنى هذه النسبة أن 25% من انخفاض الالتزامات والحقوق حدث نتيجة التغير في الأصول المتداولة.

كخلاصة للمبحث الثاني نجد أنه تم إعداد أربعة نسب كالآتي:

1. نسبة السيولة الشاملة يزن (13).
2. نسبة السيولة السريعة يزن (14).
3. معدل دوران الأصول العاملة يزن (15).
4. نسبة التمويل والاستخدام يزن (16).

وجميع هذه النسب تم الاستناد في إعدادها على الانتقادات المثبتة في الفرضيات من الفرضية (1) إلى الفرضية (5) حيث ارتكز اعداد النسب المطورة على تغطية الانتقادات للنسب التقليدية, وبالإضافة إلى ذلك اختبار فاعلية النسب المطورة من خلال الحالات العملية الافتراضية, وبهذا تم إثبات الفرضية السادسة.

الاستنتاجات

1. وجود قصور في نسب السيولة حيث أنها تركز على تحديد السيولة من خلال الأصول المتداولة فقط في حين أنه تم أثبات وجود أصول ضمن الأصول غير المتداولة قابلة للتسييل بسرعة وبتكاليف متدنية وذات خصائص مقاربة للأصول المتداولة ما يجعلها أصول عالية السيولة.
2. ضعف موضوعية نسبة السيولة السريعة التي تقوم على استبعاد المخزون من نسبة التداول على أساس أن المخزون يعتبر أقل الأصول المتداولة قابلية للتسييل, في حين أنه تم إثبات أن المخزون في حالات قد يكون ذو قابلية عالية للتسييل عما هو عليه في الأصول المتداولة الأخرى.
3. ضعف فاعلية معدل دوران الاصول الذي يقوم بنسب المبيعات إلى متوسط الأصول يعطي نتائج مضللة كونه يقوم على إدراج جميع الأصول والتي قد تتضمن أصول غير مسهمه في تحقيق المبيعات.
4. ضعف فاعلية معدل دوران الاصول الثابتة الذي يقوم بنسب المبيعات إلى متوسط الأصول الثابتة يعطي نتائج مضللة كونه يتجاهل أصول مساهمة في تحقيق المبيعات.

5. محدودية نسب المديونية كونها تركز على هيكل التمويل والعلاقات البينية لمصادر الأموال مع استخداماتها ولا تبين مدى تمويل واستخدام الأموال حسب تصنيف الاصول.
6. وجود إمكانية لوضع نسب مطورة استناداً إلى الانتقادات المثبتة على النسب التقليدية.
7. فاعلية النسب المطورة من خلال اختبارها على حالات عملية افتراضية ومقارنة النتائج مع نتائج النسب التقليدية واثبات تغطية أوجه القصور لدى النسب التقليدية.

التوصيات

1. الاخذ بعين الاعتبار في كلا الجانبين المهني والاكاديمي قصور النسب المالية وضعف موضوعيتها كأحد أدوات التحليل المالي واعتبار هذا الأمر أساس لتنفيذ الأبحاث التطويرية للنسب المالية والتحليل المالي ككل.
2. دراسة الجهات المعنية بتطوير العلوم المالية والمصرفية للنسب المطورة في هذا البحث وبيان مدى قابليتها للاعتماد والتعميم في مجال التحليل المالي.

لآئحة المراجع:

1. Human Rights Watch, خسرنا كل شي, حبس المدين في الأردن, نشر في 2021/3/16, https://www.hrw.org/
2. إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (د.ن) عام 2021, ترجمة ونشر المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين., الجزء الثالث.
3. شركة الخزف السعودية, القوائم المالية الموحدة, 2017/12/31.
4. شركة الذياب للصرافة المساهمة المغلقة, تقرير مدقق الحسابات للفترة المنتهية 2016/9/30.
5. الشركة الوطنية لصناعة الكرتون, التقرير السنوي 2012.
6. شركة حديد عز, القوائم المالية المجمعة 2017/12/31.
7. شركة مستشفى أبن الهيثم, القوائم المالية, 2011/12/31.
8. العربية الدولية للفنادق, تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للسنة المنتهية 2013/12/31.
9. مجدي الجعبري, 2014, التحليل المالي المتقدم, الطبعة الأولى, دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع, جمهورية مصر العربية.
10. محمد الإرياني, عبد الملك حجر, 1997, الأصول النظرية والعلمية للمحاسبة المالية, الطبعة الثالثة, دار الفكر, سورية.
11. محمد أيمن عزت الميداني, 2004, الإدارة التمويلية في الشركات, الطبعة الرابعة, مكتبة العبيكان, السعودية.
12. مدة صلاحية الزبادي: دليلك الشامل https://www.webteb.com/ .
13. مؤيد خنفر, غسان المطارنة, 2011, تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي, الطبعة الثالثة, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الأردن.
14. وفيق صالح, مصير مجهول لاستثمارات البنوك في أذون الخزانة, المشاهد, https://almushahid.ne/, نشر في يونيو 12, 2023.

قياس العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود

باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ للمدة (2004-2022)

Measuring the Relationship between Public Expenditure & Money Supply using an Error Correction Model for the period (2004-2022)

د. هيثم حميد مطلك المنصور

وزارة التربية العراقية، العراق

الملخص:

تهدف الدراسة إلى قياس العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق، حسب توجه الأثر من الانفاق نحو عرض النقود وخلال المدة (2004 – 2022). وذلك سيتم باتباع التحليل الوصفي . الاستنباطي للجانب المفاهيمي والتحليلي للدراسة، وبالاعتماد على الأساليب والطرق القياسية الحديثة، المتمثلة بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) عبر استخدام الانحدار الذاتي للابطاء للإبطاء الموزع(ARDL) ، وإيجاد نتائج الاختبارات ذات العلاقة بالأنموذج ومدى صلاحيته في قياس العلاقة المستهدف دراستها، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 13.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: إن أثر الانفاق العام في عرض النقود خلال مدة الدراسة كان أثر إيجابي عند مستوى المعنوية 5%، فعلى افتراض أن العوامل الأخرى لا تغير فإنه كلما ازداد الانفاق العام في العراق بنسبة 1% فإن عرض النقود سوف يزداد بنسبة 17%، وهذا الامر تتطابق مع الجانب التحليلي للعلاقة بين المتغيرين محل الدراسة، وخلال المدة المختارة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، عرض النقود، الانحدار الذاتي للابطاء للإبطاء الموزع (ARDL)، أنموذج تصحيح الخطأ (ECM).

تصنيف JEL : E62, E51, C22, B23.

Abstract

The study aims to measure the relationship between Public Expenditure & the Money Supply in Iraq, according to the direction of the impact of Expenditure towards the Money Supply and during the period (2004 - 2022). This will be done by following the descriptive-deductive analysis of the conceptual & analytical aspect of the study, & by relying on modern Econometrics methods, represented by estimating the Error Correction Model (ECM) through the use of Autoregressive Distributed Lag (ARDL), & finding the results of tests related to the model, its suitability in measuring the target relationship. Study it, using the Eviews 13 program.

The study reached a number of results, the most important of which are: The effect of Public Expenditure on the Money Supply during the study period was positive at the significance level of 5%. Assuming that the other factors do not change, whenever Public Expenditure in Iraq increases by 1%, the Money Supply will it increases by 17%, & this corresponds to the analytical aspect of the relationship between the two variables under study during the chosen period.

Keywords: Public Expenditure, Money Supply, Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Error Correction Model (ECM).

JEL Classification: E62, E51, C22, B23.

مقدمة:

يعد الاثره الاقتصادي للانفاق العام وعلاقته بالمتغيرات النقدية بالأخص عرض النقود من المواضيع الهامة، من خلال تأثير السياسة الانفاقية للحكومة في النشاط الاقتصادي الكلي وفي مستوى السيولة النقدية لدى الأفراد والوحدات المصرفية والاقتصادية. اذ إن العديد من الاقتصاديين ربطوا ما بين الانفاق العام وزيادة عرض النقود، حيث التوجه غير السليم للانفاق العام من قبل الحكومة قد يعود لأسباب متعلقة بتوجيه الموارد المالية المتحصل عليها لصالح تمويل الموازنة العامة نحو النفقات المختلفة التي تنصب في النهاية في مكونات عرض النقود، كالودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي أو النقد المتداول في الاقتصاد خارج المصارف، ومن أهم الأوجه التي يتم فيها زيادة الانفاق العام هو بند الأجور والرواتب والنفقات التشغيلية الأخرى، والتي قد تعود زيادتها نتيجة أسباب حقيقية (التوسع بالمشاريع الاقتصادية العامة) أو ظاهرية (كارتفاع معدلات التضخم).

وبالنسبة للعراق فنلاحظ أن التوجه المالي (جانبه الانفاقي) في العراق يتقاطع مع سعي البنك المركزي العراقي لتحقيق أهدافه النقدية ومحاولة سيطرته على عرض النقود، اذ أن هنالك أثر واضح للانفاق العام في عرض النقود، من خلال حجم الاسهام الاقتصادي والنقدي للانفاق العام في مقدار السيولة التي يتحصل عليها موظفي الدولة، وكذلك هيمنة الانفاق العام على مفاصل عديدة من القطاعات الاقتصادية في البلد. لذلك فإن هذا الامر جعل تحقيق التوجهات للسياستين المالية والنقدية يواجه معوقات تضعف من فاعلية تأثيرهما في جوانب الاقتصاد الكلي وفي نموه.

هدف الدراسة: هو تشخيص العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق، ففي البدء سنسعى لتحديد إتجاه أثر الانفاق نحو حجم التغيرات السنوية لعرض النقود، ومن ثم قياس هذا الأثر حسب البيانات التي توفرت خلال المدة (2004 – 2022)، للحصول على أنموذج قياسي يعبر عن الواقع الاقتصادي للعراق.

مشكلة الدراسة: تقوم المشكلة البحثية على تساؤل رئيسي هو:

ما هو مدى أثر الانفاق العام في عرض النقود حسب الواقع التحليلي لمؤشرات المتغيرين في العراق؟

ومن خلال هذا التساؤل سنعمل على الإجابة على الأسئلة الفرعية الاتية:

- ما هو مفهوم كلٍ من الانفاق العام وعرض النقود؟ وماهي العلاقة العامة بينهما؟
- ما هو إتجاه العلاقة السببية بين الانفاق العام وعرض النقود بالعراق؟
- هل هنالك علاقة قصيرة وطويلة الآجل بين الانفاق العام وعرض النقود بالعراق؟

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها "تسير العلاقة السببية باتجاه الأثر الإيجابي للانفاق العام نحو إحداث تغيرات إيجابية في عرض النقود بالعراق خلال مدة الدراسة، وهو ما سيقودنا إلى ضرورة قياس هذه العلاقة بمديها القصير والطويل عبر استخدام أنموذج تصحيح الخطأ".

منهجية الدراسة: ستتم هذه المنهجية باتباع التحليل الوصفي. الاستنباطي للجانب المفاهيمي والتحليلي لمتغيري الانفاق العام وعرض النقود والعلاقة بينهما، وأتباع التحليل القياسي لتشخيص وقياس العلاقة بين هذين المتغيرين، وبالاعتماد على الأساليب والطرق القياسية الحديثة حسب أنموذج تصحيح الخطأ والاختبارات ذات العلاقة بالأنموذج ومدى صلاحيته في القياس.

حدود الدراسة: اختطت الدراسة حدودها المكانية والموضوعية لمتغيري الانفاق العام وعرض النقود في العراق، استناداً إلى المدة الزمنية من 2004 إلى 2022.

المبحث الأول: المدخل المفاهيمي للدراسة وجانبها التحليلي

أولاً: مدخل مفاهيمي للانفاق العام وعرض النقود، والعلاقة بينهما:

1- تعريف الانفاق العام: يمكن تعريف الانفاق العام Public Expenditure على أنه "مجموع المبالغ التي تنفقها المؤسسات والقطاعات العامة خلال مدة زمنية معينة (عادةً ما تكون سنة مالية واحدة)، والهدف من ذلك هو تحقيق النفع العام والرفاهية المعاشية للمجتمع" (Ratna, & et al., 2017: 82).

وكما تم تعريف الانفاق العام على أنه "مجموع المبالغ النقدية التي تخرجها الذمة المالية لشخص اعتباري (الدولة، أو إحدى الهيئات الممثلة لها)، وذلك بغرض إشباع الحاجات العامة" (فتحي، 2013: 24). فإن الانفاق العام يقوم على ثلاثة أركان هي (ميلود، 2020: 141): الانفاق عبارة عن مبلغ نقدية، الانفاق يتم عن طريق شخص عام، الانفاق يستهدف خدمة ذات نفع عام.

ومن الأمثلة على الانفاق العام: نفقات وزارة الدفاع والأمن الداخلي، النفقات التي توجه لتحسين الرفاهية المجتمعية، ونفقات الخدمات الاجتماعية، ونفقات تسديد الديون العامة وفوائدها بمدد زمنية معينة (Deepashree, 2007: 21). والنفقات المدفوعة مقابل شراء السلع والخدمات اللازمة لتشغيل المرافق العامة، والنفقات التشغيلية Operational Expenditures التي تهدف إلى الحصول على ما تحتاجه المؤسسات العامة من خدمات عامة توجه نحو اشباع الحاجات العامة. والنفقات الاستثمارية Investment Expenditures التي تخصص للحصول على المعدات والأجهزة الرأسمالية لزيادة الإنتاج الحقيقي أو لزيادة إنتاجية الخدمات المقدمة من قبل المشاريع العامة كالخدمات الصحية والتعليمية. والنفقات التحويلية Transfer Expenditures التي تستهدف التأثير في الدخل القومي والمستوى المعاشي، عبر تحويل جزء من الثروة أو الدخل لفئات مجتمعية معينة، كما في الدفعات والمنح الاجتماعية (أحمد، 2017: 32 – 33).

2- تعريف عرض القود: تعد النقود Money وسائل دفع متعددة لبعضها قيمة ذاتية، وللبعض الأخر تمثل رموزاً تستمد قيمتها من القبول العام الذي تتمتع به هذه الوسائل (زكي، 1990: 35). ولكون كمية النقود هي متغير خزين Stock Variable يمكن قياسه في لحظة زمنية معينة، فقد أطلق بعض الاقتصاديين ومنهم كينز Keynes على عرض النقود مصطلح "كمية النقود Quantity of Money"، الذي يعبر عن حجم الأموال التي لها قدرة شرائية مباشرة، عبر قدرة هذه الأموال للتحول إلى سلع وخدمات بشكل فوري ومباشر، وقدرتها على إبراء الديون والالتزامات (حداد، وهذلول، 2005: 99 - 101). فيمكن تعريف عرض النقود Money Supply بأنه "الكمية النقدية المتمثلة بصافي مجموع الأوراق النقدية (البنكنوت Banknote) المتداولة، بضمنها أشباه النقود Quasi-money، يضاف لها الودائع الجارية الموجودة لدى القطاع المصرفي، باستبعاد الودائع الآجلة وودائع التوفير (عبد الوهاب، 2019: 581). كما يعبر عرض النقود عن "القيمة النقدية للاصول المادية والمالية الموجودة في بلد ما، أو القيمة النقدية لحجم المعروض النقدي الحقيقي الذي يأخذ بنظر الاعتبار المستوى العام للأسعار (أبدجمان، 1989: 208).

ويمكن التمييز بين مفاهيم عرض النقود حسب مكوناته، وهي:

أ- **عرض النقود بالمفهوم الضيق M1:** ويتكون من العناصر شديدة السيولة (أي تام السيولة)، فهو عبارة عن مجموع العملات الورقية والمعدنية المتداولة، مضافاً لها الودائع الجارية لدى المصارف العاملة بالاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. (Baumol, & Blinder, 2010: 247)

ب- **عرض النقود بالمفهوم الواسع M2:** ويعرف أيضاً بالسيولة المحلية، فهو عبارة عن عرض النقود بالمفهوم الضيق M1، مضافاً له الودائع الآجلة (الزمنية) والودائع الادخارية الموجودة لدى القطاع المصرفي. (عبد الوهاب، 2019: 581)

ت- **عرض النقود بالمفهوم الأوسع M3:** وهو عبارة عن السيولة المحلية M2 مضافاً لها الادخارات خارج القطاع المصرفي. (Ibrahim, 2013: 150)

ث- **السيولة العامة للاقتصاد:** وهي عبارة عن عرض النقود بالمفهوم الأوسع M3 يضاف له بقية الاصول المالية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، كالأوراق المالية الأسهم والسندات المصدرة من قبل الشركات الاستثمارية والمصارف العقارية والسندات الحكومية وغيرها. (الدليمي، 1990: 115)

3- العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود: يعد الانفاق العام أداة مالية تستخدمها الحكومة في سياساتها الاقتصادية من أجل التأثير في الحياة الاقتصادية عبر توجيه النشاط الاقتصادي ومستويات نموه، السبب في استخدام الانفاق العام كأداة مؤثرة في الاقتصاد هو لتحقيق الاهداف الاقتصادية للحكومة وتوجهاتها المستقبلية، أو من أجل زيادة درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (عبد، وأخرون، 2023: 222). وحيث أن إجراءات الحكومة قد تؤثر في أهداف سياسة البنك المركزي من خلال قيد الموازنة الحكومية Government Budget Constraint، والذي يبين درجة التغير في عجز الموازنة العامة (الانفاق العام أكبر من الإيراد العام)، حيث التغير في حجم السندات التي تمول العجز المالي في الموازنة فعند الاعتماد على التمويل بهذه الطريقة فإنه سيؤثر في عرض النقود (Easterly, & Hebbel, 1993: 212).

وكذلك فإن مواجهة الانفاق العام عبر تمويله من خلال بيع المواد الأولية كبيع النفط الخام (كما يحدث في الدول الريعية) من أجل الحصول على الإيرادات العامة بالعملات الأجنبية، فإن الحكومة تقوم بعملية مبادلة هذه العملات بالعملة المحلية عن طريق البنك المركزي، ذلك من أجل تمويل الانفاق العام في الموازنة العامة بالعملة المحلية. فيقوم البنك المركزي بالتحكم في عملية ضخ العملات الأجنبية وامتصاصها من السوق وإليه الجهاز المصرفي لبلوغ هدف الاستقرار السعري (استهداف التضخم)، ليصبح بذلك الانفاق العام المؤثر في المعروض من العملة الأجنبية في سوق الصرف بالاعتماد على البنك المركزي، الامر الذي سينعكس على حجم المعروض النقدي في الداخل. وحيث أن صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي تؤثر في عرض النقود عن طريق حجم الانفاق العام، لذلك فإن سيطرة وتحكم البنك المركزي بعرض النقود قد تضعف بسبب عدم قدرة الاخير على التحكم بمستوى الانفاق العام الذي عادة ما يتم تحديده وفق رؤية السياسة المالية للحكومة، لذلك فإن الانفاق العام سوف يهيمن على الاقتصاد النقدي بتفرده في التأثير بالمعروض النقدي (علي، 2015: 500 - 501).

كما قد تؤدي آلية التمويل التضخمي Inflationary financing للعلاقة بين زيادة عرض النقود وتمويل الانفاق العام لتزايد الإصدار النقدي الجديد، مما قد يؤثر سلباً في الحساب الجاري ليؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات. وذلك لأن تمويل الانفاق العام سينعكس في زيادة عرض النقود بشكل قد لا يتناسب مع زيادة الناتج الحقيقي المحلي، بالأخص في الدول التي يعاني جهازها الانتاجي من التصلب (أي يكون غير مرن) ليؤدي إلى التضخم في النهاية، ومنه ترتفع تكاليف المنتجات المحلية المعدة للتصدير بما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك المنتجات، ومع زيادة الاستيرادات للمنتجات الأجنبية من الخارج التي تكون أسعارها أقل بالمقارنة مع المنتجات المحلية، فإن ذلك سوف يفاقم عجز الميزان التجاري

الذي سوف يظهر تأثيره على رصيد الحساب الجاري، بالتالي فإن الاقتصاد المحلي سوف يعاني من عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري(زكي، 2000: 117 - 118).

عليه فإن التنسيق بين مستوى الانفاق العام الذي تتبناه الحكومة في سياستها المالية وبين توجه السياسة النقدية للبنك المركزي في التحكم بعرض النقود يعد امراً ضرورياً، بسبب وجود اختلافات بين هاتين السياستين، حيث يمكن توضيح أسباب ذلك كالاتي: (مفتاح، 2005: 98)

- ❖ محدودية تأثير العمليات النقدية للبنك المركزي حيث تنحسر في التأثير بالقطاع المصرفي والمالي، أما تأثير عمليات السياسة المالية فتكون واسعة النطاق في مداها وحجم تأثيرها.
- ❖ بطء اقرار الإجراءات المالية وتعقدها بسبب ارتباطها بالاجراءات التشريعية والقانونية، في حين إن الإجراءات النقدية لسياسة البنك المركزي تكون أكثر مرونة وأسرع نسبياً، حيث يمكن تغيير هذه الإجراءات بفترة زمنية قصيرة نسبياً، فيمكن التأثير في عرض النقود بتغيير نسب الاحتياطي القانوني ومعدلات الفائدة ... إلخ، لذلك فإن تأثير البنك بالاقتصاد يكون أكثر فاعلية.
- ❖ تميل إجراءات السياسة المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر زيادة إنفاقها لتحفيز الاستهلاك والاستثمار، ولكن هذه الإجراءات تكون أقل تأثيراً في معدلات تضخم مستوى الأسعار ، عكس إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي التي تؤثر بشكل أكبر في معدلات التضخم وأقل تأثيراً في معدلات النمو، ويتم ذلك عبر الأدوات النقدية المستهدفة للسيطرة في مستوى السيولة العامة (عرض النقود) لدى الأفراد والمصارف.

ثانياً: الجانب التحليلي للعلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق:

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية المعتمدة على بيع النفط الخام بالتالي فإن الانفاق العام مرتبط بعوامل ومتغيرات مؤثرة في حجم الإيرادات النفطية، وكذلك فإن الانفاق يتأثر بشكل كبير بالتوجهات المالية للحكومة ومؤسساتها، وبالتوجهات السياسية للبلد. وكل ما سبق سينعكس بشكل عام على الوضع الاقتصادي في العراق، وعلى الوضع النقدي بشكل خاص، أي سوف يؤثر الانفاق العام في عرض النقود، باعتبار إن الانفاق في النهاية سوف يضخ في الاقتصاد العراقي، ليكون الانفاق أحد العوامل المؤثرة في عرض النقود، ذلك ان الانفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) سيتحول إلى دفعات نقدية تضخ كمبالغ نقدية وحسابات مصرفية تعمل على التأثير في السيولة النقدية العامة (عرض النقود بالمفهوم الواسع).

نلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) إن الاتجاه العام لكل من الانفاق العام وعرض النقود بالمفهوم الواسع هو متجه نحو التصاعد النسبي خلال المدة (2004 – 2020)، اذ بلغ معدل النمو المركب لهما نسبتا 7.4% و15.7% على التوالي.

كما إن الانفاق العام خلال مدة الدراسة متذبذب نسبياً فسجلت معدلات التغير السنوية نسب تراوحت ما بين (31.9%- 52.2%)، وبنفقات بلغت ما بين (26375175 – 116959582) مليون دينار. وبالتالي فقد توجه البنك المركزي العراقي نحو عملية تعقيم نقدي لمواجهة التوسع المالي للسياسة المالية الحكومية. حيث إن عملية التعقيم النقدي Monetary Sterilization تمثل "العملية التي يتبناها البنك المركزي من أجل السيطرة والتحكم لحجم الأساس النقدي Monetary Base، ويجب أن تصاحب هذه العملية توجه حكومي نحو التوسع المالي للانفاق" (Reinert, & et al., 2008: 399). لذلك فقد قام البنك المركزي العراقي باستخدام أدوات نقدية حديثة من أجل انجاح هذه العملية منها تسهيلات

الايداع والاقراض، وعملية بيع العملة الاجنبية (الدولار الأمريكي) وشـراءها، والتي تسـتخدم في عملية تمويل النفقات العامة ضـمن الموازنة المالية الاتحادية العراقية، بعد تحويل الدولار للدينار العراقي. ليتأثر المعروض النقدي بعملية تعقيم النفقات العامة وانعكاساتها على الوضع النقدي في العراق.

حيث أن عرض النقود بالمفهوم الواسع خلال مدة الدراسة قد سجل تصاعد نسبي، فقد تراوح العرض النقدي ما بين (12254000 – 168291372) مليون دينار، وقد كانت أغلب معدلات التغير السـنوية ذو نسـب موجبة التي تراوحت ما بين (2.6% - 43.6%)، عدا عام 2015 حيث سـجل معدل التغير السـنوي نسـبة سـالبة بلغت 9.1-%، تأثراً بصـدمتي الصـدمة الأمنية المتمثلة بسـيطرة المنظمات الارهابية (داعش) على بعض المناطق العراقية في عام 2014، والصـدمة النفطية المتمثلة بانخفاض أسـعار النفط الخام، حيث أثرت الصـدمتين على حجم السـيولة النقدية اللازمة لمواجهة النفقات العامة، فانخفض حجم الموارد الدولارية المسـتخدمة في نافذة العملة الأجنبية التي يديرها البنك المركزي العراقي.

ومن الممكن توضيح ما سبق في كل من الجدول والشكل الاتيين:

الجدول (1) التغيرات السنوية لكل من الانفاق العام و عرض النقود بالمفهوم الواسع في العراق للمدة (2004 – 2022)

السنوات	الانفاق العام (مليون دينار)	معدلات التغير السنوية (%)	عرض النقود بالمفهوم الواسع (مليون دينار)	معدلات التغير السنوية (%)
2004	32117491	—	12254000	—
2005	26375175	-17.9	14684000	19.8
2006	38806679	47.1	21080000	43.6
2007	39031232	0.6	26956076	27.9
2008	59403375	52.2	34919675	29.5
2009	52567025	-11.5	45437918	30.1
2010	64351984	22.4	60386086	32.9
2011	69639523	8.2	72177951	19.5
2012	90374783	29.8	77187497	6.9
2013	106873027	18.3	89512076	16.0
2014	83556226	-21.8	92988876	3.9
2015	70397515	-15.7	84527272	-9.1
2016	67067437	-4.7	90466370	7.0
2017	75490115	12.6	92857047	2.6
2018	80873189	7.1	95390725	2.7
2019	111723523	38.1	103441131	8.4
2020	76082443	-31.9	119906260	15.9
2021	*102849659	35.2	**139885978	16.7
2022	*116959582	13.7	**168291372	20.3
معدل النمو المركب ***(%)	7.4	—	15.7	—

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2020)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

* النفقات العامة للأعوام 2021 و2022 تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لوزارة المالية العر اقية:

http://www.mof.gov.iq/

** عرض النقود للأعوام 2021 و2022 تم الحصول عليها من الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي:

https://cbiraq.org/

*** معدل النمو المركب تم استخراجها من قبل الباحث باستخدام الصيغة الاتية:

$$R = [\{((Xt / Xo)^{(1/n)}\}-1] \times 100$$

حيث أن: Xt: تمثل القيمة في سنة المقارنة،وXo: القيمة في سنة الاساس،وn: عدد السنوات.

- معدلات التغير السنوية الواردة في الجدول من اعداد الباحث.

الشكل (1)

تطور العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق للمدة (2004 - 2022)

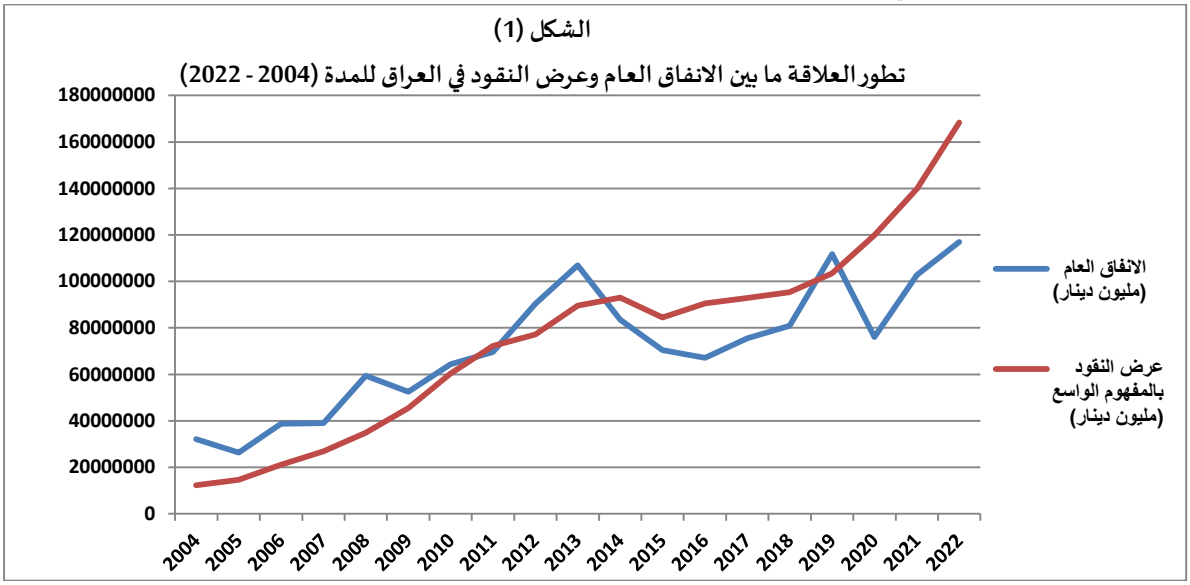

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (1).

المبحث الثاني: الجانب القياسي للدراسة واختباراته

أولاً: توصيف متغيرات الأنموذج والاختبارات المرتبطة بها لتقدير العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق:

1- توصيف المتغيرات والتشخيص الدالي للأنموذج المستهدف قياسه: إن مرحلة تحديد المتغيرات التي سيتم استخدامها في الأنموذج التي نرغب بقياسه هي مرحلة مهمة في إعداد الأنموذج القياسي. وقد تم اختيار المتغيرات الاتية لكي نستخدمها في الأنموذج المستهدف تقديره، وهي:

أ- **المتغير التابع:** وفق ما سبق من تشخيص للعلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود فقد تبين أن عرض النقود بالمفهوم الواسع M2 هو المتغير المتأثر والتابع للانفاق العام خلال مدة الدراسة.

ب- **المتغيرات المستقلة:** في ظل سعينا لقياس وتقدير العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود فقد تم اختيار المتغيرات المستقلة الاتية:

- **الانفاق العام Public Expenditure:** سوف يرمز لهذا المتغير بالرمز PE، والذي يعد من المتغيرات الهامة والمؤثرة في عرض النقود M2 خلال مدة الدراسة.
- **متغير الزمن Time:** ويمثل الاتجاه العام للدالة التي نستهدف قياسها، وتم ترميز هذا المتغير بالرمز T، الذي يعبر عن عدد المشاهدات (1, 2, ..., 19) خلال الزمن المدروس.

- **المتغير الوهمي أو الصوري Dummy Variable:** ونرمز له بـ DV، يمثل هذا المتغير تأثير الاوضاع غير المستقرة والطارئة مثل الحروب والاضطرابات الأمنية وغيرها. حيث تم استخدام قيمة (1) للتعبير عن السنوات التي شهدت اوضاعاً غير مستقرة مثل الاضطرابات الأمنية، والتظاهرات الشعبية، والاجراءات التي تم تبنيها خلال فترة جائحة كورونا. والتي أثرت في اتجاهات عرض النقود خلال مدة الدراسة. واستخدمت قيمة (0) للتعبير عن السنوات التي لم تشهد ظروف غير طبيعية أو طارئة.
- **حد الخطأ Error Term:** وتم ترميز هذا الحد بالرمز E_t. حيث يعبر عن المتغيرات التي لا يمكن تقدير قيمها أو من الصعوبة قياسها، مثل العادات والتقاليد والاعراف التي تسود في المجتمع العراقي، والتي من الممكن أن تؤثر في الاتجاهات النقدية والمصرفية.

ومن أجل الحصول على أفضل النتائج في قياس العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود فقد تم تحويل البيانات السنوية للمدة المدروسة الى بيانات ربع سنوية، فبلغت عدد المشاهدات (76) مشاهدة. ومن ثم استخدمنا نماذج قياسية مختلفة (خطية وغير الخطية)، لنتوصل إلى أن أفضل أنموذج لقياس العلاقة المستهدفة هي الدالة غير الخطية المتمثلة بالدالة اللوغاريتمية الطبيعية المزدوجة، يرجع ذلك لحصولها على أفضل النتائج الخاصة بالاختبارات والمعايير الاحصائية والقياسية والاقتصادية.

ويمكن التعبير عن الأنموذج المستهدف لقياس العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود بالأنموذج الدالي الاتي:

$$Ln\ M2 = f(Ln\ PE, T, DV)$$

والذي من الممكن صياغته كالاتي:

$$Ln\ M2 = Ln\ B_0 + B_1\ Ln\ PE + B_2 T + B_3\ DV + E_t$$

فتمثل B_i: معلمات المتغيرات المستقلة المؤثرة في عرض النقود بالمفهوم الواسع Ln M2. حيث أن ($i=0, 1, 2, ..., 3$).

2- اختبار استقرارية المتغيرات الداخلة في الأنموذج المستهدف قياسه: قبل قياس العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود خلال مدة الدراسة فلابد من اختبار استقرارية Stationary السلاسل الزمنية للمتغيرات الاصلية الداخلة في الأنموذج القياسي، من أجل تفادي حدوث مشكلة الانحدار الزائف Spurious Regression التي تؤدي إلى نتائج مضللة للأنموذج المقدر (جوجاراتي، 2015: 1036 - 1037).

ومن أهم الاختبارات المستخدمة في فحص استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات: اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey – Fuller Test (ADF)، واختبار فيلبس – بيرون Phillips – Perron (PP).

ويتم فحص الاستقرارية للمتغيرات وفقاً للمفاضلة بين الفرضيتن الاتيتين: فرضية العدم (H_0) التي تنص على وجود جذر الوحدة Unit Root في السلسلة الزمنية المدروسة، فيكون القرار بأن هذه السلسلة غير مستقرة عبر الزمن. أو الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية المدروسة، فيكون القرار هو أن السلسلة مستقرة عبر الزمن.

وقد تم توضيح نتائج اختباري (ADF) و(PP) بالجدولين (2) و(3) الاتيين:

الجدول (2) عرض نتائج اختبار الاستقرارية حسب (ADF)

الصيغ / المتغيرات	عند المستوى I (0)			عند الفرق الأول I (1)		
	الحد الثابت فقط Intercept	الحد الثابت والاتجاه العام Trend & Intercept	بدون الحد الثابت والاتجاه العام None	الحد الثابت فقط Intercept	الحد الثابت والاتجاه العام Trend & Intercept	بدون الحد الثابت والاتجاه العام None
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
Ln M2	0.2084	0.1207	0.3455	0.0259	0.0173	0.0416
Ln PE	0.5479	0.4264	0.9470	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

الجدول (3) عرض نتائج اختبار الاستقرارية حسب (PP)

الصيغ / المتغيرات	عند المستوى I (0)			عند الفرق الأول I (1)		
	الحد الثابت فقط Intercept	الحد الثابت والاتجاه العام Trend & Intercept	بدون الحد الثابت والاتجاه العام None	الحد الثابت فقط Intercept	الحد الثابت والاتجاه العام Trend & Intercept	بدون الحد الثابت والاتجاه العام None
	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.	Prob.
Ln M2	0.0009	0.8592	0.9993	0.0001	0.0001	0.0000
Ln PE	0.5493	0.4064	0.9500	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

تبين من الجدولين (2) و(3) أن المتغيرين المستخدمان في تقدير الأنموذج المستهدف لم تحقق الاستقرارية عند المستوى الاصلي I(0)، فيما عدا متغير عرض النقود Ln M2 الذي حقق استقرارية عند حيث صيغة الحد الثابت فقط (كما هو واضح بالجدول (3))، أما باقي نتائج الصيغ الثلاثة فقد أشارت لوجود جذر الوحدة عند المستوى I(0)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم استقرارية السلاسل الزمنية، بسبب أن قيم Prob. أكبر من 5%.

فكان لابد من استخراج قيم Prob. عند الفرق الأول I(1) حسب اختباري (ADF) و(PP)، ليتبين أن جميع هذه القيم كانت أقل من 5% وللصيغ الثلاثة، بذلك فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على استقرارية المتغيرين Ln PE و Ln M2 عند الفرق الأول I(1).

وحسب النتائج السابقة لاختبار (ADF) واختبار (PP) فإننا سوف نستخدم أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL)، لقياس العلاقة ما بين الانفاق العام Ln PE وعرض النقود Ln M2. ذلك لأن أنموذج (ARDL) يمكن الاعتماد عليه في حالة استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) (Pesaran, & et al., 2001: 288 - 290).

3- اختبار السببية بين المتغيرات حسب Toda – Yamamoto: في البدء سوف نحدد أعلى درجة تكامل للمتغيرات المدروسة التي يرمز لها بالرمز (d-max)، والتي تحدد حسب درجة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات. ووفقاً لما سبق من نتائج لاختباري (ADF) و(PP) فأن المتغيرين Ln PE وLn M2 قد استقرا عند الفرق الأول I(1) وللصيغ الثلاثة، لذلك فأن أعلى درجة تكامل تساوي واحد (أي: d-max = 1).

ولابد الآن من إيجاد فترة الابطاء المثلى (P) حسب المعايير الثلاثة (SC, AIC, HQ)، حيث تم الحصول على نتائج هذه المعايير كما موضحة بالجدول الاتي:

الجدول (4) عرض نتائج المعايير الثلاثة

Endogenous variables: LNM2 LNPE
Exogenous variables: C
Date: 01/09/24 Time: 08:20
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 73

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-35.1111...	NA	0.009476	1.016744	1.079496	1.041752
1	147.7696...	350.7303*	7.05e-05*	-3.884100*	-3.695844*	-3.809077*
2	150.7570...	5.565447	7.25e-05	-3.856356	-3.542595	-3.731317
3	155.4525...	8.490623	7.12e-05	-3.875413	-3.436147	-3.700358

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يتبين من نتائج الجدول (4) أن الفترة المثلى للابطاء هي عند Lag = 1 (أي: فترة ابطاء واحدة)، لأن نتائج قيم المعايير الثلاثة كانت عند أقل قيمة بالفترة الزمنية الأولى، فيكون P = 1 عند المعنوية 5%.

وبعد ذلك سوف نفحص اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين Ln PE وLn M2 حسب اختبار Toda – Yamamoto، والذي يعتمد على تحديد أعلى درجة تكامل ومعرفة فترة الابطاء المثلى. وبالاعتماد على ما سبق من نتائج فإن d-max = 1، أما فترة الابطاء فهي (P = 1)، لذلك فأن درجة التكامل لفترات التخلف الزمني للمتغيرين محل الدراسة هي (P + d-max = 2)، حيث أن درجة التكامل سوف نستخدمها في اختبار Wald Test المعدل* للحصول على نتائج Prob. الخاصة بهذا الاختبار.

وقد تم توضيح نتائج اختبار Wald Test المعدل بالجدول (5) الاتي:

* قام كلاً من Toda & Yamamoto في عام 1995 بتطوير اختبار Wald Test المعدل، للكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرات المدروسة. للمزيد راجع:
- Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995). Statistical Inference in Vector Auto-Regressions with Possibly Integrated Processes, Journal of Econometrics, Vol. 66, Is. 1.

الجدول (5) عرض نتائج اتجاه العلاقة السببية حسب اختبار Wald Test المعدل

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 01/09/24 Time: 12:12
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 74

Dependent variable: LNM2

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNPE	0.078956	2	0.9613
All	0.078956	2	0.9613

Dependent variable: LNPE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
LNM2	9.192499	2	0.0101
All	9.192499	2	0.0101

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يتضح من الجدول (5) أن إتجاه العلاقة السببية هي باتجاه واحد، حيث أن القرار هو قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص بوجود علاقة سببية بين المتغيرين Ln PE وLn M2، وبرفض فرضية العدم H_0 التي تنص لعدم وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين. لذلك فإن اللوغاريتم الطبيعي للانفاق العام Ln PE يؤثر باتجاه واحد نحو عرض النقود بالمفهوم الواسع Ln M2 خلال المدة المدروسة، يعود ذلك لأن قيمة .Prob قد بلغت 0.0101، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. وهذا الامر يتطابق مع الواقع الاقتصادي المشار له في الجانب التحليلي للعلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق خلال المدة المدروسة.

ثانياً: قياس أنموذج تصحيح الخطأ للكشف عن العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق:

1- قياس أنموذج (ARDL) بالآجل القصير: قبل قياس أنموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) فمن الضروري تقدير أنموذج (ARDL) للدالة اللوغاريتمية المزدوجة قصيرة الأجل، فبعد تحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين Ln PE وLn M2 فلابد من أن يتم إدخال هذان المتغيرين بتخلف زمني لفترة واحدة، أي Lag = 1، لكل من المتغير التابع والمستقل محل القياس، والتي تمثل الفترة المثلى في قياس أنموذج (ARDL) التي يتم إدخالها في البرنامج Eviews 13، لنحصل على النتائج الاتية:

الجدول (6) عرض نتائج أنموذج (ARDL) في الأجل القصير

Dependent Variable: LNM2
Method: ARDL
Date: 01/09/24 Time: 15:25
Sample (adjusted): 2004Q2 2022Q4
Included observations: 75 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LNPE T DV
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNM2(-1)	0.796525	0.049079	16.22959	0.0000
LNPE	0.178592	0.061406	2.908382	0.0049
T	0.011705	0.004662	2.511003	0.0144
DV	-0.016703	0.021384	-0.781094	0.4374
C	0.353974	0.800463	0.196602	0.0497

R-squared	0.789581	Mean dependent var	17.95174
Adjusted R-squared	0.778985	S.D. dependent var	0.721978
S.E. of regression	0.075773	Akaike info criterion	-2.257815
Sum squared resid	0.401906	Schwarz criterion	-2.103316
Log likelihood	89.66807	Hannan-Quinn criter.	-2.196125
F-statistic	1662.052	Durbin-Watson stat	2.067930
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

الملاحظ من الجدول (6) أن معلمات الأنموذج المقدر أغلبها ذو دلالة معنوية، عدا المتغير الوهمي DV فكانت قيمة .Prob قد بلغت 0.4374، وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 5%. وباقي قيم .Prob لمعلمات الأنموذج كانت أقل من 5%، ليؤشر ذلك إلى وجود تأثير للمتغيرات Ln M2(-1) وLn PE وT في عرض النقود للسنة الحالية Ln M2. حيث يؤثر متغير عرض النقود للسنة السابقة Ln M2(-1) بنسبة 79% على افتراض عدم وجود تغير في باقي العوامل الأخرى، ويطابق ذلك مع المنطق الاقتصادي في ارتباط عرض النقود للسنة الحالية مع عرض النقود للسنة السابقة. وأن متغير الانفاق العام للسنة الحالية Ln PE تؤثر إيجابياً في عرض النقود للسنة الحالية Ln M2، وهذا الامر يتطابق مع الواقع الاقتصادي في العراق، بذلك فعند تغير الانفاق بنسبة 1% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغير فإن عرض النقود سيتغير بنسبة 17%. أما بالنسبة لمتغير الزمن T فإن الاتجاه العام للدالة هو ذو إتجاه متزايد، حسب العلامة الجبرية الموجبة لهذا المتغير، وهذا يتطابق مع الواقع الذي تم تشخيصه في الجانب التحليلي للدراسة.

كما إن عرض النقود للسنة الحالية Ln M2 يتغير بنسبة 35% حتى عند عدم وجود أي تغيير في المتغيرات المستقلة، أي عندما تكون قيم هذه المتغيرات يساوي صفر، وهذا الشيء نلاحظه في قيمة معلمة الحد الثابت C المبينة في الجدول (6)، بسبب محاولة البنك المركزي العراقي السيطرة على عرض النقود عبر التأثير في أسعار الصرف الأجنبي بالاعتماد على نافذة العملة الأجنبية، لسحب السيولة النقدية من العملة المحلية التي قد تضخ من قبل منفذي القرارات للسياسة المالية، حيث يقوموا بضخ النفقات العامة.

بالنسبة للقوة التفسيرية للأنموذج المقدر في الجدول سابق الذكر فقد بلغت 78% حسب معامل التحديد R^2، وهذه النسبة تبين قوة تأثير المتغيرات المستقلة بنسبة 78% في التأثير بالمتغير التابع (متغير عرض النقود Ln M2)، أما النسبة المتبقية البالغة 22% فهي تفسر تأثير الباقي من المتغيرات غير الداخلة في الأنموذج المقدر. كما أن اختبار F للأنموذج ذو دلالة معنوية، فقد بلغت قيمة الاختبار 1662.052، وأن قيمة .Prob بلغت 0.000000 وهي أقل من 5%. وكذلك فإن الأنموذج المقدر لا يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي لأن قيمة DW بلغت 2.067930 التي تعد قيمة قريبة من 2.

2- اختبار الحدود Bounds Test: وهو اختبار لفحص وجود التكامل المشترك Co-Integration بين المتغيرات التي يتم دراستها في اطار أنموذج (ARDL)، وكذلك فمن أجل استخدام هذه المتغيرات في تقدير أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) فلابد أن يتحقق التكامل من الدرجة الأولى I(1)، أي يتصفان بخاصية التكامل المشترك، فيكون هنالك علاقة توازنية طويلة الآجل بين المتغيرات حتى وأن كانت العلاقة غير متوازنة في الآجل القصير، وهناك فروق في قيمهم خلال الزمن (سليمان، والعبدلي، 2022: 7). ومن أجل إجراء اختبار الحدود بين متغيرات الدالة اللوغاريتمية المزدوجة لقياس العلاقة ما بين الانفاق العام Ln PE وعرض النقود Ln M2 فقد تم اعداد الجدول (7) الاتي:

الجدول (7) عرض نتائج اختبار الحدود والقيم الحرجة له

A- Bounds Test:

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 75

Test Statistic	Value
F-statistic	6.979714619202055

B- Bounds Critical Values:

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
70	2.482	3.31	2.924	3.86	3.916	5.088
75	2.482	3.334	2.946	3.862	4.048	5.092
Asymptotic	2.37	3.2	2.79	3.67	3.65	4.66

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يتضح من الجدول (7) الجزء (A) أن القيمة المحتسبة لـ F قد بلغت 6.97971، والتي تشير إلى أنها أكبر من الحد الأعلى I(1) والحد الأدنى I(0) للقيمة الحرجة لـ F المبينة بالجزء (B) من الجدول المشار له، ولجميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%). عليه فإن القرار يكون برفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، ليؤكد على وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الآجل بين هذه المتغيرات، فهي تسلك سلوكاً متكامل بالآجل الطويل.

3- تقدير معامل تصحيح الخطأ: وهذا الأنموذج يمثل طريقة دقيقة في ربط العلاقات التكاملية في الآجل الطويل بين المتغيرات والعلاقات قصيرة الآجل بين الفروق عند الفرق الأول (Paolo, 2005: 24 - 25). فالأنموذج هو أحد الطرق الحديثة المستخدمة في قياس النماذج الاقتصادية، فيقيس سرعة أو معدل التكيف Speed of Adjustment في الرجوع للوضع التوازني بالآجل الطويل، فيتم التحليل بالاعتماد على إيجاد معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) بتباطئ زمني واحد (t-1) (Narayan, 2004: 193 - 194)، حيث أن هذا المعامل يمثل الجزء من خطأ عدم تحقق التوازن بالفترة السابقة (t-1) الذي يتم تصحيحه في الفترة الحالية (t)، بذلك تكون قيمة المعامل أقل من الواحد الصحيح فتأخذ إشارته الجبرية القيمة السالبة وذو معنوية إحصائية عند العلاقة التوازنية طويلة الآجل عندما يتجه الأنموذ نحو التوازن (سليمان، والعبدلي، 2022: 8).

وبعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الآجل بين متغيرات الأنموذج القيسي للعلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود، فإننا سوف نقدر هذه العلاقة الدالية بالاعتماد على أنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، لذلك فقد تم عرض نتائج انحدار أنموذج (ECM) المبينة للعلاقة طويلة الآجل الخاصة بالدالة اللوغاريتمية المزدوجة للعلاقة محل الدراسة، وكما مبين بالجدول (8) الاتي:

الجدول (8) عرض نتائج أنموذج (ECM) للعلاقة طويلة الآجل

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LNM2)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/10/24 Time: 11:17
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 75

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.203475	0.033500	-6.073942	0.0000

R-squared	0.613125	Mean dependent var	0.034931
Adjusted R-squared	0.613125	S.D. dependent var	0.083079
S.E. of regression	0.073696	Akaike info criterion	-2.364482
Sum squared resid	0.401906	Schwarz criterion	-2.333582
Log likelihood	89.66807	Hannan-Quinn criter.	-2.352144
Durbin-Watson stat	2.067930		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يتضح من الجدول (8) أن نتيجة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) هي ذات قيمة سالبة بلغت 0.203475-، ومعنوية حيث بلغت .Prob قيمة 0.0000 وهي أقل من 5%. ليؤشر هذا المعامل أن الاختلال يصحح بنسبة 20.3% نتيجة عدم التوازن في الآجل القصير لقيمة عرض النقود Ln M2، فيتم التصحيح من خلال التغيرات التي تحدث في قيمة الانفاق العام للسنة الحالية Ln PE، وهذه النسبة قد تكون مقبولة، حيث أن تصحيح الخطأ لعرض النقود يستغرق (1 ÷ 0.203 = 4.93) أي تقريباً خمس سنوات لتعود القيمة للتوازن بالآجل الطويل، بمعنى أخر عند حدوث صدمة مالية نتيجة التغير المفاجئ في قيمة الانفاق العام فإن عرض النقود يعود للتوازن بعد خمس سنوات.

ثانياً: الاختبارات التشخيصية للأنموذج وصلاحيته في القياس:

1- اختبار القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي: يمكن توضيح التقارب من خلال الشكل الاتي:

الشكل (2) إتجاهات القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للأنموذج المقاس

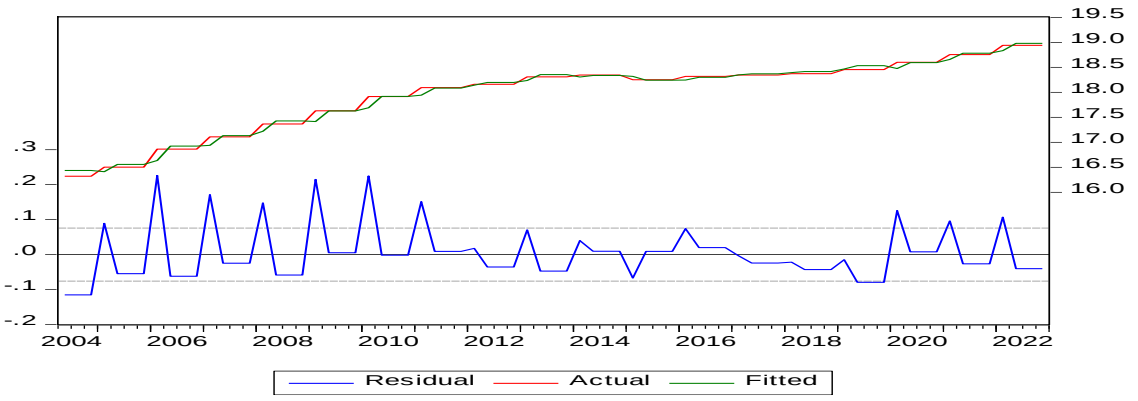

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يلاحظ من الشكل (2) التقارب ما بين القيم الحقيقية Actual والقيم المقدرة Fitted ليشير ذلك إلى جودة الأنموذج المقدر، لذا فمن الممكن الاعتماد على هذا الأنموذج في تفسير النتائج وتحليلها.

وبالنسبة للبواقي Residual فالملاحظ إنها تميل للتزايد النسبي في البدء خلال المدة (2004 – 2010) كلما زادت أرقام المشاهدات، وذلك بسبب زيادة الانفاق العام المؤثر في عرض النقود، ومن ثم بعد هذه المدة (أي بعد عام 2010 لغاية 2022) تبقى البواقي ما بين الخطوط المعيارية المبينة على شكل خطوط منقطة حول نقطة الاصل، من ثم ترتفع البواقي بشكل طفيف في باقي المدة، بشكل عام فإن البواقي تشير إلى صحة تقدير الأنموذج.

2- اختبار التوزيع الطبيعي Histogram – Normaltity Test للبواقي: للتحقق من عدم معاناة البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي فسيتم الاعتماد اختبار Jarque – Bera، والموضحة نتائجه بالشكل الاتي:

الشكل (3) عرض نتائج اختبار Jarque – Bera

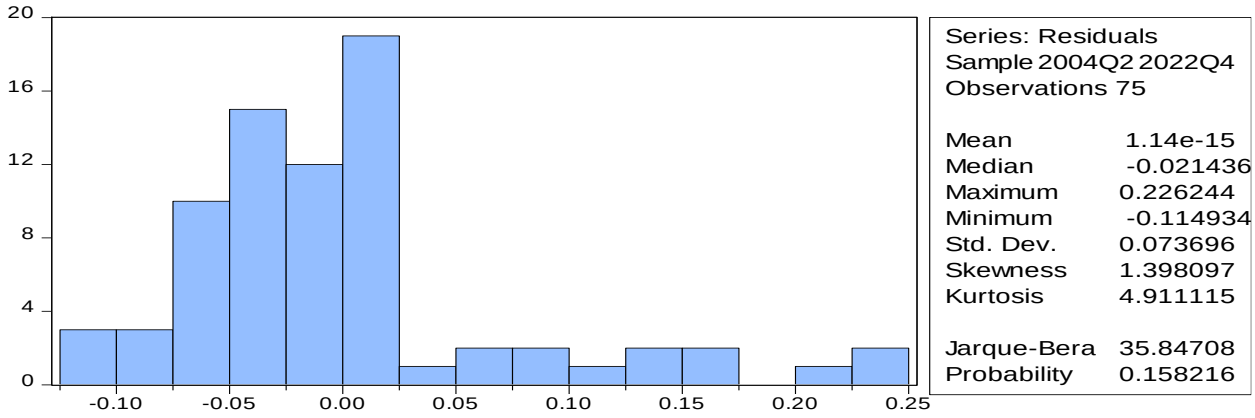

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يلاحظ من الشكل (3) أن البواقي لا تعاني من مشكلة التوزيع الطبيعي، فبلغت قيمة Prob.(Jarque – Bera) 0.158216، وهي قيمة أكبر من 5%. بذلك نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص بأن التوزيع للبواقي يكون ضمن التوزيع الطبيعي (أي عدم وجود مشكلة).

3- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test: يتم الاختبار بالاعتماد على اختبار Breusch – Godfrey، ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار بالجدول الاتي:

الجدول (9) عرض نتائج اختبار Breusch – Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.231977	Prob. F(1,69)	0.6316
Obs*R-squared	0.251304	Prob. Chi-Square(1)	0.6162

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يتضح من نتائج الجدول (9) أن الأنموذج المقدر لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، حيث أن قيمة Prob.(Chi-Square) بلغت 0.6162، وهي أكبر من 5%. بذلك يمكن قبول فرضية العدم H_0: بعدم احتواء الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي حسب نتائج اختبار Breusch – Godfrey.

4- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين Heteroskedasticity Test: هنالك العديد من الاختبارات لكشف وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين البواقي من بينها اختبار ARCH. فتم توضيح نتائج هذا الاختبار بالجدول الاتي:

الجدول (10) عرض نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.321146	Prob. F(1,72)	0.5727
Obs*R-squared	0.328601	Prob. Chi-Square(1)	0.5665

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

حسب نتائج اختبار ARCH في الجدول (10) فإن البواقي لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين بين البواقي، لأن قيمة Prob.(Chi-Square) بلغت 0.5665، وهي قيمة أكبر من 5%. بذلك فالقرار هو قبول فرضية العدم H_0 التي تنص بعدم وجود مشكلة تجانس التباين بين البواقي.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي لـ (ARDL-ECM): سيتم إجراء هذا الاختبار بالأعتماد على اختباري المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of the Residuals (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي Cumulative Sum of Square Recursive Residuals (CUSUM of Squares Test)، وتم توضيح نتائج الاختبارين بالجزئين (A وB) على التوالي في الشكل الاتي:

الشكل (4) عرض نتائج اختباري (CUSUM) و(CUSUMQ)

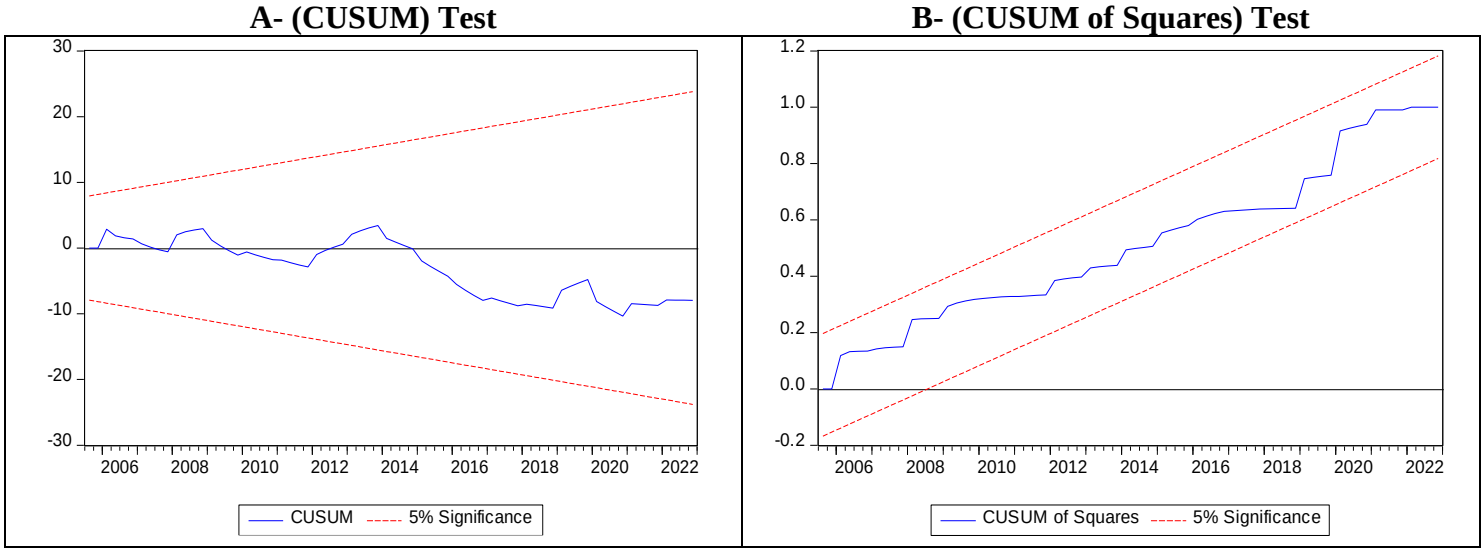

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج Eviews 13.

يتضح من الاختبارين (CUSUM) و(CUSUM of Squares) في الجزئين (A وB) على التوالي بالشكل (4) أن معلمات الأنموذج (ARDL-ECM) المقدرة مستقرة هيكلياً عبر الزمن، حيث نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة منحني وسطيان وقعا في داخل الحدود الحرجة للمنطقة المحددة (الحدين الأعلى والأدنى) لكل اختبار، وعند مستوى معنوية 5%. لذلك فإننا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى حدوث استقرار هيكلي للمعلمات المقدرة، الذي يعني أن هناك انسجام واستقرار بين نتائج الأنموذج المقدر في الآجل القصير والآجل الطويل.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

سعت الدراسة لقياس العلاقة ما بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق خلال المدة (2004-2022)، حيث اعتمدت الدراسة لتحقيق ذلك النماذج القياسية الحديثة في مجال القياس الاقتصادي، و باستخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لنحدد بعدها أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) والاختبارات القياسية والاحصائية ذات العلاقة بذلك، ومدى توافق الأنموذج مع الجانب التحليلي للعلاقة المستهدف قياسها. لتخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

1- بين اختبار الحدود لتحديد العلاقة طويل الآجل بين الانفاق العام وعرض النقود في العراق إلى تحقق التكامل المشترك بين المتغيرين المدروسين، حسب النتائج الموضحة في الجدول (7) لقيمة F المحتسبة والتي كانت أكبر من قيمة F الحرجة، ليمكننا من قياس العلاقة الطويلة الآجل حسب أنموذج تصحيح الخطأ (ECM)، حيث كان معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) هي ذات قيمة سالبة ومعنوية، ليؤكد من صحة تقدير أنموذج (ARDL) للعلاقة قصيرة الآجل وطويلة الآجل.

2- كان أثر الانفاق العام في عرض النقود خلال مدة الدراسة إيجابي عند مستوى المعنوية 5%، حيث كلما ازداد الانفاق العام في العراق بنسبة 1% أدى إلى ازدياد عرض النقود بنسبة 17% على فرض بقاء العوامل الأخرى دون تغير، وهذا الامر يتفق مع الواقع الاقتصادي في العراق. بذلك فقد تحقق من صحة فرضية الدراسة في وجود أثر إيجابي (طردي) للانفاق العام نحو عرض النقود خلال مدة الدراسة.

3- اشارت الاختبارات إلى صحة قياس الأنموذج (ARDL-ECM)، حيث تقاربت كلاً من القيم المقدرة والحقيقية حسب النتائج المقاسة في هذا الأنموذج، وأن الاخير لا يعاني من المشاكل القياسية للبواقي، وإلى أن معلمات الأنموذج مستقرة هيكلياً.

4- حسب تحليل بيانات لكلاً من الانفاق العام وعرض النقود خلال مدة الدراسة فقد التي أشارت إلى وجود إتجاه متزايد للنمو، حسب معدلي النمو المركب للمتغيرين المدروسين، فقد سجلت هذان المعدلان نسبتين بلغتا 7.4% و15.7% على التوالي.

ثانياً: التوصيات:

مما سبق من خلاصة لنتائج الدراسة فإننا نوصي بالاتي:

1- لابد من وجود تنسيق بين معدي السياسة المالية بالأخص بجانب الانفاق العام، مع توجه سياسة البنك المركزي العراقي في السيطرة بعرض النقود، ووفق أساليب وبرامج وخطط مدروسة بالاعتماد على الرؤى الاقتصادية للمختصين والباحثين بهذا المجال، وعدم الاتكاء على سياسة واحدة في معالجة الضخ النقدي للاقتصاد دون مراعاة للأثار الناجمة عن هذا الضخ، الذي يتم في الغالب بالانفاق الاستهلاكي غير المنتج أو يؤدي إلى عودة بعض من الأموال لخزينة الدولة.

2- التوجه نحو الانفاق العام الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي والاستخدام، فيساعد على عودة بعض من السيولة النقدية للمصارف وتشغيلها بشكل منتج، وعودة البعض الأخر من هذه السيولة للموازنة، ليؤدي في النهاية إلى خفض حجم المعروض النقدي بالاقتصاد العراقي.

3- دعم سياسة البنك المركزي العراقي في السيطرة بعرض النقود والاستقرار السعري عبر نافذة العملة للتأثير في معدلات التضخم، حيث أن التوجه الانفاقي للحكومة يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وعدم استقرار الوضع النقدي العام، والذي قد يؤدي بشكل غير مباشر في سحب البساط من تحت سياسة البنك المركزي العراقي في استقلالية أهدافها النقدية، فلابد على الحكومة توجيه نفقاتها العامة باتجاهات تتناسب مع الاستقلالية التامة للبنك وبما يتوافق مع الوضع الاقتصادي في العراق، بما يدعم نمو عرض النقود بمعدلات تتناسب مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي بما يجعل من الوحدات الاقتصادية تعمل في بيئة مناسبة تحفز من الاستثمارات الحقيقية وتنمي الاقتصاد.

4- لابد على البنك المركزي العراقي من تدعيم أنظمة المدفوعات بين الموظفين والمؤسسات الحكومية عبر تقديم توجيهات تنظم عمل القطاع المصرفي العراقي وتدعمه بالوسائل الحديثة للدفع الالكتروني، من أجل سيطرة أكثر في حجم عرض النقود من قبل البنك المركزي، وتساهم هذه الأنظمة في تقليص ضخ النفقات العامة بمجرد إقرارها ونزولها للسوق العراقي من خلال بقاء الأموال المنفقة لمدة كافية في المصارف، التي يجب توجيهها نحو مجالات استثمارية حقيقية.

لائحة المراجع:

- **أولاً: المصادر العربية:**

1- أبدجمان، مايكل. (1989). الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية.

2- أحمد، رائد ناجي. (2017). علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

3- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2004 – 2020)، المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

4- جوجاراتي، داموار. (2015). الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، ترجمة: هند عبد الغفار، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية.

5- حداد، أكرم، وهذلول، مشهور. (2005). النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.

6- الدليمي، عوض فاضل. (1990). النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق.

7- زكي، رمزي. (2000). انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا.

8- زكي، محمد. (1990). اقتصاديات النقود، دار النهضة للطباعة، مصر.

9- سليمان، هيفاء يوسف، والعبدلي، سعد عبد نجم. (2022). قياس وتحليل العلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي في أطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، المجلد 20، العدد 75.

10- عبد الوهاب، ضرغام محمد. (2019). دراسة مالية لتطورات عرض النقد الواسع في البنك المركزي العراقي للفترة (2014 – 2017)، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية، جامعة ميسان، المجلد 18، العدد 35.

11- عبد، علي حامد، وأخرون. (2023). الانفاق العام وأثره على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2005 – 2022)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة الفلوجة، المجلد 5، العدد 4.

12- علي، أحمد ابريهي. (2015). الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتب ناشرون، لبنان.

13- فتحي، أحمد ذياب. (2013). اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن.

14- مفتاح، صالح. (2005). النقود والسياسة النقدية: المفهوم، الأهداف، الأدوات، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.

15- الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي: https://cbiraq.org/

16- الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية: http://www.mof.gov.iq/

17- ميلود، قاسمي محمد. (2020). التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لاستقلالية سياسة الانفاق العام في ظل تغيرات اسعار البترول: دراسة حالة الجزائر للفترة من (2000 – 2017)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23.

- **ثانياً: المصادر الأجنبية:**

18- Baumol, William J., & Blinder, Alan S. (2010). Macroeconomics: Principles & Policy, 11th Edition, South-Western, Cengage Learning, USA.

19- Deepashree, & Vanita, Agarwal. (2007). Macroeconomics, Mc Graw-Hill Education, India.

20- Easterly, William, & Hebbel, K. Schmidt, Fiscal Deficits & Macroeconomic Performance in Developing Countries, World Bank Research Observer, Vol. 8, No. 2.

21- Ibrahim, Abdullah N. (2013). Rate in Causal Relationship between the offer of Cash & the Exchange Libya, Alex. J. Agric. Res, Vol. 58, No. 2.

22- Paolo, Guarda. (2005). An Investment Function for Luxembourg estimating an Error – Correction Model, Center Universities, CU Statistic.

23- Pesaran, M. H., & et al. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, No. 16.

24- Ratna, Wardhani, & et al. (2017). Good Governance & the Impact of Government Spending on Performance of Local Government in Indonesia, International Journal of Public Sector Performance Management, Vol. 3, No. 1.

25- Reinert, Kenneth A., & et al. (2008). The Princeton Encyclopedia of the of the World Economy, Princeton University Press, USA.

26- Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995). Statistical Inference in Vector Auto-Regressions with Possibly Integrated Processes, Journal of Econometrics, Vol. 66, Is. 1.

كفاءة الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول، دراسة تطبيقية على كل من ليبيانا للهاتف المحمول وشركة المدار الجديد للهاتف المحمول وشركة ليبيا للاتصالات والتقنية

Efficient financial performance of mobile telecommunications companies An applied study on both Libyana Mobile Phones and Al-Madar Al-Jadeed Mobile Phones Company Libya Telecommunications and Technology Company

رضا منصور شيته

جامعة طرابلس، ليبيا

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول، من خلال تقييم الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول الليبية، وذلك باختبار وتحليل أثر رأس المال العامل على الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول الليبية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات رأس المال العامل لشركات الاتصالات للهاتف المحمول خلال الفترة 2010-2020، وتوصلت الدراسة إلى نتائج توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بوجود علاقة ارتباط موجبة قوية لدي كل من ليبيا للاتصالات والتقنية(LTT) وفي حدود (71.4%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على الأصول، وفي حدود (60.3%)، بين نسبة إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول لشركة المدار الجديد، ما علاقة الارتباط السالبة القوية فكانت لدي شركة ليبيانا وشركة المدار الجديد وفي حدود (68-%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كما حقق إحصائية شركة ليبيانا لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد لحقوق الملكية، أعلى قوة تفسيرية حيث بلغت 92% مقارنة بنسب رأس المال الأخرى.

الكلمات المفتاحية : شركات الاتصالات، الأداء المالي، رأس المال العامل.

.

Abstract:

The study aimed to evaluate the efficiency of performance effectively and wisely for the mobile phone, by evaluating the ideal weight of communications for the Libyan mobile phone, through an effective test of working capital on performance, especially in the field of communications for the Libyan mobile phone, where the study population consisted of all individuals. Outstanding working capital. Mobile phone communications during the period 2010-2020, and the results of the study reached useful results with the presence of a strong correlation between all phones from Libya Telecommunications and Technology (LTT) in the range of (71.4%) between the percentage of diversified distribution on assets, in the range of (60.3)%. What is the strong negative correlation between the percentage of its total assets and its presence in the assets of new cars? What is the strong negative correlation between the New Libyan Company and Al-Madarat Company and within the range of (68%) between the interaction percentage of property rights? Libyana Company also achieved statistics for worker capital ratios (trading ratio ratio , total working capital) on the equity growth rate, had the highest explanatory power as the total ratio reached 92% to the other capital ratio.

Keywords : telecommunications companies, performance, working capital.

.

مقدمة:

في ظل التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم فإن المؤسسات تسعى لرفع كفاءتها وتحسينها من خلال رأس المال العامل وهذا لتحسين أدائها المالي، وأهم النقاط التي يرتكز عليها رأس المال العامل هو نسبة التداول ونسبة إجمالي رأس المال العامل، إذ تعتبر هذه النسب أداة لتحقيق التوازن داخل المؤسسات من خلال سعيها لتغطية استثماراتها في الأصول المتداولة وهذا من خلال ديونها قصيرة الأجل، وعليه فإن أهم القرارات المتعلقة برأس المال هي إعطاء توليفة مثلى لعناصر الأصول المتداولة وطرق تمويلها.

الهدف الأساسي للمؤسسات تعظيم الربحية وهو من أهم الأهداف المالية للمؤسسات وهذا قد ينجر عنه عسر مالي فالسيولة لا تقل أهمية عن الربحية وبالتالي تعظيم الربحية على حساب السيولة قد يتسبب في مشاكل خطيرة للمؤسسات، لذا يستوجب على الشركة أن تحتفظ بمستوى أمثل من رأس المال العامل الذي يعظم من ربحيتها ويقلل من خسارتها.

عليه سيتم في هذه الدراسة التعرف على نسب رأس المال العامل(نسب التداول ونسب إجمالي رأس المال العامل) لشركات الاتصالات للهاتف المحمول في ليبيا وتقديم بعض الرؤى حولها من خلال تقييمها واختبار أثرها على الأداء المالي (الربحية) لتلك الشركات.

أولاً: مشكلة الدراسة:

نتيجة لدور الذي تلعبه شركات الاتصالات المهم في الاقتصاد والتنمية بشكل عام، وسوق الأوراق المالية بشكل خاص(باعتبارها صاحبة الفوائض المالية)، ومساهمتها الفاعلة في كافة القطاعات داخل الدولة،كذلك للتأثير الذي يؤديه رأس المال العامل في الشركات ولأهمية الاهتمام برأس المال العامل من قبل المدير المالي للوقوف على الوضع المالي الحالي للشركات وذلك لتعظيم الربحية وتوفير السيولة اللازمة لزيادة قيمة الشركة.

سيتم في هذه الدراسة تقييم الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول وذلك من خلال تحليل وتقييم رأس المال العامل وأثره على الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول باعتباره احد أهم شركات الاستثمار في ليبيا.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل يؤثر التغير في رأس المال العامل بشكل موجب على الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول؟

ثانياً: هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء لشركات الاتصالات للهاتف المحمول من خلال تقييم الأداء الماليلشركات الاتصالات للهاتف المحمول في ليبيا، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل) على الأداء المالي لشركات الاتصالات، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات

المتعلقة بإدارة رأس المال العامل،بهدف تحقيق أقصي استفادة ممكنة من رأس المال العامل،و بشكل يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها شركات الاتصالات للهاتف المحمول الليبية.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، الذي يتناول كفاءة الأداء لشركات الاتصالات للهاتف المحمول، حيث تشكل شركات الاتصالات للهاتف المحمول قناة استثمارية هامة للمستثمرين تقوم باستثمار أموالهم والمحافظة عليها وأدارتها من خلال استثمارات تراعى فيها معايير السلامة والسيولة والعائد، كما أن حجم الفوائض المالية لشركات الاتصالات يمكن أن يسهم في عمليات الاستثمار والتمويل في الاقتصاد بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص، فضلاً عن أن الدراسات السابقة عن شركات الاتصالات للهاتف المحمول الليبية، قليلة جداً، وغطت فترات قصيرة نسبياً، مما يعطي للدراسة أهمية خاصة، كما أنه من خلال نتائج تحليل وتقييم كفاءة الأداء لشركات الاتصالات للهاتف المحمول، يمكن تقديم بعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول كفاءة الأداء لشركات الاتصالات للهاتف المحمول وإمكانية استمرارها ونموها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينها.

رابعاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات رأس المال العامل لشركات الاتصالات للهاتف المحمول في ليبيا خلال الفترة 2010-2020بواقع ستة وستون مشاهدة.

خامساً: فرضيات الدراسة

سيتم في هذه الدراسة اختبار أثر مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل) على الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول وذلك من خلال الفرضية الرئيسية التالية:

HO1: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد على الأصول.

HO2: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد على حقوق الملكية.

HO3: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد على معدل العائد على المبيعات.

سادساً: النموذج القياسي المستخدم لاختبارفرضية الدراسة

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلة التالية:

$$ROA = \alpha + \beta_1(x_1) + \beta_2(x_2) + \varepsilon$$

$$ROE = \alpha + \beta_1(x_1) + \beta_2(x_2) + \varepsilon$$

$$ROS = \alpha + \beta_1(x_1) + \beta_2(x_2) + \varepsilon$$

حيث:

ROA: الأداء المالي للشركة والذي يعبر عنه معدل العائد على الأصول.

ROE: الأداء المالي للشركة والذي يعبر عنه معدل العائد على الملكية.

ROS: الأداء المالي للشركة والذي يعبر عنه صافي ربح العمليات.

α: المقطع الثابت للنموذج.

β_1, β_2 ,: حساسية مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل.

(x_1):نسبة التداول.

(x_2):نسبة إجمالي رأس المال العامل.

(ε): الخطأ العشوائي.

سابعاً: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر كل من مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل كمتغير مستقل على أداء الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عنه بالأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول، ومتغيرات مستقلة يعبر عنها قياس كفاءة رأس المال العامل ، وللتحقق من متغيرات الدراسة والمتمثلة في بنسب رأس المال العامل لشركات الاتصالات للهاتف المحمول الليبية، وأثرها على الأداء المالي له يتطلب استخدام المقاييس التالية:

أولاً: المتغير التابع

1-معدل العائد على الأصول:

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية و قدرة الإدارة على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (شيته، سالم، 2020). ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{(مجموع الأصول)}}$$

2-معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية و قدرة الإدارة على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (الكور، الفيومي، 2007). ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\left(\text{مجموع حقوق الملكية}\right)}$$

3-نسبة صافي ربح العمليات:

أن هذه النسبة هي أدق من نسبة إجمالي ربح العمليات لأنها تقيس صافي الربح بعد الفوائد والضرائب إلي صافي المبيعات وهي تقيس صافي الربح المتولد من كل مبلغ معين من المبيعات (شيته، سالم، 2020). ويحسب وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\left(\text{إيراد المبيعات}\right)}$$

ثانياً:.قياس المتغيرات المستقلة

سيتم في هذه الدراسة حساب مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل ، وتحسب وفق المعادلة التالية:

1-نسبة التداول: هي تلك النسبة التي تقيس إمكانية الشركة في تسديد خصومها المتداولة من أصولها المتداولة وتحتسب عن طريق قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة (أل شبيب: 2018، ص 23)، تستخدم لقياس قدرة الشركة على مواجهة المستحقات قصيرة الأجل وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة قدرة المنشأة على دفع التزاماتها الجارية ويمكن حسابها كالاتي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\left(\text{الخصوم المتداولة}\right)}$$

2-نسبة إجمالي الأصول السائلة: ويمكن حسابه بقسمة الأصول المتداولة على إجمالي الأصول،(بابكر: 2015، ص88)

$$\text{مؤشر الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\left(\text{الأصول مجموع}\right)}$$

ثامناً: الدراسات السابقة

تناول الأدب التمويلي العديد من الدارسات التي تناولت موضوع كفاءة وتقييم الأداء للشركات الاستثمارية والمؤسسات المالية بشكل عام ومن خلال عدة مؤشرات، ومن هذه الدراسة التي توفرت لدى الباحث لإجراء هذه الدراسة ما يلي:

فقد هدف (الموسوي، 2021) في دراسته إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية شركات الاتصالات خلال الفترة 2011-2018، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسه بمعدل العائد على الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) والمتغيرات المستقلة(نسبة التداول،نسبة إجمالي رأس المال العامل،نسبة صافي رأس المال العامل)، وقد تم الاعتماد على الأسلوب الإحصائي (الانحدار الخطي المتعدد) لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها أنه لا توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين متغيرات الدراسة . كما عالجت دراسة (كلاش، 2020) أثر سياسة رأس المال العامل على ربحية الشركات، تضمنت عينة الدراسة خمسة شركات في الفترة الممتدة من 2001-2007 حيث تم استخدام كل من نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ونسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي الأصول ونسبة التداول وذلك لتحليل سياسة تمويل رأس المال العامل ولقياس كفاءة إدارة رأس المال العامل ومكوناته الأساسية وأشارت النتائج إلى أن الشركات العامة في قطاع الصناعات الغذائية تستطيع أن تعزز من مستوي الربحية من خلال تحسين كفاءة إدارة رأس المال العامل وأشارت النتائج كذلك إلى أنه لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين سياسة الاستثمار في رأس المال العامل وسياسة تمويل رأس المال العامل ومؤشرات الربحية.

تناولت دراسة(Pimplapure – Kulkani, 2011) العلاقة بين مكونات إدارة رأس المال العامل وربحية الشركات حيث جرت هذه الدراسة في بهرات النفطية الهندية في الفترة من 2005-2010 حيث تم استخدام نسبة التداول السريعة ونسبة التداول ونسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول كمتغيرات مستقلة واستخدام العائد على الأصول كمتغير تابع وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين الربحية وكل من نسبة التداول ونسبة التداول على الأصول

كذلك تناول(حجاج، 2017) أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل المتحفظة والمجازفة والمعتدلة على ربحية الشركات مقاسه بمعدل العائد على الأصول وتم تطبيق الدراسة على شركات الأغذية المدرجة في بورصة عمان وعددها (11) شركة وتم اختيار (9) شركات انطبقت عليها شروط اختبار عينة الدراسة، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة تبين وجود مجموعة من النتائج أهمها: وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من الإستراتيجية المتحفظة والإستراتيجية المجازفة في حين وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإستراتيجية المعتدلة في إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، بينما تناولت دراسة (القرني، 2020) أثر التغير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة في السعودية وذلك للترابط الوثيق بين رأس المال العامل والربحية في شركات الأعمال وتتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل الرئيسي وهو ما أثر التغير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة وذلك من خلال تحديد إذا كانت توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في رأس المال العامل وكلاً من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على المبيعات وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها: توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين التغير في رأس المال العامل والعائد على حقوق الملكية، وتوجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين التغير في رأس المال العامل والعائد على الأصول، وتوجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين التغير في رأس المال العامل والعائد على المبيعات، وهدفت دراسة (المهير وعلي، 2015) إلى إظهار أهمية التحليل المالي وأثره على تقييم الأداء المالي، ومعرفة أهم النسب المالية وأثرها على الكفاءة المالية، وذلك بالتطبيق على شركة سكر كنانة خلال القترة 2008-2010 ، وقد خلصت الدراسة إلى أن الأداء الكفء لأدوات التحليل المالي للشركة أدّى إلى تحقيق توازن بين الربحية

والسيولة، وأن الأداء المالي للشركة كان فعّالاً وأن الكفاءة منخفضاً لارتفاع التكاليف بالشركة خاصةّ التكاليف التشغيلية والمصروفات الإدارية، كما أظهرت النتائج أيضاً ارتفاع نسبة القروض لتمويل أصول الشركة، وارتفاع نسبة الإهلاك بشكل عام.

تاسعاً: التمهيد لاختبار فرضيات الدراسة

1-- مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام اختبار Kolomogorov Smirnov (K-S) والتي أشارت نتائجه الموضحة بالجدول التالي إلي إن جميع بيانات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (1) (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة لشركات ليبيانا والمدار الجديد ليبيا للاتصالات والتقنية

المتغير	رمز المتغير	Prob ليبيانا	Prob المدار	Prob ليبيا للاتصالات والتقنية(LTT)	Ho: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
العائد على الأصول	(ROA)	0.878	0.826	0.671	√
العائد على حقوق الملكية	(ROE)	0.810	0.879	0.453	√
العائد على المبيعات	(ROS)	0.464	0.148	0.434	√
نسبة التداول	X_1	0.730	0.995	0.677	√
نسبة إجمالي رأس المال العامل	X_2	0.308	0.717	0.877	√

2- تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) نتائج معامل ارتباط بيرسون الثنائي، لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين يتحقق بهما شروط التوزيع الطبيعي (جوده: 2008، ص190).

ومن خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط يمكن الإقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة (والتي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال وجودها).

جدول (2) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

الشركات	ROA		ROE		ROS	
	X1	X2	X1	X2	X1	X2
ليبيانا	−0.310	0.218	*−0.680	0.055	0.286	**0.794
المدار الجديد	0.095	−0.292	0.068	−0.127	0.544	0.205
ليبيا للاتصالات والتقنية	0.741*	0.603*	0.133-	0.116	0.865**	0.787**

*مستوى معنوية 0.05 ، **مستوى معنوية 0.1 .

يلاحظ من الجدول السابق ومن خلال تحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل العائد على الأصول (ROA)ونسب رأس المال العامل لشركات الاتصالات، أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه موجب باستثناء العلاقة بين معدل العائد على الأصول لشركة ليبيانا ونسبة التداول والتي كانت (31-%)،ونسبة إجمالي رأس المال العامل لشركة المدار والتي كانت (29.2-%)الأمر الذي قد يرجع إلي أن الخصوم المتداولة كانت أعلى من الأصول المتداولة، كما أدى إلي عدم تأثيرها في معدل العائد على الأصول لشركة ليبيانا بشكل موجب ومعنوي.أما العلاقة الموجبة القوية فكانت لدي كل من شركة ليبيا للاتصالات والتقنية(LTT) وفي حدود (71.4%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على الأصول، وفي حدود (60.3%)، بين نسبة إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول لشركة المدار الجديد، كما يلاحظ من الجدول السابق إن العلاقة بين متغيرات نسبة رأس المال العامل المستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية لشركات الاتصال،كانت ذات اتجاه سالب باستثناء العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية لشركتي ليبيانا ونسبة إجمالي رأس المال العامل والتي كانت (5.5%)، الأمر الذي قد يرجع إلي أن الأصول الثابتة كانت أعلى من صافي رأس المال العامل، كما أدى إلي تأثيرها الضعيف في معدل العائد على حقوق الملكية لشركة ليبيانا بشكل موجب ومعنوي.أما العلاقة الموجبة الضعيفة الأخرى فكانت لدي كل من شركة ليبيا للاتصالات والتقنية(LTT) وشركة المدار الجديد وفي حدود (11.6%) بين نسبة إجمالي رأس المال العامل ومعدل العائد على الأصول، وفي حدود (6.8%)، بين نسبة التداول ومعدل العائد على الأصول لشركة المدار الجديد، أما العلاقة السالبة القوية فكانت لدي شركة ليبيانا(LTT) وشركة المدار الجديد وفي حدود (68-%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ويلاحظ من الجدول السابق ومن خلال تحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل العائد على المبيعات (ROS)ونسب رأس المال العامل لشركات الاتصالات، أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه موجب وقوي.

وقبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة لابد من توافر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS) ومن أهمها عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد، الذي تم الكشف عن احتمال عدم وجوده من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، عليه سيتم تنفيذ اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF) أكبر من 5 (جوده، 2008، ص279)، ويوضح الجدول التالي رقم (4) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار.

الجدول (4) اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة لشركة المدار الجديد

المتغيرات المستقلة	ليبيانا		المدار الجديد		ليبيا للاتصالات والتقنية	
	VIF	TOL	VIF	TOL	VIF	TOL
X1	1.788	0.559	1.124	0.889	2.879	0.347
X2	1.788	0.559	1.124	0.889	2.879	0.347

حيث يلاحظ أن جميعها أقل من 5 الأمر الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار القياسية للدراسة.

كما سيتم فحص مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بواقي نماذج الانحدار المقدرة، التي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدرة وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار Durbin-Watson (DW)، توضح النتائج في الجدول التالي رقم (5)أن بواقي النماذج القياسية تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تشير إلى أن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي وهي منطقة قبول فرض العدم، باستثناء نموذج انحدار الفرضية الرئيسي الأول لشركة ليبيانا الذي يفحص الأثر بين نسب رأس المال العامل مع معدل العائد على الأصول وعليه سيتم اخذ ذلك بعين الاعتبار.

جدول (5) معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية لشركة الاتصالات

النماذج	ليبيانا				المدار الجديد				ليبيا للاتصالات والتقنية			
	DW	Ftest	Prob	R2	DW	Ftest	Prob	R2	DW	Ftest	Prob	R2
الرئيسية الأولي	1.748	2.874	0.115	41.8	2.529	0.579	0.582	12.7	1.280	4.191	0.057	51.2
الرئيسية الثانية	2.492	45.960	0.000	92	2.577	0.123	0.886	3	1.874	0.796	0.495	16.1
الرئيسية الثالثة	1.171	11.019	0.005	73.4	2.424	1.682	0.246	29.6	1.071	13.438	0.003	77.1

*مستوى معنوية 0.05 ، **مستوى معنوية 0.1

ولفحص واختبار معنوية معادلات الانحدار المتعدد المقدرة، واختبار الأداء العام لنماذج الانحدار (المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة) وقوتها التفسيرية، تم استخدام توزيع اختبار (F) عند مستوى معنوية 5% و10%، حيث بينت النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (5)، أن معادلات الانحدار المقدرة والمستخدمة لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية الثانية والثالثة لشركة ليبيانا لهما معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على المبيعات) عند مستوى معنوية أقل من 5%، وقوة تفسيرية في حدود 92%، 73.4% على التوالي والفرضية الرئيسية الأولى والثالثة لشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةLTTلهما معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على المبيعات) عند مستوى معنوية أقل من 5% و10%، وقوة تفسيرية في حدود على التوالي51.2%، 77.1% وتعبر عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنها نموذجي الدراسة القياسي الرئيسي والقياسي الأولى والثالثة لشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةLTT) في التغير الحاصل في المتغير التابع، أما الفرضية الرئيسية الأول لشركة ليبيانا ليس لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) عند مستوى معنوية أقل من 5%، وقوة تفسيرية في حدود 41.8% وهي بذلك لا تعبر عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، لا تعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنها نموذجي الدراسة الأول لشركة ليبيانا) في التغير الحاصل في المتغير التابع.

أما الفرضية الرئيسية الأول والثانية والثالثة لشركة المدار الجديد ليس لهم معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغيرات التابعة (معدل العائد على الأصول، وعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على المبيعات) عند مستوى معنوية أقل من 5%، وقوة تفسيرية في حدود 12.7% و 3% ، 29.6% وهي بذلك لا تعبر عن نسبة التغيرات المفسرة

إلى التغيرات الكلية، لا تعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنها نموذجي الدراسة الأول والثاني لشركة المدار الجديد والقياسي الثالث) في التغير الحاصل في المتغيرات التابعة.

كما بينت الفرضية الرئيسية الثانية لشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةLTT ليس لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغيرات التابعة (معدل العائد على حقوق الملكية) عند مستوى معنوية أقل من 5%، وقوة تفسيرية في حدود 16.1% وهي بذلك لا تعبر عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، لا تعبر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنها نموذجي الدراسة الثاني لشركةليبيا للاتصالات والتقنية) في التغير الحاصل في المتغير التابع.

3- اختباروتحليل معنوية متغيرات فرضيات الدراسة:

جدول (6) معنوية متغيرات نموذج اختبار الفرضيات الرئيسية لشركة ليبيانا

انحدار	ROA= β0 + β1 X1 +β2 X2 +E			ROE= β0 + β1 X1 +β2 X2 +E			ROS= β0 + β1 X1 +β2 X2 +E		
المتغيرات	ليبيانا	المدار	LTT	ليبيانا	المدار	LTT	ليبيانا	المدار	LTT
الثابت	−0.315 (−1.319) ((0.224))	0.363 (1.288) ((0.234))	−0.454 (−0.524) ((0.614))	−1.036 (−4.287) ((0.003))	0.382 (0.742) ((0.479))	−1.524 (−0.917) ((0.386))	−0.970 (−3.478) ((0.008))	0.209 (0.534) ((0.608))	−0.448 (−1.074) ((0.314))
X1	−0.033 (−2.256) ((0.054))	0.027 (0.615) ((0.556))	0.218 (1.559) ((0.158))	−0.142 (−9.572) ((0.000))	0.027 (0.337) ((0.745))	−0.319 (−1.187) ((0.269))	−0.028 (−1.764) ((0.118))	0.103 (1.700) ((0.128))	0.155 (2.302) ((0.050))
X2	0.635 (2.104) ((0.069))	0.413− (−1.038) ((0.330))	0.244 0.179) ((0.863))	2.069 (6.766) ((0.000))	−0.332 (−0.456) ((0.660))	3.066 (1.170) ((0.276))	1.458 (4.424) ((0.002))	0.047 (0.085) ((0.934))	0.577 (0.878) ((0.406))
$\overline{R}^2$	% 41.8	% 12.7	% 51.2	% 92	% 3	% 16.1	%73.4	%29.6	%77.1
Ftest	0.115	0.582	0.057	0.000	0.886	0.495	0.005	0.246	0.003

*مستوى معنوية 0.05، **مستوى معنوية 0.1.القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين() تشير إلى t ritio والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال

من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في نسب رأس المال العامل لاختبار الفرضية الرئيسية الموضحة بالجدول رقم (6)،نلاحظ من نتائج تنفيذ الانحدار لمتغيرات النموذج الرئيسي الأول لكل من شركة ليبيانا والمدار الجديد وشركة ليبيا للاتصالات والتقنية وبناءً على نتيجة اختبار t لمتغيرات الدراسة أنها ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% و10%،باستثناء المتغير الخاص بنسبة إجمالي الأصول السائلة لشركة ليبيانا الذي أشارت النتائج إلى معنويته في تفسير معدل العائد على الأصول، الأمر الذي من خلاله يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى التي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير نسبة التداول، ومتغير نسبة إجمالي الأصول السائلة على الأداء العام عند مستوى معنوية أقل من % و10% إذ يشير معامل التحديد المعدل أن نموذج الدراسة للشركات الثلاثة يفسر ما نسبته (41.8%، 12.7%، 51.2%) من التغير الحاصل في الأداء المالي للشركات، ويبين لنا الجدول

السابق الفرضية الرئيسية الثانية نتائج تنفيذ الانحدار لمتغيرات النموذج الرئيسي الثاني لكل من شركة ليبيانا والمدار الجديد وشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةوبناءً على نتيجة اختبار t لمتغيرات الدراسة أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% و10%، باستثناء متغيرات نسب رأس المال العامل الخاصة لشركة المدار الجديد وشركة ليبيا للاتصالات والتقنية الذي أشارت النتائج إلى عدم معنويتها في تفسير معدل العائد على حقوق الملكية، الأمر الذي من خلاله يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى التي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب لمتغير نسبة التداول، ومتغير نسبة إجمالي الأصول السائلة على الأداء المالي عند مستوى معنوية أقل من % و10%لشركتي المدار الجديد وشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةإذ يشير معامل التحديد المعدل أن نموذج الدراسة للشركات الثلاثة يفسر ما نسبته (92%، 3%، 26.1%) من التغير الحاصل في الأداء المالي للشركات.

أما الفرضية الرئيسية الثالثة فنلاحظ من الجدول السابق نتائج تنفيذ الانحدار لمتغيرات النموذج الرئيسي الثالث لكل من شركة ليبيانا والمدار الجديد وشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةوبناءً على نتيجة اختبار t لمتغيرات الدراسة أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% و10%، باستثناء المتغيرات نسب رأس المال العامل الخاصة لشركة المدار الجديد الذي أشارت النتائج إلى عدم معنويتها في تفسير معدل العائد على المبيعات، الأمر الذي من خلاله يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى التي تنص على أنه لا يوجد أثر موجب لمتغير نسبة التداول، ومتغير نسبة إجمالي الأصول السائلة على الأداء المالي عند مستوى معنوية أقل من % و10% لشركة المدار الجديد إذ يشير معامل التحديد المعدل أن نموذج الدراسة للشركات الثلاثة يفسر ما نسبته (73.4%، 29.6%، 77.1%) من التغير الحاصل في الأداء المالي للشركات

يلاحظ من الجدول السابق ومن خلال تحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل العائد على الأصول (ROA)ونسب رأس المال العامل لشركات الاتصالات للهاتف المحمول، أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه موجب باستثناء العلاقة بين معدل العائد على الأصول لشركة ليبيانا ونسبة التداول والتي كانت (31-%)، ونسبة إجمالي رأس المال العامل لشركة المدار والتي كانت (29.2-%)الأمر الذي قد يرجع إلي أن الخصوم المتداولة كانت أعلى من الأصول المتداولة، كما أدى إلي عدم تأثيرها في معدل العائد على الأصول لشركة ليبيانا بشكل موجب ومعنوي.أما العلاقة الموجبة القوية فكانت لدي كل من شركة ليبيا للاتصالات والتقنية(LTT) وفي حدود (71.4%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على الأصول، وفي حدود (60.3%)، بين نسبة إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول لشركة المدار الجديد، كما يلاحظ من الجدول السابق إن العلاقة بين متغيرات نسبة رأس المال العامل المستقلة ومعدل العائد على حقوق الملكية لشركات الاتصال للهاتف المحمول،كانت ذات اتجاه سالب باستثناء العلاقة بين معدل العائد على حقوق الملكية لشركة ليبيانا ونسبة إجمالي رأس المال العامل والتي كانت (5.5%)، الأمر الذي قد يرجع إلي أن الأصول الثابتة كانت أعلى من صافي رأس المال العامل، كما أدى إلي تأثيرها الضعيف في معدل العائد على حقوق الملكية لشركة ليبيانا بشكل موجب ومعنوي.أما العلاقة الموجبة الضعيفة الأخرى فكانت لدي كل من شركة ليبيا للاتصالات والتقنية(LTT) وشركة المدار الجديد وفي حدود (11.6%) بين نسبة إجمالي رأس المال العامل ومعدل العائد على الأصول، وفي حدود (6.8%)، بين نسبة التداول ومعدل العائد على الأصول لشركة المدار الجديد، أما العلاقة السالبة القوية فكانت لدي

شركة ليبيانا وشركة المدار الجديد وفي حدود (68-%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ويلاحظ من الجدول السابق ومن خلال تحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في معدل العائد على المبيعات (ROS)ونسب رأس المال العامل لشركات الاتصالات، أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه موجب وقوي.

خاتمة:

الاستنتاجات

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء لشركات الاتصالات للهاتف المحمول من خلال تقييم الأداء المالي لشركات الاتصالات للهاتف المحمول في ليبيا، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر مؤشرات قياس كفاءة رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل) على الأداء المالي لشركات الاتصالات، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها ما يلي:

1-توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بوجود علاقة ارتباط موجبة قوية لدي كل من شركة تقنية المعلومات(LTT) وفي حدود (71.4%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على الأصول، وفي حدود (60.3%)، بين نسبة إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول لشركة المدار الجديد.

أما علاقة الارتباط السالبة القوية فكانت لدي شركة ليبيانا وشركة المدار الجديد وفي حدود (68-%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على حقوق الملكية، ويلاحظ من الجدول ، الأمر الذي قد يرجع إلى ارتفاع قيمة المديونية لدى الغير، مما قد يعرض الشركات إلى عدم حصولها على السيولة الفورية اللازمة لرفع كفاءة الأداء ومعدلات الاستثمار، أو إلى الضعف والتذبذب الكبير في الأرباح التي تتحصل عليها الشركات من الخدمات المقدمة.

2-لم تحقق نسب رأس المال مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية للأداء المالي (معدل العائد على الأصول) إلا نسبة رأس المال العامل لشركة ليبيا للاتصالات والتقنية، إذ أصبح النموذج عندها يفسر ما نسبته 51.2% من الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لشركة تقنية المعلومات.وعليه تم رفض الفرضية العدمية للنموذج الرئيسي الأول وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) لشركة ليبيا للاتصالات والتقنية.

3-لم تحقق نسب رأس المال مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية للأداء المالي (معدل العائد على الأصول) إلا نسبة رأس المال العامل لشركة ليبيانا ، إذ أصبح النموذج عندها يفسر ما نسبته 92% من الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) لشركة ليبيانا.وعليه تم رفض الفرضية العدمية للنموذج الرئيسي الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) لشركة ليبيا للاتصالات والتقنية.

4-لم تحقق نسب رأس المال مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية للأداء المالي (معدل العائد على المبيعات) إلا نسبة رأس المال العامل لشركتي ليبيانا و ليبيا للاتصالات والتقنية، إذ أصبح النموذج عندها يفسر ما نسبته 73.4%، 77.1%من الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية) لشركة ليبيانا وشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةعلى التوالي .وعليه تم رفض الفرضية العدمية للنموذج الرئيسي الثانية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على الأداء المالي (معدل العائد على المبيعات) لشركة ليبيانا وشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةعلى التوالي.

5-بخصوص الفرضيات تم التوصل إلى نتائج مفادها:

أ-تم قبول الفرضية العدمية الأولي لشركة ليبيانا التي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد للأصول.

تم قبول الفرضية العدمية الأولي لشركة المدار الجديد التي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد للأصول.

تم رفض الفرضية العدمية الأولي لشركة ليبيا للاتصالات والتقنية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية تم قبول الفرضية العدمية الأولي لشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةالتي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد للأصول.

ب- تم رفض الفرضية العدمية الثانية لشركة ليبيانا وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد لحقوق الملكية.

تم قبول الفرضية العدمية الثانية لشركة المدار الجديد التي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد لحقوق الملكية.

تم قبول الفرضية العدمية الثانية لشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةالتي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد لحقوق الملكية.

ج- تم رفض الفرضية العدمية الثالثة لشركة ليبيانا وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية التي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد للمبيعات.

تم رفض الفرضية العدمية الثالثة لشركة ليبيا للاتصالات والتقنية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية التي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد للمبيعات.

تم قبول الفرضية العدمية الثالثة لشركة المدار الجديد التي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد للمبيعات.

4- حقق إحصائية شركة ليبيانا لنسب رأس المال العامل (نسبة التداول، نسبة إجمالي رأس المال العامل)على معدل العائد لحقوق الملكية، أعلى قوة تفسيرية حيث بلغت 92% مقارنة بنسب رأس المال الأخرى.

التوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1-من خلال تحليل الارتباط تبين إن لدي كل من شركة ليبيا للاتصالات والتقنية(LTT) وفي حدود (71.4%) بين نسبة التداول ومعدل العائد على الأصول، وفي حدود (60.3%)، بين نسبة إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول لشركة المدار الجديد، وبالتالي يوصي الباحث بزيادة الاهتمام بهذا النسب من حيث التركيز على إدارته بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وإعادة هيكلة وتنظيم هذا الوعاء بشكل يجعله يسهم بشكل مهم وإيجابي في الأداء المالي لشركات الاتصالات، بحيث يحقق معدلات أداء أعلى تسهم في التأثير الايجابي على الأداء المالي لشركات الاتصالات.

2-من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة تبين أن نموذج الفرضية الرئيسية الثانية يفسر الأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية لشركة ليبيانا)أعلى قوي تفسيرية يلي ذلك نموذج الفرضية الرئيسية الثالثة لكل من شركة ليبيانا وشركة ليبيا للاتصالات والتقنية، وبالتالي البحث عن حلول أكثر فاعلية في إدارة ارأس المال العامل لشركة المدار الجديد بكفاءة أعلى، ولهذا توصى الدراسة باستثمار جزء من الفوائض المالية في استثمارات إضافية مبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية، بحيث يصبح لها الأثر القوي على الأداء المالي لكي تضمن قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماته في المدى القصير والطويل وتقديم الخدمات.

3- من خلال النتائج التي تشير إلى إن نسب رأس المال العامل لشركة ليبيانا كان له أعلى قوة تفسيرية للأداء المالي (معدل العائد على حقوق الملكية)، ومن خلال التحليل لنسب رأس المال العامل ربحية شركة ليبيانا وجد أن نسب رأس المال العامل تمثل أعلى قيمة استثمارية، الأمر الذي قد يدل على استقرار عائد هذه الشركة والذي يعتبر مهم للموائمة بين السيولة والربحية.

4- ينبغي على شركات الاتصال الاهتمام بإدارة رأس المال العامل بطريقة علمية وهذا ما يحقق أفضل أداء ويكون له علاقة بتحقيق أفضل النتائج وذلك عن طريق الاهتمام بالتحليل الدقيق لمكونات الأصول المتداولة وما يقابلها من خصوم متداولة لتحقيق الكفاءة المطلوبة في إدارة رأس المال العامل.

5- ضرورة استفادة شركة المدار الجديد من تجربة شركتي ليبيانا وشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةفي تحقيق نسب ربحية عالية ومن تم تحقيق الأداء الأمثل ومحاولة الوصول إلي تعظيم ثروة المالكين وذلك لأن شركة ليبيانا وشركة ليبيا للاتصالات والتقنيةكانت تدير رأس المال العامل بكفاءة أكبر من شركة المدار الجديد

لائحة المراجع

1. بخيث، حسين علي(2009): الاقتصاد القياسي، الأردن، دار اليازوردي.
2. جوده، محفوظ(2008): التحليل الإحصائي، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
3. بابكر، محمد الحسن الجيلي وصالح، هلال يوسف(2015): تقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الأول العدد 16.
4. الكور، عزالدين مصطفي،ونضال الفيومي(2007): أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في أدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث العدد الثالث.
5. عبدالله عويد طويرش(2018): رأس المال العامل وأثره على الربحية- ، المجلة العربية للإدارة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الحدود الشمالية المملكة العربية السعودية، العدد الثالث،.
6. الموسوي، أحمد حسين(2000): قياس كفاءة رأس المال العامل وتأثيره في تعزيز ربحية شركات الاتصالات، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد السادس عشر، العدد 63.
7. الصادق المهير، أحمد علي(2015):أهمية أدوات التحليل المالي ودورها في تحسين كفاءة الأداء المالي – تطبيق على شركة سكر كنانة المحدودة. مجلة جامعة البحر الأحمر. العدد (7).
8. شيته رضا، وسالم وليد(2020): قياس ربحية الشركات الاستثمارية باستخدام نظرية تسلسل مصادر التمويل- دراسة تطبيقية عن شركة الاستثمار الوطني 1994 – 2015.المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد 3 ، العدد 12.
9. القرني، إيلاف ناصر(2020): أثر التغير في رأس المال العامل على ربحية الشركات المساهمة السعودية، دراسة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة- المملكة العربية السعودية.
10. النابوت، مجاهد(2019): أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات الأغذية الأردنية المدرجة في سوق عمان، دراسة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
11. المهير، الصادق محمد(2015): دور وظائف الإدارة المالية في رفع الأداء المالي لتحقيق أهداف منظمات الأعمال، دراسة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
12. حجاج، نفيسة(2017): أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي- دراسة حالة عينة المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة 2010-2014. أطروحة دكتوراة. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.
13. علاش، إسماعيل(2020): رأس المال العامل وأثره على الربحية دراسة تحليلية على المنشآت الصناعية ، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
14. Pimplapure – Kulkani, 2011 "Working capital management IMPACT of Profitability"
15. Clarivate (2021): A researcher's complete guide to open access papers , OCTOBER 21, 2020 , (sign in 22/1/2021,1m), Available on , https://clarivate.com/webofsciencegroup/article/a-researchers-complete-guide-to-open-access-papers/

The impact of internal audit on risk management in Islamic banks a case study : Faisal Islamic Bank of Sudan – 2023

دور تطبيق معايير الأفروساي-إي
(المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية) في تحقيق الأصلاح الإداري وتحسين الأداء

Dr.Rihab Khider Fadulelgaliel Hussien

Faculty of medical and engineering sciences – Sudan

ملخص:

تناول البحث اثر المراجعة الداخلية على ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية و تتلخص مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي : اثر المراجعة الداخلية على ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ؟ هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى وضوح سلطة ومسئولية المراجعة الداخلية وتأثيرها في عملية قياس وتحديد مخاطر التشغيل في المصارف و إبراز العلاقة بين توفر الاستقلالية والموضوعية للمراجع الداخلي ومدى مساهمتها في قياس. افترضت الدراسة عدم وضوح سلطة ومسئولية المراجع الداخلي تحد من كفاءة قياس وتحديد مخاطر التشغيل في المصارف و عدم استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي تحد من قياس وتحديد مخاطر السوق في المصارف , ضعف مستوى التطور المهني للمراجع الداخلي يحد من القدرة على قياس وتحديد مخاطر الائتمان بالمصارف . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوضع الإطار النظري ودراسة الحالة .المنهج الاستنباطي وضع التصور العام لمحاور البحث . المنهج الاستقرائي اختبار الفرضيات المنهج الوصفي التحليلي تحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها : تم اثبات صحة فرضيات الدراسة تؤثر محدودية سلطة المراجعة الداخلية بالمصارف قللت على قدرتها على اكتشاف مخاطر التشغيل , ضعف تعاون الموظفون بالمصارف مع المراجعة الداخلية قلل من الحصول على المعلومات التي تمكنها من التنبؤ بمخاطر السوق , يؤثر ضعف الاهتمام بالندوات والورش في مجال المراجعة الداخلية بالمصارف في إمكانية المراجع الداخلي في التعامل مع مخاطر الائتمان , توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها : إصدار التشريعات المناسبة، لتمكين إدارة المراجعة الداخلية على ممارسة عملها بصورة اوسع , العمل على زيادة الإفصاح والشفافية في المصارف

الكلمات المفتاحية: المراجعة , المخاطر , التشغيل , السوق

Abstract :

The research dealt with the impact of internal audit on risk management in Islamic banks. The research problem is summarized in the following main question: The impact of internal audit on risk management in Islamic banks? The study aimed to identify the clarity of the authority and responsibility of internal auditing and its impact on the process of measuring and identifying operational risks in banks, highlighting the relationship between the availability of independence and objectivity of the internal auditor and the extent of its contribution to measuring. The study assumed that the lack of clarity in the authority and responsibility of the internal auditor limits the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks, the lack of independence and objectivity of the internal auditor limits the measurement and identification of market risks in banks, and the weak level of professional development of the internal auditor limits the ability to measure and identify credit risks in banks. The study used the descriptive approach to develop the theoretical framework and case study. The deductive approach developed the general perception of the research axes. Inductive approach, hypothesis testing, descriptive analytical approach, data analysis. The study reached many results, including: The study's hypotheses were proven to be correct. The limited internal audit authority in banks affects their ability to detect operational risks. Weak cooperation of bank employees with internal audit reduces access to information that enables them to predict market risks. Weak interest in seminars and workshops affects In the field of internal auditing in banks, regarding the ability of the internal auditor to deal with credit risks, the study reached several recommendations, including: issuing appropriate legislation, to enable the internal audit department to carry out its work more broadly, the necessity of adhering to international auditing principles and standards, and amending applicable legislation. Fulfilling the duties of these bodies and holding courses Continuous training for all administrative levels to familiarize them with the pillars of effective institutional control. Their role in risk management, working to increase disclosure and transparency in banks.

key words: audit , risk , operational , market.

Introduction

Internal auditing is considered an independent and objective assurance and advisory activity, designed to add value and improve the organization's operations, and help achieve the organization's objectives through a regular and disciplined approach to evaluating and improving the effectiveness of risk management and control processes. To achieve these objectives, internal auditing standards must be available that describe the nature of audit services. The internal audit provides a standard for measuring the quality of its performance through the internal audit charter, which defines the authority, responsibility, independence and objectivity of internal auditing. Internal auditing works to evaluate and improve institutional control and risk management by preparing a framework for risk assessment in terms of identifying risks on a regular and continuous basis and assessing the probability and type of risks and their expected effects. Giving priority in treating risks with the greatest impact and carrying out risk management in a manner commensurate with the level of risk acceptance in the organization.

Research problem:

The research problem is represented by the high risks (credit, market and operational) in the field of banking, in light of the weak interest from bank management in the role that internal audit can play in providing information that helps in measuring and predicting risks. Therefore, the research problem can be summarized in a main question. And sub-questions are as follows:

The main question: To what extent does internal audit affect risk management in banks?

Sub-questions:

a. What is the impact of the clarity of the authority and responsibility of internal audit in measuring and identifying operational risks in banks?

B. What is the impact of the internal auditor's independence and objectivity in measuring and determining market risks in banks?

C. What is the impact of the professional development of the internal auditor in measuring and determining credit risks in banks?

The importance of the research:

The importance of the research is represented by the emergence of complex and sophisticated risks that require keeping up with control systems, and therefore the importance of research and study in the field of the relationship between internal auditing as a control mechanism for risk management. The research can open horizons and provide ideas that help researchers in studying the relationship between auditing and other banking accounting fields. The research may present results and recommendations that may help decision makers pay more attention to the role of internal auditing and its contribution in the field of risk management, clarifying the authority and responsibility of internal auditing and its impact on the process of measuring and identifying operational risks in banks.

Research objectives:

The research aims to achieve the following objectives:

A/ Identify the clarity of the authority and responsibility of internal audit and its impact on the process of measuring and identifying operational risks in banks.

B/ Highlighting the relationship between the independence and objectivity of the internal auditor and the extent of its contribution to measuring and identifying market risks in banks.

C/ Study the relationship between the level of professional development of the internal auditor and the ability to measure and determine credit risks in banks.

D/ Shedding light on the relationship between the availability of the internal audit department's financial resources and the ability to measure and identify the risks of financial failure in banks.

Research hypotheses:

In order to answer the research questions and objectives, the research assumes the following:

a. The lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor limits the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks.

B. The lack of independence and objectivity of the internal auditor limits the measurement and identification of market risks in banks.

C. The weak level of professional development of the internal auditor limits the ability to measure and determine credit risks in banks.

Research methodology:

To achieve the research objectives, the researchers relied on the use of the following methods:

The descriptive approach to analyze and describe the study data, the deductive approach: to derive the research problem, using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) program and the historical approach to list previous studies that are related to the variables of the study.

Data collection sources and tools:

A. Primary sources: questionnaire.

B. Secondary sources: books, scientific journals, and the international information network.

The limits of the study :

A- Spatial boundaries: Faisal Islamic Bank - Sudan

B- Time limits: (2023)

C- Human limits: Employees of Faisal Islamic Bank.

Second: Previous studies

There are many previous studies related to the research topic, which the researcher presents as follows:

1- (Sana Study2022)[1]: The research addressed the topic of the determinants of internal audit quality and its role in evaluating risk management in government units in Sudan. The research problem was the weak interest in the determinants of internal audit quality based on risks in the public sector and the role it plays in evaluating risk management and its focus on financial auditing, reviewing the extent of compliance with laws and regulations, and neglecting to examine Assessing economic and administrative efficiency and evaluating risk management. The research aims to measure the impact of the availability of independence for internal auditing on evaluating risk management, studying the impact of providing professional competence of internal auditors on evaluating risk management. The researcher followed the historical approach, the deductive approach, the inductive approach, and the descriptive analytical approach using statistical methods to analyze the questionnaire. . The researcher reached several results, the most important of which is: I found a positive relationship between internal auditing and activating the role of risk management in government units in Sudan. I found a positive relationship between government units' reliance on internal auditing with all its components to reduce manipulation, fraud, and embezzlement, and the existence of specialized risk management. The researcher recommended the following: Activating risk management at the Ministry of Finance and Economic Planning so that it can predict the future economic risks that the ministry may be exposed to in the course of global economic events.

2- (Mahmoud's study, 2013)[2]: This study aimed to identify the concept and importance of internal auditing, clarify its objectives and contemporary understanding of it, as well as study and analyze the relationship between activating contemporary directives in internal auditing and reducing its risks in the banking sector. To achieve the objectives of the study, it was proposed to create a statistically significant relationship between activating corporate governance as a new approach to internal auditing, reducing audit risks in the banking sector, and carrying out internal audit activities through risk management to reduce threats. Among the findings of the study: It became clear that internal audit in most banks works to provide important and appropriate information to the Banking Control Committee, which helps it perform the tasks it is responsible for. Among the study's recommendations: attention to

1 Sana Kamel Ali, Determinants of internal audit quality and its role in evaluating risk management in government units in Sudan, doctoral dissertation, Sudan University of Science and Technology, 2022.

2 Mahmoud Ahmed Abdel Moneim, Contemporary Trends in Internal Auditing and Its Role in Reducing Audit Risks in Commercial Banks, (Khartoum: Al-Nilein University, unpublished master's thesis in accounting, 2013.

developing internal audit systems, expanding their authority, and proving their independence from senior management. This study agreed with the research in that internal auditing is an exploited variable, and differed in the dependent variable, as the study addressed audit risks as a goal, while this research was concerned with risk management.

3- (Ahlam Study 2017)[1]:The study addressed the role of internal audit in mitigating operational risks by applying it to the Saudi Sudanese Bank. The problem of the study was the organizational status of the Internal Audit Department, as although the Internal Audit Department belonged to the Board of Directors recently, this did not reflect clearly on the operational risks in Sudanese banks. The researcher seeks to test the following hypotheses: There is a significant relationship between the dependency The Internal Audit Department refers to the Board of Directors and operational risks in Sudanese banks. There is a significant relationship between the diversity of specializations of the internal audit department personnel and operational risks in Sudanese banks. There is a significant relationship between the qualification and training of the internal audit department personnel and operational risks in Sudanese banks. The study relied on the deductive method, the inductive method, the historical method, and the descriptive analytical method to conduct the applied study. The study reached several results, including: The lack of diversification of specializations related to internal auditing at the Saudi Sudanese Bank helped increase the risks of banking operation. The study reached a number of recommendations, including: the need for the internal audit department to actually report to the Board of Directors so that the executive management does not influence it, and the need to diversify specializations related to internal audit because this helps reduce risks.

4- (Muhammad Nour 2020)[2]: The study addressed the impact of internal audit on corporate risk management in light of corporate governance. The problem of the study is represented by the following question: What is the impact of internal audit on risk management in industrial companies under corporate governance? The study aimed to identify the impact of the interaction between internal auditing and other governance mechanisms on the effectiveness of corporate governance, and to present the development of internal auditing, its concept, objectives, standards and various names in preparation for studying the extent of its role in managing corporate risks under corporate governance. The study relied on the historical approach to track and evaluate previous studies and the deductive approach to determine the formulation of the problem and hypotheses. The most important findings of the study: that the scope of work of internal auditors, their scientific and practical qualifications, and the professional independence available to them in the research sample are largely consistent with governance requirements. The company's internal audit is characterized by independence, which has helped in implementing risk management. The most

1 Ahlam Jaafar Abdel Majid, The role of internal audit in mitigating operational risks by application to the Saudi Sudanese Bank, PhD thesis, Sudan University of Science and Technology, 2017 AD.

2 Muhammad Nour Issa Ahmed, The impact of internal audit on risk management and governance in industrial companies, doctoral thesis, Bakht al-Rida University, 2020.

important thing that the study recommends: the necessity of activating governance as a new function for internal auditing in industrial companies in general and Kenana Company in particular, and the necessity of further qualification and independence and expanding the scope of work of audit committees in accordance with achieving governance objectives.

5- (Ihab study, 2013)[1]: The study raised the topic in a main question: What is the impact of the role of the internal auditor on risk management in light of international auditing standards? This study aimed to identify quality standards for internal audit management, through modern auditing standards, and to clarify the role of modern internal auditing in enhancing risk management. Among the most important findings of this study: The field study demonstrated the existence of a relationship between trait standards and risk management. One of the most important recommendations is the need for senior management in banks to pay attention to the internal audit function, and work to develop and modernize it to reduce risks.The study agreed with the research on the need to pay attention to increasing the efficiency of internal auditing because of its influential roles in the facility, but the difference came in the study's interest in internal auditing in terms of reducing risks in banks, while the research was interested in internal auditing and its relationship to risk management.

The second axis : Theoretical framework

First: Internal audit:

The concept of internal audit: It is an independent evaluative function established within the organization for the purpose of examining and evaluating the activities carried out by the organization, as a group of independent aspects of activity within the facility created by senior management to carry out its service in verifying operations and restrictions on an ongoing basis to ensure the accuracy of accounting and statistical data in ensuring the adequacy of the precautions taken to protect assets and verify Ensuring that the establishment's employees follow established policies, plans and administrative procedures and measuring the validity of these plans and policies[2].

Internal audit is the examination of documents, books and records of the facility by an independent administrative department and is part of the internal control system[3].

The importance of internal audit:

The importance of review stems from the importance of oversight, as oversight is an organizational activity that exists at all organizational levels, and the need for oversight arises as a result of the possibility of errors occurring in the implementation of plans.

1 Ihab Adeeb Idris, The Impact of Internal Auditing on Risk Management in Banks (Gaza: Islamic University, unpublished doctoral dissertation in accounting, 2013.

2 Sanaa Muhammad Badran, Modern Trends in Reviewing, (Cairo: Without a Publisher, 2000), p. 21.

3 Essam al-Din Muhammad Metwally, Review (1), (Khartoum: Sudan Open University Publications, 2006), p. 26.

Internal audit is considered the focus of the regulatory system, as there is no accountability without review, and there is no oversight without accountability and without oversight. Therefore, internal audit is considered one of the most important organizational control departments that measures and evaluates the effectiveness of other means of control. Internal audit is also considered one of the control tools, and it has a specific role related to measuring the ability of other control tools to achieve their objectives and evaluating them. Therefore, internal auditors who carry out their work efficiently become experts in everything related to the design and best implementation of the various control tools, and this experience includes their understanding of the different and overlapping relationships. Between oversight departments, and how to integrate them within the framework of the overall internal control system[1]. Internal audit provides its services to both the organization's management and its board of directors. Internal auditors bear the responsibility of providing it with information related to the suitability of the internal control system and the effectiveness and quality of the facility's financial performance.

Objectives of internal audit:

The objectives of internal audit can be divided into:[2] The goal of protecting the facility and the goal of evaluation. The goal of protecting the facility is to review past events for the purpose of verifying the accuracy and application of accounting control and the extent of the possibility of relying on accounting data, and that the facility's assets are safe from theft and negligence, and evaluating procedures. Internal control, and since the internal auditor has enough time to evaluate all aspects of internal control, the goal of protection is called financial auditing. As for the goal of evaluation, it is considered an extension of the review of financial events and means ensuring that every part of the facility's activity is subject to control. Therefore, achieving This goal is through creating an internal audit program using the organization's organizational chart and not through its financial reports. The internal auditor assesses the extent to which the objectives of the subsystems are consistent with the main goal set by senior management, or in other words, the extent to which the system is consistent with the management's goal and purpose. Also, the presence of a system A sound internal audit will necessarily lead to a highly efficient external audit in order to limit the scope of the examination for the external auditor based on the soundness of the internal audit system.

Second: Risk management

Risk concept: The American Institute of Internal Auditors defined risk as: the possibility of the occurrence of conditions or events that could affect the achievement of the organization's objectives. Risks are measured by the degree of their impact on the organization's objectives and the degree of probability of their occurrence. Risks are defined as the possibility of a loss occurring either directly through losses in the results of Business or capital losses, or indirectly through the presence of restrictions that limit the organization's ability to achieve its goals and

1 Saudi Accounting Association, Internal Auditing Course, (Riyadh: Association Publications, 1999), p. 17.

2 Ahmed Hilmi Jumaa, The Modern Introduction to Auditing, (Amman: Safaa Publishing House, 2000), p. 34.

objectives, as such restrictions weaken the organization's ability to continue to provide its work and practice its activities on the one hand, and limit its ability to exploit the available opportunities. In a regulated business environment on the other hand[1].

Types of risks to which financial institutions may be exposed:

Financial institutions face multiple types of risks, including:[2].

Liquidity risk: Liquidity risk increases when owners of liabilities such as depositors and insurance policyholders demand immediate payment of financial claims they have with a financial institution, or when holders of off-balance sheet borrowing promises suddenly demand to exercise their right to borrow. When debit holders request a direct payment of cash, financial claims are returned to the financial institution, which in turn either borrows additional amounts or sells some of its existing assets to meet those withdrawal requests. The most liquid asset is cash, but the financial institution must limit the amount of cash it holds because it is not invested or earned any interest on it.

Interest rate risk: A type of risk that financial institutions face when there is a mismatch in maturity dates between assets and liabilities, and when there is fluctuation in the interest rate.

The financial institution faces uncertainty regarding the market value of assets or liabilities when the interest rate changes. Knowing that the fair market value equals the present value of the current and future cash flows on the assets or liabilities, we find that a higher interest rate increases the discount rate on the cash flows on the assets. (liabilities) and thus reduces the market value of assets (liabilities), and conversely, a lower interest rate increases cash flows on assets (liabilities).

Market risk: Market risk arises when financial institutions swap assets, liabilities and derivatives more than they hold them for long periods for investment, financing or hedging purposes. Market risks are linked to the risk of interest rates and the risk of foreign exchanges. We also find that the risk of the financial institution as a whole has an influential role in this type of risk, in addition to that it adds another dimension to the risk, which is swap activities. Therefore, it is an additional risk to which the financial institution is exposed when it is linked to the risk of foreign exchanges. And the interest rate of the swap strategy[3].

Market risk or swap risk is the risk that can be exposed when a financial institution takes an open or unhedged long or short position on bonds, equity, commodities, and derivatives, as prices may change in a direction opposite to what is expected,

1 Ibrahim Ihab Nazmi, Auditing based on business risks, modernity and development, (Amman: Arab Society Library, 2000 AD), p. 32.

2 Saunders –Cornett, Financial Markets And Institutions, an Introduction to the Risk Management Approach, second edition, McGraw-Hill, pp 535 - 536.

3 Previous reference, p. 315

knowing that what is meant by a long position It means making a purchase, while the short position means making a sale[1].

Risk management concept: It is the process by which the risks facing the company or financial institution are measured and evaluated and an attempt is made to control them, reduce them, transfer them to another party, avoid them, reduce their negative effects, and accept some or all of their consequences.

"It is the identification, analysis and economic control of these risks that threaten the assets or revenue capacity of the project." It is also known as a process through which those in charge of managing organizations develop the necessary policies and procedures to identify the risks surrounding the work of their various activities, then measure them and evaluate their financial impacts, and respond to them by reducing them or minimizing their effects to the extent acceptable to senior management and the board Administration[2].

Risk management objectives: The purpose of risk management is to reduce the probability of loss occurring and reduce the negative effects of loss when it occurs. The basic step in this direction begins with identifying and analyzing all expected sources of risk and estimating the maximum value of the risk expected from them. Then comes the stage of dealing with these risks.

The third axis : Field study

First: Faisal Islamic Bank of Sudan

Origins and development: Faisal Islamic Bank of Sudan was established pursuant to Temporary Order No. 9 of 1977 dated 04/04/1977. In May 1977, eighty-six Sudanese and Saudi founders and some citizens of other Islamic countries met and agreed to the idea of incorporation and subscribed to half of the capital approved at that time and on 18 August 1977, Faisal Islamic Bank of Sudan was registered as a public limited joint stock company in accordance with the Companies Law of 1925, and the bank actually commenced its operations as of May 1978. The authorized capital was 1,000 million Sudanese pounds and the paid-up capital was 700 million Sudanese pounds[3].

Vision: An Islamic bank with Sudanese characteristics, committed to quality and excellence in its work, happiness for customers, confidence in suppliers, development of society, care for employees, and maximization of shareholders' rights.

The message: A bank that combines its Islamic orientation with its Sudanese characteristics, and aims to develop excellence, with the best efficiency, a full and sound financial center, contemporary legitimate banking products, growing external relations, and modern systems and technologies, on which the employees are based

1 Tariq Ahmed, Risk Management (Analysis of Issues in the Islamic Financial Industry), Islamic Development Bank, Jeddah, 2003), p. 141.

2 Previous reference, p. 72

3 www.fibsudan.com/page/6 - 29 /3/2018 – 8:00 m

as a creative team, committed to honesty, trained in skill, qualified in knowledge, It adheres to transparency as an approach, to ensure the happiness of customers, shareholders and society.

Bank objectives: The fourth clause of the articles of association specified the bank's goals and objectives as follows[1]:

1. Carrying out all banking, commercial, financial, and investment work, and contributing to industrialization, economic, urban, agricultural, commercial, and social development projects in any region, region, or district in the Republic of Sudan or outside it.

2. Accepting deposits of various types.

3. Collecting and paying orders, bills of exchange, and other papers of value, and dealing in foreign exchange in all its forms.

4. Drawing, issuing, accepting, endorsing, executing and issuing promissory notes and checks, whether paid in the Republic of Sudan or abroad, shipping receipts, and any transferable, transferable, or collectible papers, or dealing in these papers in any way, provided that they are free of any legal prohibition.

5. Giving good loans in accordance with the rules determined by the bank.

6. Trading and providing precious metals and providing safes to store valuable property.

8. Representing various banking bodies, provided that he does not deal with usury and takes into account the rules of Islamic Sharia in his dealings with these banks.

9. Accepting funds from individuals and legal persons, whether for the purpose of saving .

Second: Analyzing data and testing hypotheses

Research questionnaire design: In order to obtain information and primary data for this research, the researcher designed a questionnaire to find out (the impact of internal auditing on risk management in Islamic banks). The questionnaire is one of the well-known means of collecting field information and is characterized by the possibility of collecting information from multiple items from the research sample and it is analyzed. To reach the specified results.

Table (1) : Distribution of questionnaire items

Number	Hypotheses	Items
1	The lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor limits the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks.	5

1 www.fibsudan.com/page/6 - 29 /3/2018 – 8:00 m

2	The lack of independence and objectivity of the internal auditor limits the measurement and identification of market risks in banks.	5
3	The weak level of professional development of the internal auditor limits the ability to measure and determine credit risks in banks.	5
Total		15

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

The research sample members were asked to determine their answers to what each statement describes according to a five-point graded Likert scale, which consists of five levels (strongly agree, agree, neutral, disagree, strongly disagree). These statements were distributed according to the research hypotheses, as was Coding the respondents' answers so that they can be easily entered into the computer for statistical analysis, as follows:

Table (2) Distribution of approval grades :

Weight	Degree of approval
5	**Strongly agree**
4	**Agree**
3	**Not sure**
2	**Disagree**
1	**Strongly disagree**

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

Table (3) Weight and weighted mean of the research scale :

Degree of approval	**Strongly agree**	**Agree**	**Not sure**	**Disagree**	**Strongly disagree**
Weight	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**
weighted mean	**5 - 4.2**	**4.19 - 3.4**	**3.39- 2.6**	**2.59 - 1.8**	**1 1.79 -**

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

Evaluation of measurement tools:

1. Content validity tests of the scale: The content validity test was conducted for the scales' statements by evaluating the validity of the concept and the validity of its questions in terms of wording and clarity, which may be due either to differences in meanings according to the culture of society or as a result of translating the scales from one language to another. The researcher presented the questionnaire to a number of (3) Academic referees and specialists in the field of research, to analyze the contents of the scales' statements and determine the extent of compatibility between the statements of each scale, then accept and modify some of the statements, and after retrieving the questionnaire from the arbitrators, then make the amendments that were assumed to it,

while the other number of arbitrators indicated that the questionnaire in its current form is complete. For search terms.

2. Tests of consistency and internal stability of the measures used (the degree of reliability of the data): The stability of the measures means the degree to which the measures are free from errors, that is, the degree of internal consistency between the different statements that measure a variable. Reliability means stability, that is, obtaining the same values when the measurement tool is reused, and therefore it leads to To obtain the same results or consistent results every time the scale is repeated, and the greater the degree of reliability and stability of the tool, the greater confidence in it. To test the availability of stability and internal consistency between the answers to the questions, the Alpha-Cronbach credibility coefficient was calculated, and the value is considered The Cronbach's alpha coefficient was statistically acceptable at 60%. A credibility test was conducted on the respondents' answers to all axes of the questionnaire, and the estimation results were as shown in the following table:

Tables of results of the reliability analysis of the research standards, showing the values of the Cronbach coefficient for the research concepts:

Table (4) Stability test :

Number	**Hypotheses**	Stability Factor
1	The lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor limits the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks.	0.69
2	The lack of independence and objectivity of the internal auditor limits the measurement and identification of market risks in banks.	0.61
3	The weak level of professional development of the internal auditor limits the ability to measure and determine credit risks in banks.	0.84
Total indicator		0.68

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

Note from the above table that the results of the stability test for research hypotheses is greater than 60%. These values mean that there is a high degree of internal stability for all axes The first hypothesis (69%), the second hypothesis (61%), the third hypothesis (84%) The overall stability of the hypotheses (68%) is explained by the fact that the level of stability is high for all hypotheses and that the parameters used by the researcher to measure hypotheses have the internal stability of their terms. This enables the researcher to rely on these answers in achieving the research objectives.

Distributed and returned questionnaires:

(120) questionnaires were distributed to a small sample of employees, cashiers, department heads, and auditors, of which (120) questionnaires were retrieved,

representing 100%, which is a percentage that represents the research sample and is reasonable for generalizing the results of the study.

Statistical methods used in the research:

The following statistical methods were used to analyze field research data:

1. The arithmetic mean: The arithmetic mean scale was used to reflect the average answers to the search phrases, where a weight of 5 was given to the phrase "strongly agree," a weight of 4 to the phrase "agree," a weight of 3 to the phrase "neutral," a weight of 2 to the phrase "I disagree," and a weight of 1 to the phrase "strongly disagree."

2. Standard deviation: It was used to measure the homogeneity of the answers of the surveyed units and to measure the relative importance of the questionnaire's axis statements.

3. Regression analysis: It was used to test the effect of each independent variable on the dependent variable to test the research hypotheses.

4. Cronbach's alpha test: It was used to measure the internal consistency of the research phrases to verify the validity of the performance. The measure is considered good and appropriate if the Cronbach's alpha value exceeds (60%).

Frequency distribution of basic data:

Table(5)Frequency distribution of the statements of the first hypothesis: The lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor limits the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks.

Items	Strongly agree		Agree		Not sure		Disagree		Strongly disagree	
	Frequencies	Percentage	frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage	frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage
The limited internal audit authority of banks affects their ability to detect operational risks.	34	28 %	64	54 %	11	9%	11	9%	-	-
Internal audit in banks can access all information related to	30	25 %	62	52 %	15	13 %	13	10%	-	-

administrative expenses.										
Internal audit finds support from senior management in banks in reviewing operating expenses.	33	28 %	59	49 %	17	14 %	11	9%	-	-
Banks lack an internal audit charter that explicitly defines their authority and ability to review details of operational costs.	43	36 %	41	34 %	21	18 %	15	12%	-	-
The senior management of banks works to limit the authority of internal audit to access some items of operating costs due to their confidentiality.	37	31 %	60	50 %	9	8%	8	7%	6	5%

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

It is clear from Table (5) that:

1. The majority of the sample members agree with the first statement: The limited internal audit authority in banks affects their ability to detect operational risks, as their percentage reached (82)%, while the percentage of those who disagreed with that amounted to (9)%. As for the sample members who did not provide specific answers, Their percentage reached (9)%.

2. The majority of the sample members agree with the second statement: Internal audit in banks can access all information related to administrative expenses. Internal audit in banks can access all information related to administrative expenses, as their percentage reached (77)%, while the percentage of those who did not agree with that reached (10). As for the sample members who did not provide specific answers, their percentage reached (13)%.

3. The majority of the sample members agree with the third statement: Internal audit finds support from the banks' senior management in reviewing operating expenses, as their percentage reached (77)%, while the percentage of those who disagreed with that amounted to (9)%. As for the sample members who did not provide specific answers, they Their percentage reached (14)%.

4. The majority of the sample members agree with the fourth statement: Banks lack an internal audit charter that explicitly defines their authority and ability to review the details of operational costs, as their percentage reached (70)%, while the percentage of those who did not agree to this amounted to (12)%. As for the sample members who They did not provide specific answers, as their percentage reached (18)%.

5. The majority of the sample members agree with the fifth statement: The senior management of banks works to limit the authority of internal audit in accessing some items of operating costs due to their confidentiality, as their percentage reached (81)%, while the percentage of those who disagree with that reached (11)%. As for the sample members who They did not provide specific answers, as their percentage reached (8)%.

Table (6)The descriptive statistics of the first hypotheses: The lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor limits the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks.

Items	Mean	Std.diviation	Ranking	Result
The limited internal audit authority of banks affects their ability to detect operational risks.	4.24	0. 67	1	Strongly agree
Internal audit in banks can access all information related to administrative expenses.	4.13	0.82	4	agree
Internal audit finds support from senior management in banks in reviewing operating expenses.	4.13	0.69	3	agree
Banks lack an internal audit charter that explicitly defines their authority and ability to review details of operational costs.	4.05	0. 70	5	agree
The senior management of banks works to limit the authority of internal audit to access some items of operating costs due to their confidentiality.	4.22	0. 63	2	Strongly agree
General indicator	**4.17**	**0.84**		agree

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

We note from table (6) :

1. The average of the majority of statements that express the statements of the first hypothesis exceeds the hypothesized mean (3). This result indicates that the sample members agree on the majority of statements that express the first hypothesis.

2. The most important statement of the first hypothesis is the statement (The limited internal audit authority in banks reduces their ability to detect operational risks), as the average of the sample members' answers to the statement was (4.24) with a standard deviation of (0.67).

3. The lowest statement in terms of agreement among the statements of the first hypothesis was the statement (banks lack an internal audit charter that explicitly defines their authority and ability to review the details of operational costs), as the average of the sample members' answers to the statement was (4.05) with a standard deviation of (0.70).

4. The average of all statements was (4.17), and this indicates that the sample members agree with the majority of all statements that measure the statements of the first hypothesis, with a standard deviation of (0.84), which indicates that the values are centered around their arithmetic mean.

Table(7)Frequency distribution of the statements of the second hypothesis: The lack of independence and objectivity of the internal auditor limits the measurement and identification of market risks in banks.

Items	Strongly agree		Agree		Not sure		Disagree		Strongly disagree	
	frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage
The limited independence of internal audit in banks affects its ability to detect market risks.	36	30 %	57	48%	12	10 %	15	12 %	-	-
The weak regulatory status of the internal audit department in banks weakens its ability to predict market risks.	32	27 %	56	47%	14	12 %	18	14 %	-	-
The lack of regulatory protection for internal audit reduces its ability to detect market risks to which banks are exposed.	26	22 %	66	55%	17	14 %	11	9%	-	-

The weak support of the banks' senior management for internal audit weakens their ability to deal with the market risks to which the banks are exposed.	40	33 %	45	38%	18	15 %	17	14 %	-	-
Defining the scope of internal audit work in the field of accounting work reduces its ability to detect market risks to which banks are exposed.	33	27 %	62	52%	13	11 %	12	10 %	-	-

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

It is clear from Table (7) that:

1. The majority of the sample members agree with the first statement: The limited independence of internal auditing in banks affects their ability to detect market risks, as their percentage reached (78)%, while the percentage of those who disagreed with that amounted to (12)%. As for the sample members who did not provide specific answers, they Their percentage reached (10)%.

2. The majority of the sample members agree with the second statement: The weak organizational position of the internal audit department in banks weakens its ability to predict market risks, as their percentage reached (74)%, while the percentage of those who disagreed with that amounted to (14)%, as for the sample members who did not provide answers. Specific, their percentage reached (12)%.

3. The majority of the sample members agree with the third statement: The lack of regulatory protection for internal auditing has reduced its ability to detect market risks to which banks are exposed, as their percentage reached (77)%, while the percentage of those who disagree with that reached (9)%. As for the sample members who They did not provide specific answers, as their percentage reached (14)%.

4. The majority of the sample members agree with the fourth statement: The weak support of the banks' senior management for internal audit weakens their ability to deal with the market risks to which the banks are exposed, as their percentage reached (71)%, while the percentage of those who did not agree to that amounted to (14)%. The sample who did not provide specific answers amounted to (15)%.

5. The majority of the sample members agree with the fifth statement: Defining the scope of internal audit work in the field of accounting work reduced its ability to detect market risks to which banks are exposed, as their percentage reached (79)%, while the

percentage of those who did not agree to that amounted to (11)%. The percentage of sample members who did not provide specific answers reached (10)%.

Table (8)The descriptive statistics of the second hypotheses: The lack of independence and objectivity of the internal auditor limits the measurement and identification of market risks in banks.

Items	Mean	Std.diviation	Ranking	Result
The limited independence of internal audit in banks affects its ability to detect market risks.	4.17	.630	2	agree
The weak regulatory status of the internal audit department in banks weakens its ability to predict market risks.	4.10	.610	4	agree
The lack of regulatory protection for internal audit reduces its ability to detect market risks to which banks are exposed.	4.13	.720	3	agree
The weak support of the banks' senior management for internal audit weakens their ability to deal with the market risks to which the banks are exposed.	4.08	.650	5	agree
Defining the scope of internal audit work in the field of accounting work reduces its ability to detect market risks to which banks are exposed.	4.19	.670	1	agree
General indicator	**4.11**	**0.91**		agree

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

We note from table (8) :

1. The average of the majority of the statements that express the statements of the second hypothesis is greater than the mean of the hypothesis (3). This result indicates that the sample members do not express specific opinions on the majority of the statements that express the focus of the second hypothesis.

2. The most important statement of the second hypothesis is the statement (Defining the scope of internal audit work in the field of accounting work reduces its ability to detect market risks to which banks are exposed), as the average of the sample members' answers to the statement was (4.19) with a standard deviation of (0.65).

3. The lowest statement in terms of agreement is the statement (The weak support of the banks' senior management for internal audit weakens their ability to deal with the market risks to which the banks are exposed), where the average of the statement was (4.08) with a standard deviation of (0.63).

4. The average of all the statements was (4.11), and this indicates that the sample members did not provide specific answers to the majority of the statements that measure the statements of the second hypothesis, with a standard deviation of (0.91), which indicates that the values are centered around their arithmetic mean.

Table(9)Frequency distribution of the statements of the third hypothesis: The weak level of professional development of the internal auditor limits the ability to measure and determine credit risks in banks.

Items	Strongly agree		Agree		Not sure		Disagree		Strongly disagree	
	Frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage	Frequencies	Percentage
The lack of skill of the internal auditor in banks affects his ability to detect credit risks in the bank.	38	32 %	46	38 %	16	13 %	20	17%	-	-
The lack of interest in training and qualifying auditors by senior management in banks reduces the auditor's ability to evaluate bank credit risks.	42	35 %	43	36 %	18	15 %	17	14%	-	-
The internal auditor's lack of practical experience reduces his ability to deal with credit risks.	37	31 %	58	48 %	10	8%	15	13%	-	-
Low skill in applying internal auditing standards in banks affects their ability to deal with credit risks.	35	29 %	55	46 %	12	10 %	18	15%	-	-
The internal auditor's weak knowledge and familiarity with internal audit procedures reduces his	40	33 %	53	45 %	17	14 %	10	8%	-	-

ability to predict credit risks.										

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

It is clear from Table (9) that:

1. The majority of the sample members agree with the first statement: The lack of skill of the banks' internal auditor affects his ability to detect credit risks in the bank, as their percentage reached (70)%, while the percentage of those who disagreed with that reached (17)%. As for the sample members who did not provide answers, Specific, their percentage reached (13)%.

2. The majority of the sample members agree with the second statement: The lack of interest in training and qualifying the auditor on the part of the banks' senior management reduces the auditor's ability to evaluate bank credit risks, as their percentage reached (71)%, while the percentage of those who did not agree to that reached (14)%. The sample who did not provide specific answers was 15%.

3. The majority of the sample members agree with the third statement: The internal auditor's lack of practical experience reduces his ability to deal with credit risks, as their percentage reached (79)%, while the percentage of those who disagreed with that amounted to (13)%, as for the sample members who did not provide answers. Specific, their percentage reached (8)%.

4. The majority of the sample members agree with the fourth statement: The decrease in skill in applying internal auditing standards in banks affects their ability to deal with credit risks, as their percentage reached (75)%, while the percentage of those who disagreed with that reached (15)%. As for the sample members who did not They gave specific answers, as their percentage reached (10)%.

5. The majority of the sample members agree with the fifth statement: The internal auditor's weak knowledge and familiarity with internal audit procedures reduces his ability to predict credit risks, as their percentage reached (78)%, while the percentage of those who disagreed with this amounted to (8)%. As for the sample members who did not express Specific answers, their percentage reached (14)%.

Table (10)The descriptive statistics of the third hypotheses: The weak level of professional development of the internal auditor limits the ability to measure and determine credit risks in banks.

Items	Mean	Std.diviation	Ranking	Result
The lack of skill of the internal auditor in banks affects his ability to detect credit risks in the bank.	4.02	.490	5	agree
The lack of interest in training and qualifying auditors by senior management in banks	4.09	.570	4	agree

reduces the auditor's ability to evaluate bank credit risks.				
The internal auditor's lack of practical experience reduces his ability to deal with credit risks.	4.24	.360	1	Strongly agree
Low skill in applying internal auditing standards in banks affects their ability to deal with credit risks.	4.10	.700	3	agree
The internal auditor's weak knowledge and familiarity with internal audit procedures reduces his ability to predict credit risks.	4.16	.510	2	agree
General indicator	**4.07**	**0.78**		agree

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

We note from table (10) :

1. The average of the majority of statements that express the statements of the third hypothesis exceeds the hypothesized mean (3). This result indicates that the sample members agree on the majority of statements that express the third hypothesis.

2. The most important statement of the third hypothesis is the statement (The internal auditor's lack of practical experience reduces his ability to deal with credit risks), as the average of the sample members' answers to the statement was (4.24) with a standard deviation of (0.36).

3. The lowest statement in terms of agreement is the statement (The lack of skill of the internal auditor in banks affects his ability to detect credit risks in the bank), where the average of the statement was (4.02) with a standard deviation of (0.49).

4. The average of all statements was (4.07), and this indicates that the sample members agree with the majority of the statements that measure the third hypothesis, with a standard deviation of (0.78), which indicates that the values are centered around their arithmetic mean.

Testing research hypotheses:

Testing the first hypothesis:

The validity of the first hypothesis is tested and proven using linear regression analysis as follows:

Table (11)The result of a simple linear regression analysis of the relationship between the lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor and the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks.

First hypotheses	Correlation factor(R)	R-square (R^2)	Regression coefficient(B)	t-test	p-value	Result

	0.76	0.65	0.77	24.32	0.000	Accepted

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

We note from table (11) :

There is a (very strong) connection between the lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor and the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks. This is evident through the value of the correlation coefficient (R) of (0.76), which is an absolute value that does not determine the form of the relationship between the dependent and independent variables, and by reference to the value of the regression coefficient (B) (0.77), which indicates the existence of a relationship between the lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor and the efficiency Measuring and identifying operational risks in banks. The value of the coefficient of determination (explanatory powers) shows that 65% of the changes occurring in the dependent variable (the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks) are caused by the independent variable (the authority and responsibility of the internal auditor). As is evident from the results of the analysis, there is a statistically significant relationship between the dependent variable (the efficiency Measuring and determining operational risks in banks) and the independent variable (the authority and responsibility of the internal auditor) according to the (t) test at a significance level (5%), where the calculated (t) value reached (24.32) with a moral significance level (0.000), which is a value less than the level The significance is 5%. Therefore, the null hypothesis is rejected and the alternative hypothesis is accepted, which indicates the existence of a statistically significant relationship between the lack of clarity of the authority and responsibility of the internal auditor and the efficiency of measuring and identifying operational risks in banks.

Testing the second hypothesis:

The validity of the second hypothesis is tested and proven using linear regression analysis as follows:

Table(12) The result of a simple linear regression analysis of the relationship between the lack of independence and objectivity of the internal auditor and measuring and determining market risks in banks.

second hypotheses	Correlation factor(R)	R-square(R^2)	Regression coefficient(B)	t-test	p-value	Result
	0.66	0.72	0.66	18.33	0.000	Accepted

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

We note from table (12) :

There is a (strong) connection between the lack of independence and objectivity of the internal auditor and measuring and determining market risks in banks. This is evident through the value of the correlation coefficient (R) of (0.66), which is an absolute value

that does not determine the form of the relationship between the dependent and independent variables, and by reference to the value of the regression coefficient (B) (0.66), which indicates the existence of a relationship between the lack of independence and objectivity of the internal auditor and measuring and determining Market risks in banks. The value of the coefficient of determination (explanatory powers) shows that 72% of the changes occurring in the dependent variable (measuring and determining market risks in banks) are caused by the independent variable (lack of independence and objectivity of the internal auditor). As is evident from the results of the analysis, there is a statistically significant relationship between the dependent variable (measuring... Determining market risks in banks) and the independent variable (lack of independence and objectivity of the internal auditor) according to the "t" test at a significance level of (5%), where the calculated value of "t" reached (18.33) with a significance level of (0.000), which is a value less than the level of The significance is 5%. Therefore, the null hypothesis is rejected and the alternative hypothesis is accepted, which indicates the existence of a statistically significant relationship between the lack of independence and objectivity of the internal auditor and measuring and determining market risks in banks.

Testing the third hypothesis:

The validity of the third hypothesis is tested and proven using linear regression analysis as follows:

Table(13): The result of a simple linear regression analysis of the relationship between the poor level of professional development of the internal auditor limits the ability to measure and determine credit risks in banks.

third hypotheses	Correlation factor(R)	R-square(R^2)	Regression coefficient(B)	t-test	p-value	Result
	0.70	0.82	0.71	20.17	0.000	Accepted

Source: Preparation of the researcher, based on the questionnaire data, 2023.

We note from table (13) :

There is a (strong) correlation between the weak level of professional development of the internal auditor and the ability to measure and determine credit risks in banks. This is evident through the value of the correlation coefficient (R) of (0.70), which is an absolute value that does not determine the form of the relationship between the dependent and independent variables, and by reference to the value of the regression coefficient (B) (0.71), which indicates the existence of a relationship between the weak level of professional development of the internal auditor and the ability To measure and determine credit risks in banks. The value of the coefficient of determination (explanatory powers) shows that 82% of the changes occurring in the dependent variable (the ability to measure and determine credit risks in banks) are caused by the independent variable (weak level of professional development of the internal auditor).

As evidenced by the results of the analysis, there is a statistically significant relationship between the dependent variable. (The ability to measure and determine credit risks in banks) and the independent variable (twice the level of professional development of the internal auditor) according to the (t) test at a significance level (5%), where the calculated (t) value reached (20.17) with a moral significance level (0.000), which is A value less than the level of significance of 5%. Therefore, the null hypothesis is rejected and the alternative hypothesis is accepted, which indicates the existence of a statistically significant relationship between the weak level of professional development of the internal auditor and the ability to measure and determine credit risks in banks.

Conclusion

First: results

Below, the researcher discusses the results reached:

1. The study hypotheses have been proven correct

2. The limited internal audit authority of banks affects their ability to detect operational risks

3. The senior management of banks works to limit the authority of internal audit to access some items of operating costs due to their confidentiality

1. Weak cooperation of bank employees with internal audit reduces access to information that enables them to predict market risks

2. Defining the scope of internal audit work in the field of accounting business reduced its ability to detect market risks to which banks are exposed

3. The internal auditor's weak knowledge and familiarity with internal audit procedures reduces his ability to predict credit risks

4. The lack of interest in seminars and workshops in the field of internal auditing in banks affects the ability of the internal auditor to deal with credit risks

Second: Recommendations

Below, the researcher discusses the recommendations that were reached:

1. Issuing appropriate legislation to enable the Internal Audit Department to carry out its work more broadly.

2. Senior management in banks must support the internal audit units and give them the necessary powers to assume their responsibilities.

3. The necessity of activating all efforts and capabilities, professionally and academically, with the aim of developing the auditing profession.

4. Working to increase disclosure and transparency in banks.

5. The need to adhere to international auditing principles and standards and amend the legislation related to the duties of these bodies. Holding continuous training courses for all administrative levels to familiarize them with the pillars of institutional control. High and their role in risk management.

6. The study recommends the need to pay attention to the issue of risk management and translate it into practice to help add more confidence and reassurance by publishing technology RER is independent of risk management within the published annual report.

Bibiliographie

1. *Ahlam Jaafar Abdel Majid, The role of internal audit in mitigating operational risks by application to the Saudi Sudanese Bank, PhD thesis, Sudan University of Science and Technology, 2017 AD.*
2. *Ahmed Hilmi Jumaa, The Modern Introduction to Auditing, (Amman: Safaa Publishing House, 2000),*
3. *Essam al-Din Muhammad Metwally, Review (1), (Khartoum: Sudan Open University Publications, 2006), p. 26.*
4. *Ibrahim Ihab Nazmi, Auditing based on business risks, modernity and development, (Amman: Arab Society Library, 2000 AD), p. 32.*
5. *Ihab Adeeb Idris, The Impact of Internal Auditing on Risk Management in Banks (Gaza: Islamic University, unpublished doctoral dissertation in accounting, 2013.*
6. *Mahmoud Ahmed Abdel Moneim, Contemporary Trends in Internal Auditing and Its Role in Reducing Audit Risks in Commercial Banks, (Khartoum: Al-Nilein University, unpublished master's thesis in accounting, 2013.*
7. *Muhammad Nour Issa Ahmed, The impact of internal audit on risk management and governance in industrial companies, doctoral thesis, Bakht al-Rida University, 2020.*
8. *Sana Kamel Ali, Determinants of internal audit quality and its role in evaluating risk management in government units in Sudan, doctoral dissertation,Sudan University of Science and Technology, 2022.*
9. *Sana Muhammad Badran, Modern Trends in Reviewing, (Cairo: Without a Publisher, 2000) .*
10. *Saudi Accounting Association, Internal Auditing Course, (Riyadh: Association Publications, 1999),*
11. *Saunders –Cornett, Financial Markets And Institutions, an Introduction to the Risk Management Approach, second edition, McGraw-Hill, pp 535 - 536.*
12. *Tariq Ahmed, Risk Management (Analysis of Issues in the Islamic Financial Industry), Islamic Development Bank, Jeddah, 2003), p. 141.*
13. *www.fibsudan.com/page/6 - 29 /3/2022 – 8:00 m*

The Impact of Political Stability on Economic Growth in Libya

أثر الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في ليبيا

Dr. Hosein A. Elboiashi

Department of Economics, Faculty of Economics, University of Zawia, Al-Zawiya, Libya

Abstract :

The purpose of this paper is to analyse the impact of political instability on Libya's economic development. For the period 1986 to 2017, an autoregressive dependent lagged model (ARDL) was used. The results of this technique show that political instability has hindered Libya's economic development in both the short and long term. Through the results of this paper, the impact of economic policy can be formulated by strengthening policies to overcome political instability in the country. Such a policy would likely involve strengthening cohesion among various political, military, tribal, and regional groups, the absence of which could lead to distrust among them. This distrust may lead to internal instability, accompanied by conflicts and armed conflicts, and raised violence, which will lead to the collapse of Libya's production system, at the end will lead to a decline in Libya's economic growth and development. Likewise, strengthening democracy, and improving social and economic conditions would significantly increase the level of political stability, and help achieve the Sustainable Development Goals (SDGs).

Key words: Political Instability; Economic Growth; Sustainable Development; ARDL Model; Libya.

ملخص:

هذه الورقة تهدف إلى تحليل تأثير عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في ليبيا. للفترة من 1986 إلى 2017، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفترات المتأخر (ARDL). اظهرت نتائج هذه التقنية أن عدم الاستقرار السياسي يعيق بشكل كبير التنمية الاقتصادية في ليبيا على المدى القصير والطويل. من خلال نتائج هذه الورقة يمكن صياغة بعض السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تعزز التخفيف من حدة عدم الاستقرار السياسي في البلاد. من المرجح أن تنطوي مثل هذه السياسات على تعزيز التماسك بين مختلف المجموعات السياسية والعسكرية والقبلية والإقليمية، وهو ما قد يؤدي غيابه إلى انعدام الثقة فيما بينها. وقد يؤدي انعدام الثقة هذا إلى عدم الاستقرار الداخلي، يصاحبه نزاعات وصراعات مسلحة، وزيادة العنف، مما سيؤدي إلى انهيار النظام الإنتاجي في ليبيا، وفي النهاية سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي والتنمية في ليبيا. وبالمثل، فإن تعزيز الديمقراطية، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من شأنها أن تزيد بشكل كبير من مستوى الاستقرار السياسي، والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: عدم الاستقرار السياسي؛ النمو الاقتصادي؛ التنمية المستدامة؛ نموذج ARDL؛ ليبيا.

Introduction

The main objective of economic policy is to improve the living conditions of the population by helping to reduce unemployment, provide employment opportunities and reduce poverty, while economic development and economic well-being or welfare remain the main concerns of economic policymakers (Loots, 1988; Bakaboukila and Hakizimana, 2021).

The United Nations stipulates that developing countries must achieve a target economic growth rate of at least 7% to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs). The World Bank's economic indicators show that the Libyan economy achieved a negative GDP growth of 50.3% in 2011 and a negative growth of 23.9% in 2020, which is not in line with the country's target growth rate expectations and focuses on achieving the United Nations' national sustainable development goals. While the October 2021 World Bank report titled "Libya: Economic Prospects" suggests that the Libyan economy will post positive GDP growth of 31.4% in 2021, this growth is dependent on a positive political start-up process and the President's And parliamentary elections are held in the near future. Reintegration of public institutions, continuation of oil production and stabilization of the security situation. These facts confirm that one of the most important factors that can explain economic development is political instability, as demonstrated in ((Ndokang and Tsambou, 2019 ; Gurgul and Lach, 2013 ; Alesina et al., 1996).

Since Libya became an independent state on December 24, 1951, it has witnessed various periods of political instability resulting from coups and political changes (1969 September regime; 2011 February regime; 2014 two governments and two legislative institutions); constitutional changes (1975 Jamahiriya system; 2012 National Congress elections; 2016 the creation of a presidential council, a state council, and a parliament); unstable social and economic conditions; civil wars; armed conflicts; political and institutional division; the cessation of oil production and export; and the closure of oil ports. All these events of instability were accompanied by a sharp drop in the rate of economic growth. As a result of these conditions, despite its slowness, the economic development achieved in the last few decades has been eroded. This could be one of the most significant factors influencing sustainable development in the country, impeding the Libyan government's efforts to implement the SDGs. Taking these characteristics into account, the hypothesis of an important relationship between growth and political instability can be reinforced in the Libyan case. For these reasons, it is interesting to study the impact of political instability on economic development in Libya. In the economic literature, the impact of political instability on economic development is a controversial topic, both theoretically and empirically. On the theoretical level, although most researchers agree that the effects of political instability on economic development cannot be denied, there are differences regarding the mechanisms of transmission of

political instability to economic development. At this level, two sets of ideas are identified. The first group considers the doubt as the means by which political instability affects economic development (Barro, 1996; Mauro, 1995; Cukierman et al., 1989). On the other hand, the second group asserts that in a state of instability; productive expenditures (investors) that can promote economic development are diverted from their objectives and channelled towards non-productive military expenditures.

At the empirical level, the results are still controversial regarding the effects of political instability on economic development. Some studies indicate a contrary relationship between economic development and political instability (Tabassam et al., 2016), while other studies show an encouraging effect of political instability on economic development (Nadia & Mouna, 2017; Londregan & Poole, 1990).

Due to the low and fluctuating level of the economic development rate in Libya, as we explained above, the lack of agreement between practical studies on the effects of political instability on economic development, and at almost non-existent studies and research examining the relationship between political instability and economic development in Libya. This paper search for an answer to the following question: What is the impact of political instability on Libyan economic development? To this end, the goal of this paper is to analyse the effect of political instability on economic development in Libya, under the hypothesis of political instability has undesirable impact on Libya's economic development.

Political Instability and Economic Development in the Economic Literature

This quarter of the paper focuses on three main points of literature review an ideal, a theoretical, and an empirical review. The conceptual review is casting to review the different delineations that allow for a better understanding of the conception of political instability. Numerous experimenters in the current literature have tried to define political instability, but they have not been suitable to agree on a universal accepted description. According to Fosu (1992), political instability can be defined by conforming to the change in political power through violence and changes in legal forms. Which is understood in three aspects the instability of the leading or the administrative regime, which includes accomplishments that corresponds to social movements similar as strikes; and armed or violent instability, which includes civil war and violent political action (Gupta, 1991; Gouenet, 2009). At the equal time, Alesina (1996), considers political instability to be the tendency to change government, given the unconstitutional variations. Barro (1991) adds that political instability corresponds to the composition of political instigations, including the number of military accomplishments. While the International Country Risk Index (ICRG) considers that political instability includes government stability, internal conflicts, external conflicts, military presence in politics, religious and ethnical pressures, social and profitable conditions, investment profile, corruption, law and order, popular responsibility, and regulatory quality. Along the same lines, Gakpa (2020) explains that political instability is what corresponds to government

instability, internal and external conflicts, and the presence of the military in politics. Barro (1991) asserts that numerous political instigations, including the number of military accomplishments, significantly and negatively affect economic development.

Theoretical perspectives on how political instability affects economic development generally concur that political instability has detrimental consequences on economic development. Differences of opinion still exist, nonetheless, about the ways in which political instability affects economic development. According to this viewpoint, Cervantes and Villasenor (2015) contend that political instability has an impact on economic development through savings, investments, labour market unrest, productivity levels, and monetary and fiscal policies of the government. According to Munoz (2009), political instability has an impact on economic development through three different channels: investment (reduced accumulation of physical and human capital), social and political conflict (reduced productivity due to disruption of repetitive economic activities), and substandard economic policy performance (poor political performance). Baklouti and Boujelbene (2020), on the other hand, show that political instability causes interruptions in productive activity and increases in transaction costs, which may prevent a country from optimizing its true potential, which is required for achieving economic development goals. Bakaboukila and Hakizimana (2021) argue, on the other hand, that the transition to a more democratic political system may be accompanied by political instability manifested in strikes, demonstrations, and unexpected changes in government, all of which have an adverse impact on investment and economic development.

Mixed outcomes have been found in applied research that illustrate how political instability affects economic development. While some have adverse effects, others have favourable ones. In a group of 98 countries, Barro (1991) looks into the connection between political instability and economic development and growth. The number of political conflicts and military takeovers is used in the cross-sectional regression model as a proxy for political instability. The findings of this investigation show that political instability has a major detrimental impact on these countries' economic progress. In addition, Barro and Lee (1994) investigated how political instability affected economic development and growth in 116 economies from 1965 to 1985. They discovered that political instability had a detrimental impact on economic development and growth. Similar to this, Haan and Siermann (1996) examined whether political instability was associated with slower economic development for 96 countries from 1963 to 1988. They came to the conclusion that one of the biggest barriers to investment in Asia and North America is political instability. In a similar vein, Alesina et al. (1996) used a sample of 113 nations, spanning the years 1950–1982. In their study, they measured political instability by the likelihood of governmental change, including non-constitutional reforms (such as coups). Their study's findings suggest that economic development is less pronounced during periods of high political reform propensity than it is at other

times. Aisen and Vega (2011) discovered that a high level of political instability adversely linked with GDP using the propensity for government change as a measure of political instability. They did this by applying the GMM system of dynamic models for the period 1960–2004 in a sample of 169 nations. Their findings showed that political instability hinders the growth of productive components, which has a detrimental impact on the building up of physical and human capital.

Gurgul and Lach (2013) also looked at panel data for ten EAC nations between 1990 and 2009 to examine the connection between political stability and economic development. The researchers used two criteria to characterise political instability: a change in the prime minister (a significant change) and a change in the government. According to the report, political instability is bad for economic growth. Farjallah and Abdelhamid (2017) discovered that political stability by using a set of three political risk indices, democratic accountability, law and order, and ethnic tensions, drawn from the International Country Risk Guide (ICRG) database, and annual data on the Tunisian economy covering the period from 1984 to 2014, have positive effects on economic development. Similarly, Makrem and Faycel (2018) investigated whether political stability was necessary for development in a sample of 79 countries from 1984 to 2008 in order to determine the nature of the relationship between democracy and development, using the dynamic models of GMM system. They discovered that one of the most important factors influencing economic development is political stability. Indeed, in the absence of a stable political environment, the impact of democracy on development is statistically inconsequential.

Gakpa (2020) examines how political instability and foreign direct investment interact to affect economic development in 31 sub-Saharan African nations. Using a panel data model and the triple least squares method for model estimates for the years 1984–2015, an aggregate index of political instability was created using a collection of political risk indicators taken from the International Country Risk Guide (ICRG) database. The model's findings show that political instability has an impact on economic development both directly and indirectly by affecting foreign direct investment. The findings demonstrate that political instability may impede economic development and growth brought on by foreign direct investment. Similar to this, Bakaboukila and Hakizimana (2021) analyse how political instability affects economic development in the Democratic Republic of the Congo. They found that political instability significantly impedes economic development, using an aggregate index of political instability derived from a set of six political risk indices taken from the International Country Risk Guide (ICRG) database and applied the ARDL model for the period from 1986 to 2017. They were able to offer a series of recommendations that improve political stability, which promotes economic development, based on the findings of their study.

In contrary, Ndokang and Tsambou (2019) want to evaluate how the political instability in the Central African Republic has affected Cameroon's economic development and

growth. They achieve this by analysing the effects of political instability on Cameroon's economic growth performance using a Solow Model for Economic Development enhanced by human capital. Using the OLS methodology, the findings revealed that political instability in one country has favourable effects on the economic efficiency of another country by diverting foreign direct investment from one country to another. This effect is dependent upon the degree of integration and economic interdependence between the regional countries themselves.

According to a previous analysis of the economic literature, there is no evidence to support an inverse association between political instability and economic development. There are still differences of opinion regarding how political instability affects economic development and growth. On the empirical side, there is a different relationship, and there are also distinct methodologies and measurement techniques. While some claim the results demonstrate positive impacts, others claim the contrary. Political instability as a concept has also been handled in many ways. We are unaware of any research connecting Libya's political instability with its economic development. The value of this research paper thus lies in the fact that it will significantly contribute to the enrichment of the economic literature by studying and applying ARDL techniques in evaluating the impact of political instability on economic development, in the case of the Libyan economy.

Methodology

The purpose of this paper is to analyse the impact of political instability on economic development in Libya. To achieve this goal, the paper proposed an economic development model based on the model proposed by Farjallah and Abdelhamid (2017), Gakpa (2020) and Bakaboukila and Hakizimana (2021), as following, after adapting it according to the state of the Libyan economy:

$$LGDP_t = \propto_0 + \propto_1 LPOL_t + \propto_2 LCA_t + \propto_3 LGX_t + \propto_4 LGR_t + \propto_5 LEXCH_t + \propto_6 LIFL_t + \varepsilon_t$$

Data Sources and Variables Description

The data used in this paper are temporal data covering the period from 1986 to 2017, according to the availability of data, especially for the political stability index. Adapted from the World Bank's World Development Indicators (WDI) database: gross domestic product (GDP), total exports of goods and services (EX) and total imports of goods and services (IM) for the calculation of the net trade balance (CA=EX-IM), Total Public Expenditures (GX), Total Public Revenues (GR), Consumer Price Index (CPI). While the variable exchange rate of the Libyan dinar against the US dollar (EXCH) was obtained from the International Food and Agriculture Organization (FAOSTAT).

As for the data used to calculate political instability (POL), refer to the International Country Risk Guide (ICRG). The political instability variable used in this paper, as in Gakpa (2020) and Bakaboukila and Hakizimana (2021), is an aggregate variable

obtained by averaging the collection of seven indicators, while Gakpa (2020) and Bakaboukila and Hakizimana (2021) used six Indicators, in order to take into account the peculiarities of the Libyan state, which are the stability of the government, internal conflict, external conflict, military presence in politics, religious tension, ethnic tension, and democratic accountability, provided by the ICRG. This indicator has been ranked numerically from lowest to highest in an ascending manner, and it is interpreted as follows: The closer the indicator is to the highest numerical rank, or greater than one, this indicates a decrease in political instability, and when the indicator value is close to the lowest numeric rank, or close to zero, this indicates a state of strong political instability.

Table 1 presents a summary of the variables used, their expected signal, and sources

Variable name	Acronym	Expected sign as economic theory	Data sources
Gross Domestic production in constant price	GDP	Dependent variable	World bank, World development indicators (WDI)
Political Stability index	POL	Positive	International Country Risk Guide (ICRG)
Net trade balance	CA	Positive	
Total exports from goods & services	EX	----	World bank, World development indicators (WDI)
Total imports from goods & services	IM	-----	World bank, World development indicators (WDI)
Total government expenditure	GX	Positive	World bank, World development indicators (WDI)
Total government revenue	GR	Negative	World bank, World development indicators (WDI)
Exchange rate of Libyan dinner against American dollar in the average of period	EXCH	Negative	United nation of food and agriculture (FAOSTAT)
Consumer price index (2010=100)	CPI	Negative	World bank, World development indicators (WDI)

Table 2 shows that all the study variables do not contain a large dispersion around their mean, as well as the standard deviation of the values of the study variables, which do not exceed one value, except for GDP variable. With regard to the normal distribution of the series of variables used, the descriptive statistics show that all the variables used are distributed normally, according to the (Jarque-Bera) test, except for CA variable, which means that it does not follow the normal distribution. However, based on the law of large numbers, we can assert that all series tend towards a normal distribution with respect to the number of observations (n > 25).

Table 2 presents a summary of the statistical description of the variables used

	LGDP	LPOL	LGX	LGR	LCA	LEXCH	LCPI
Mean	9.703975	1.645197	3.592114	3.638737	4.291435	-0.422834	4.456943
Median	9.286282	1.689459	3.487602	3.687161	4.396971	-0.585741	4.470155
Max.	11.571751	1.903351	5.020335	4.418792	4.870699	0.332048	5.164128
Min.	6.858788	1.070441	2.276135	2.435334	0.000000	-1.270368	3.741312
Std.Dev.	1.288861	0.225198	0.668155	0.544592	0.807677	0.675137	0.381043
Skew.	-0.109163	-1.044069	0.262435	-0.468995	-4.632115	-0.067298	0.099242
Kurt.	1.454337	3.261261	2.914006	2.299644	24.99962	1.192912	2.636252
Jar.-Bera	1.42321	6.273815	0.400753	1.941292	807.2298	4.651886	0.243254
Prob.	0.490857	0.043417	0.818423	0.378838	0.000000	0.097691	0.885479
Sum	494.902701	55.93671	122.1319	123.7170	145.9088	-14.37634	151.5360
Sum Sq. Dev.	83.058111	1.673573	14.73221	9.787158	21.52730	15.04175	4.791389
Obs.	34	34	34	34	34	34	34

Estimation Procedures

In addition to the requirement for a normal distribution of time series, another necessary and mandatory requirement in studies using time series data is the stationarity of data. In fact, an unstationary data series, if not addressed, can lead to biased results (false regression).

In the context of time series, several tests are used to test stationarity (presence or absence of a unit root). These tests include the Modified Dickey Fuller (ADF) and the Philippe-Perron (PP) test, which are the two most common tests used. In this paper, the PP test is used, because there is no significant difference in its results from the ADF test, and the results are summarized in Table 3.

Table 3 presents the PP unit root test results for the variables used

At Level		**UNIT ROOT TEST TABLE (PP)**						
		LGDP	LPOL	LGX	LGR	LCA	LEXCH	LCPI
With Constant	t-Statistic	-4.0111	0.6285	-1.2593	-1.4533	-5.1554	-0.2060	-1.3354
	Prob.	***0.0029***	***0.9892***	***0.6413***	***0.5488***	***0.0001***	***0.9307***	***0.6060***
		***	n0	n0	n0	***	n0	n0

With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4204	-1.5375	2.5602	-2.9488	-5.1869	-2.1267	-1.4874
	Prob.	***0.0601***	***0.8030***	***0.9970***	***0.1575***	***0.0005***	***0.5187***	***0.8209***
		*	n0	n0	n0	***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2428	-0.5044	0.2376	0.0313	-0.4322	-1.0803	3.0326
	Prob.	***0.0882***	***0.8815***	***0.7511***	***0.6881***	***0.5220***	***0.2498***	***0.9992***
		*	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference		d(LGDP)	d(LPOL)	d(LGX)	d(LGR)	d(LCA)	d(LEXCH)	d(LCPI)
With Constant	t-Statistic	-8.0478	-5.5189	-7.9212	-8.1525	-28.1591	-5.3014	-6.0650
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.3381	-5.6369	-7.9503	-8.0840	-27.8288	-5.3269	-6.1886
	Prob.	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0003***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.2489	-4.9687	-7.9013	-8.1373	-27.9699	-5.1205	-4.6865
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***	***	***	***
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant								

From analysing the results of PP test, which presented in Table 3, we note that the LGDP and LCA variables are stable in the level (absence of a unit root) at least according to the PP test, which indicates that they are integrated in the level. By integrating them with the rest of the variables in the first difference, we notice that all variables are stationary and integrated of (I(1)).

Since the time series of the variables showed clear differences in stationarity, including what is stationary in the level, and what is stationary in the first difference, the application of the ARDL autoregressive model test is justified. Compared to other models, the ARDL model has the advantage of being able to estimate the short-term dynamics and long-term effects of combined or even integrated time series. Moreover, it is suitable in the case of small sample series. In the ARDL model, the cointegration test of terms has two steps, the first being the determination of the optimal lag time by the Akaike criterion (AIC) and using the Fisher test.

Graph 1 shows the optimal ARDL model among the first twenty models selected according to Akaike's criterion

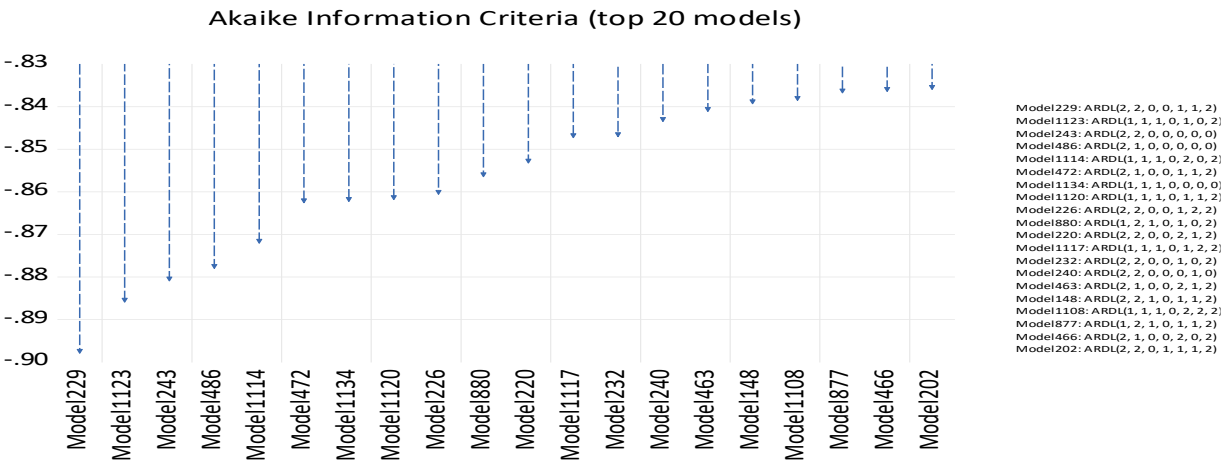

According to the above graph, the ARDL (2, 1, 0,0,1, 2, 2) model is the best among the presented models, which shows the smallest value of AIC, which indicates that this model has less information loss than other models tested.

Table (4) shows the statistical summary of the F-bounds tests for the limits of critical values at the various degrees of significance suggested by Pesaran. The results indicate that the value of the F-statistics, the cointegration test, which is equal to (9.86), is greater than the upper limit of the critical values at different levels of significance, and therefore we reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis of the existence of a cointegration relationship or a long-term equilibrium relationship between the economic development variable and independent variables used in the standard model. This allows us to estimate the short-term dynamic effects of political instability on economic development.

Table (4) presents the results of the F-statistics test and the F-bounds test for the ARDL model

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	9.862292	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

Results Discussion

Before discussing the results of this paper, it is important to ensure the validity of the estimated model. This validity is analysed through the results of various post-assessment tests. The results of the diagnostic tests presented in Table (5) indicate that the series of residuals are distributed normally, as indicated by the (Normality test for Jarque-Bera), as well as the (Breusch-Godfrey) test confirming that there is no serial linear correlation problem for the series of residuals, while the (Arch) test for heteroscedastic test indicates the constancy of residual variance. Also, the Ramsey Reset test for identifying the suitability of the design of the model in terms of the functional form of the proposed model, which indicates that there is no problem of inappropriateness of the functional form of the model, and thus the conditions for applying the ARDL model are fulfilled according to the proposed model to measure the relationship between political instability and economic development, in addition to a number of macroeconomic variables associated with the economic development function according to economic theory.

Table 5 presents a summary of the diagnostic statistical tests of the model

Normality test (Jarque-Bera)	0.879643	Prob.	0.644151	
Serial Correlation LM test (Breusch-Godfrey)	F-statistic	0.800641	Prob. F (2,15)	0.4673
	Obs*R-squared	3.086571	Prob. Chi-Square (2)	0.2137
Heteroscedasticity Test: ARCH	F-statistic	1.590557	Prob. F (2,27)	0.2223
	Obs*R-squared	3.162025	Prob. Chi-Square (1)	0.2058
Ramsey Reset Test	t-statistics	4.873974	Prob. df (16)	0.0024
	F-statistics	12.16525	Prob. df (1, 16)	0.0024

Model Results in the Short Run:

The results presented in Table (6) indicate that the independent variables can explain about 82% of the changes that occur in economic development. The results also indicate that the error correction coefficient (CointEq (-1)) is statistically significant, with a significant degree of up to 1%, and has a negative sign. This result confirms the existence of an equilibrium relationship from the short term to the long term at a rate of convergence of about 36% annually, which was confirmed by the statistical F-bounds

tests. All the estimated short-term parameters were statistically significant, with a significance level of 1%.

In short, all the different tests show that the model is of high quality, and therefore the results that come out can be discussed. The analysis of the results in Table (6) highlights a key lesson: political instability impedes economic development in Libya. This statement is justified by the fact that the coefficient associated with the indicator of the variable POL in the first difference is positive and significant at the 1% level, and at 10% in the lagged one period. This indicates that an increase in the political stability index by 1% is accompanied by an improvement in economic development by about 0.69 and 0.53 points in the level and the lagged one period, respectively, ceteris paribus, in the short run. This can be explained by the fact that the impact of improvement in political stability can be noticed directly in the same period on economic development in Libya, and does not need a long time to be noticed.

Table (6) presents the short-term results of estimating the ARDL model

ECM Regression				
Dependent Variable: D(LGDP)		Selected Model: ARDL (2,2,0,0,1,1,2)		
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 1986 2017		Included observations: 33		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.236121	0.086230	-2.738270	0.0140
D(LPOL)	0.691874	0.215553	3.209768	0.0068
D(LPOL(-1))	0.532306	0.287713	1.850127	0.0818
D(LCA)	0.038055	0.037573	1.012826	0.3253
D(LEXCH)	-0.346736	0.146451	-2.367591	0.0300
D(LCPI)	-0.353413	0.486472	-0.726483	0.4774
D(LCPI(-1))	-1.489844	0.446416	-3.337344	0.0039
CointEq(-1)	-0.364370	0.034524	-10.55395	0.0000
R-squared	0.858783	Mean dependent var		0.050580
Adjusted R-squared	0.817595	S.D. dependent var		0.261379

Model Results in the Long Run:

Table (7) shows the parameters of estimating the ARDL model in the long run for the independent variables. All estimated variables carried the expected sign, and had significant statistical significance up to a significant degree of 1%, except for the variable of government spending (LGX) and the variable of the consumer price index (LCPI). which were significant with a degree of 10%. Table (6) shows that the coefficient of the political stability variable (POL), the subject of this paper, was as expected. An increase in the improvement in the political stability index by 1% will lead, ceteris paribus, to an increase in the economic development rate by 165%.

Table (7) presents the long-term results of estimating the ARDL model

Levels Equation				
Dependent Variable: LGDP		Selected Model: ARDL (2,2,0,0,1,1,2)		
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Sample: 1986 2017		Included observations: 33		
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOL	1.652894	0.465703	3.549245	0.0021
LGX	1.544658	0.771427	2.002340	0.0615
LGR	-0.825656	0.166705	-4.952784	0.0003
LCA	0.691874	0.215553	3.209768	0.0068
LEXCH	-1.943168	0.353047	-5.503985	0.0000
LCPI	-1.547351	0.848774	-1.823042	0.0859
C	-7.680879	2.242411	-3.425277	0.0032

In general, the results of the estimation of the economic development model in Libya, whether in the short or long term, indicate the relative importance of the variable of political stability in explaining the changes that occur in economic development, and thus the ability of the Libyan economy to meet the needs and requirements of achieving real economic development, and SDG goals.

Conclusion and Implications for Economic Policies

The aim of this paper was to analyse the effects of political instability on economic development in Libya. The paper applied Autoregressive Model (ARDL), with annual data covering the period from 1986 to 2017, taken from the World Development Indicators (WDI), and Food and Agriculture Organization (FAOSTAT) database of macroeconomic variables and from the International Country Risk Index (ICRG) for the variable used in constructing the political instability index. The results of ARDL model showed that political instability has a significant negative impact on economic development in Libya, which delays achieving real economic development, and SDG goals.

In light of this result, the effective economic policies can be formulated by strengthening measures to reduce political instability in Libya. Such measures could include strengthening cohesion between the various political, military, tribal, and regional groups, the absence of this cohesion may lead to mistrust among them. This mistrust could lead to internal unrest, accompanied by conflicts and armed conflicts, and an increase in violence, which would result in the collapse of the productive system, and thus lead to a decline in economic development in Libya. Similarly, strengthening democracy and improving social and economic conditions would greatly reduce the level of instability.

Since there is no internationally agreed concept or definition that reflects political instability, rather it is a set of indicators provided by the ICRG, which may not provide

sufficient information on the transmission mechanisms or reflection of those indicators on economic development. These used indicators can somehow limit the results obtained in this paper, especially in the case of Libya, despite the attempt to adapt the development model used in line with the Libyan case.

Bibiliographie

1. *Aisen, A., & Veiga, F. J. (2011). How Does Political Instability Affect Economic Growth (Vol. 2011)? IMF Working Papers, International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781455211906.001.*
2. *Alesina, A., Ozler, S., Roubini, N., & Swagel, P. (1996). Political Instability and Economic Growth. Journal of Economic Growth, 1, 189-211. https://doi.org/10.1007/BF00138862.*
3. *Bakaboukila, E., & Hakizimana, J. (2021). Effects of Political Instability on Economic Growth in the Republic of Congo. Modern Economy,12, 1896-1912. https://doi.org/10.4236/me.2021.1212099.*
4. *Baklouti, N., & Boujelbene, Y. (2020). An Econometric Study of the Role of the Political Stability on the Relationship between Democracy and Economic Growth. Panoeconomicus, 67, 187-206. https://doi.org/10.2298/PAN170308015B.*
5. *Barro, R. (1991). Economic Growth in a Cross-Section of Countries. Quarterly Journal of Economics, 106, 407-443. https://doi.org/10.2307/2937943.*
6. *Barro, R. (1996). Democracy and Growth. Journal of Economic Growth, 1, 1-27. https://doi.org/10.1007/BF00163340.*
7. *Barro, R., & Lee, J. (1994, September 29). Dataset for a Panel of 138 Countries (Vol. 138). https://www.nber.org/pub/barro.lee/readme.txt.*
8. *Cervantes, R., & Villasenor, J. (2015). Political Stability and Economic Growth: Some Considerations. Journal of Public Governance and Policy: Latin American Review, 1, 77-100.*
9. *Cukierman, A., Edwards, S., & Tabellini, G. (1989). Seigniorage and Political Instability. Working Paper No. w3199, National Bureau of Economic Research. https://doi.org/10.3386/w3199.*
10. *Farjallah, N., & Abdelhamid, M. (2017). Effect of the instability of political institutions on economic growth in Tunisia: An approach by the ARDL model. International Journal of Economics & Strategic Management of Business Process (ESMB), 8, 148-157.*
11. *Fosu, A. K. (1992). Political Instability and Economic Growth: Evidence from Sub-Saharan Africa. Economic Development and Cultural Change, 40, 829-841. https://doi.org/10.1086/451979.*
12. *Gakpa, L., L. (2020). Political Instability, FDI and Economic Growth Effects in Sub-Saharan African Countries: A Dynamic Simultaneous Equation Model. African Economic Research Consortium. AERC Research Paper 372.*
13. *Gouenet, M.-R. (2009). Socio-political instability and level of private investment: An empirical assessment of the case of Cameroon. CAHIER DU CEDIMES, 3, 37-50.*
14. *Gupta, D. K. (1991). On the Methodology of Constructing a Composite Indicator for Political Instability: A Cross-National Study. In R. Frantz, H. Singh, & J. Gerber (Eds.), Handbook of Behavioural Economics (Vol. 2A, pp. 151-178). JAI Press Inc.*
15. *Gurgul, H., & Lach, Ł. (2013). Political Instability and Economic Growth: Evidence from Two Decades of Transition in CEE. Communist and Post-Communist Studies, 46, 189-202. https://doi.org/10.1016/j.postcomstud.2013.03.008.*

16. *Haan, J., & Siermann, C. L. J. (1996). Political Instability, Freedom and Economic Growth: Some Further Evidence. Economic Development and Cultural Change, 44, 339-350. https://doi.org/10.1086/452217.*
17. *Londregan, J. B., & Poole, K. T. (1990). Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power. World Politics, 42, 151-183. https://doi.org/10.2307/2010462.*
18. *Loots, E. (1998). Job Creation and Economic Growth. South African Journal of Economics, 66, 319-336. https://doi.org/10.1111/j.1813-6982.1998.tb01256.x.*
19. *Mauro, P. (1995). Corruption and Growth. Quarterly Journal of Economics, 110, 681-712. https://doi.org/10.2307/2946696.*
20. *Muñoz, R. (2009). Political Instability and Economic Growth: The Case of Venezuela (1983-2000). Documentos de Trabajo. http://www.redeconomia.org.ve/redeconomia/admin_redeconomia/uploads/general/pub89 20091014.33.pdf.*
21. *Nadia, F., & Mouana, A. (2017). Effect of the instability of political institutions on economic growth in Tunisia: An approach by the ARDL model. International Journal of Economics et Strategic Management of Business Process (ESMB), 8, 148-157.*
22. *Ndokang, L., & Tsambou, A. D. (2019). Political instability in the Central African Republic (CAR) and growth performance of the Cameroonian economy. Les Cahiers du CEDIMES, 13, 9-28.*
23. *Pesaran, M. H., & Smith, R. (1995). Estimating Long-Run Relationships from Dynamic Heterogeneous Panels. Journal of econometrics, 68, 79-113. https://doi.org/10.1016/0304-4076(94)01644-F.*
24. *Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289-326. https://doi.org/10.1002/jae.616.*
25. *Romer, P. (1986). Increasing Returns and Long-Run Growth. Journal of Political Economy, 94, 1002-1037. https://doi.org/10.1086/261420.*
26. *Solow, R. M., (1957). Technical Change and the Aggregate Production Function. Revue of Economics and Statistics, 39, 312-320. https://doi.org/10.2307/1926047.*
27. *Tabassam, A. H., Hashmi, S. H., & Rehman, F. U. (2016). Nexus between Political Instability and Economic Growth in Pakistan. Procedia-Social and Behavioural Sciences, 230, 325-334. https://doi.org/10.1016/j.sbspro.2016.09.041ub892009101433.pdf.*

L'école publique tunisienne en pleine vague de privatisation

المدرسة العمومية التونسية في ضل موجة الخصخصة

Zaibi Samira

Docteur en sociologie et directrice d'un établissement éducatif public- Ministère de l'éducation, Tunisie

Résumé :

En adoptant une démarche historique comparative, cette étude qualitative essaie de suivre les pas de la privatisation de l'enseignement en Tunisie. En s'appuyant sur l'analyse des mesures concrètes et des faits historiques, l'article conclut que la crise de l'enseignement public en Tunisie reste l'expression d'une crise politique multidimensionnelle. D'ailleurs, à l'absence d'un consensus sur un projet sociétale autour duquel se nouent les réformes éducatives, les mesures et réformes adoptées ont encouragé l'épanouissement du secteur privé au détriment de l'enseignement public qui n'est plus unifiant ni gratuit.

Les mots clés :

Mots clés : l'école publique, la privatisation, le néolibéralisme, les inégalités des chances, la mixité sociale.

ملخص:

تحاول هذه الدراسة النوعية باعتماد المنهج التاريخي المقارن تتبع خطوات خصخصة التعليم في تونس. يحلل المقال بعض الإجراءات المتخذة في هذا المجال كما يركز على الأحداث التاريخية، ليستخلص أن أزمة التعليم العمومي في تونس تظل تعبيرا عن أزمة سياسية متعددة الأبعاد إذ في ظل غياب التوافق على مشروع مجتمعي تقوم عليه الإصلاحات التعليمية، شجعت مجمل الإجراءات والإصلاحات المعتمدة على إزدهار القطاع الخاص على حساب التعليم العمومي الذي لم يعد موحدا ولا مجانيا

الكلمات المفتاحية: المدرسة العمومية، الخصخصة، الليبرالية الجديدة، تفاوت الفرص، التنوع الاجتماعي.

Introduction

Le système éducatif de l'indépendance a essayé de garantir un enseignement gratuit et unifié pour tous les tunisiens. Il a donné des chances de promotion sociales aux élèves issus des couches faibles de la société et a maintenu de cette manière la mixité sociale dans les milieux éducatifs. Depuis des décennies, ce système souffre d'une crise qui s'aggrave par des mesures et réformes aléatoires à l'absence d'une vraie volonté de maintenir un enseignement public et de qualité pour tous les citoyens. Dans cette étude qualitative s'appuyant sur une démarche historique, on vise à suivre les traces de la privatisation implicite par la pénétration de la logique néolibérale à l'intérieur de l'institution et explicite par l'épanouissement du secteur privé dans tous les niveaux préscolaires, primaire, secondaire et aussi universitaire. L'article prend l'exemple de deux mesures précises la création de l'office des œuvres scolaires et les décrets organisant la pratique des cours particuliers et analyse leur effet sur l'ambiance scolaire pour vérifier l'hypothèse supposant que les réformes et mesures menées continuent à aggraver la crise de l'enseignement public.

1-Le déclin des institutions gratuites de socialisation

La pensée néolibérale a bénéficié des travaux de l'économiste américain Kenneth Arrow, le français Gérard Debreu, Gary Becker, Friedrich Hayek et Milton Friedman. En s'appuyant sur les industriels et les financiers, elle a plié les médias pour diffuser la logique du marché. Dans son livre Anthropologie économique Pierre Bourdieu explicite la chaine de formation de cette idéologie fondée par les économistes et propagée par les banquiers, les directeurs et les journalistes (Bourdieu, 2017, p. 145)[1].

Sur le plan politique, la pensée néolibérale a été fortement adoptée par Ronald Reagan (40ème président des Etats unis), Margaret Thatcher (Premier ministre du Royaume Uni du 04-05-1979 au 28-11-1990), François Hollande (président de la république du 15-05-2012 au 14-mai 2017) et Emmanuel Macron (président de la république depuis 2017) en France. Ce nouveau régime s'épanouit à l'absence des grandes théories comme la lutte des classes et la dialectique de l'esprit. Il a bénéficié des critiques adressées au système classique de valeurs de fraternité et de solidarité comme il a attaqué les cultures locales en instaurant un modèle culturel standard basé sur la négligence, la paresse, le mépris des travaux manuels. Dans ce contexte, les valeurs universelles sont favorisées et mises en valeurs. La citoyenneté prend le sens d'inculquer les mêmes comportements vers l'uniformisation et la mondialisation des services en rapport avec un marché mondial sans limites où tout se vend, le temps, l'effort, la santé, la vie, les connaissances et même l'espoir et l'illusion. Les institutions de socialisation telles la famille et l'école sont mises en question et les rôles des parents et des instituteurs sont ridiculisés.

La vision néolibérale qui encourage un libre jeu de commerce, trouve les écarts entre les membres de la société naturels, l'idée de les réduire est alors secondaire. En effet,

1 Bourdieu, P. (2017). Anthropologie économique, cours au collège de France (1992-1993). Paris : Seuil.

elle crée un individu isolé, déraciné, démuni, sans repères et passif face à un marché énorme. De nouveaux domaines qui étaient loin de la loi du marché se plient enfin à la logique néolibérale. En effet, la privatisation des services qui étaient garantis par l'Etat comme les transports en commun, la poste, la santé et l'enseignement témoigne de la trace néolibérale. L'individu, selon cette optique, est un capital humain entrepreneur de son propre projet. Il est appelé à acquérir des compétences, à innover, à travailler et à capitaliser afin de s'adapter à la logique de l'économie du marché et de la concurrence (Juignet, 2020)[1].

2-Le néolibéralisme et l'enseignement :

Les politiques éducatives, basées sur l'utilitarisme des diplômes et la responsabilité individuelle face à la réussite ou à l'échec, sont souvent inspirées de la logique des entreprises et du marché. Les évaluations internationales des systèmes éducatifs mettent l'établissement local dans un contexte mondial de comparaison et de concurrence. Elles dévoilent ses problèmes et l'affaiblit en diffusant les classements qui négligent les spécificités locales. Ces évaluations s'attachent à une objectivité formelle et suscitent des doutes sur les enjeux latents qui les mobilisent.

L'évaluation des établissements scolaires est une pratique récente. Elle tend à mesurer l'efficacité et la rentabilité d'un secteur considéré, au sens marchand du mot, non rentable même s'il rend service à la majorité des membres de la société. Selon cette vision, l'école qui reste loin de la logique de la compétition et du gain devient une véritable charge pour l'Etat. Avec l'apparition de la pensée néolibérale, la logique économique influence les politiques éducatives et la mission de l'école n'est plus de rendre des services sociaux comme la promotion sociale des couches moins favorisées mais elle est évaluée selon d'autres critères comme les taux de réussite, la logique de la compétition et les notions de projet et efficacité.

Les évaluations internationales dans le domaine éducatif telles TIMSS, PISA, PIRLS et MLA négligent, en général, l'évaluation de l'oral, de l'expression écrite et des compétences de vie. Elles s'intéressent surtout aux mathématiques et marginalisent l'importance des situations concrètes dans lesquelles se déroule l'enseignement. En ignorant les influences des cultures locales sur l'institution éducative et la variété des contextes historiques et socioéconomiques des systèmes éducatifs comparés, ces évaluations renforcent les préjugés et contribuent à aggraver les inégalités, même si, dans le cas de PISA, l'équité parait prise en considération par ses concepteurs.

La pensée éducative néolibérale considère l'élève responsable de ses résultats et maître de son apprentissage. Dans le cas où il serait insatisfait ou perçu comme ayant des difficultés, il n'est pas considéré comme un enfant ayant besoin d'aide et d'encadrement mais plutôt comme un client qui doit acheter un service meilleur. (Belfield & Levin,

1 Juignet, P. (2020). Néolibéralisme. De l'idéologie néolibérale à la pratique du gouvernement. Philosophie, Sciences et Société. Consulté le 11 juin 2023, sur https://philosciences.com/151.

2003, pp. 29-30)[1] Cette vision s'appuie sur deux principes qui sont l'individualisation des résultats et l'irresponsabilité du système.

En Tunisie, dans le projet de réforme de 2016, on a encouragé l'ouverture des établissements scolaires sur la concurrence dans le but de les rendre plus rentables (FTDES, Rapport du mois d'avril , 2018, p. 3)[2]. Les termes de rentabilité, d'efficacité et de partenariat sont souvent employés dans les projets de réforme éducative afin de rendre les projets de privatisation plus acceptable dans l'opinion publique. (Belfield & Levin, 2003, p. 147)[3] A L'intérieur des institutions, les choix pédagogiques semblent favoriser les valeurs néolibérales. Dans ce cas, l'exemple de la notion du projet parait expressif. Elle s'impose dans la pédagogie bien qu'elle soit l'invention du champ économique. Cette notion est née dans le monde industriel dans lequel l'ingénieur possède une place centrale dans la conception des projets et le travailleur est appelé, non seulement à exécuter des gestes professionnels précis, mais en plus à être souple, ouvert et intégré dans le but de pouvoir s'adapter à une réalité mouvante.

La tendance à la privatisation de l'enseignement devient de plus en plus forte presque dans le monde entier à cause des interventions des organismes internationaux d'aide comme la banque mondiale qui a encouragé, au Salvador, par exemple la contribution des banques privées au financement des bourses d'études, en Indonésie, la banque mondiale a prêté assistance afin d'intégrer l'esprit du marché et la concurrence entre les établissements scolaires des deux secteurs : privé et public, au Mali, pour que le secteur privé participe à des programmes de formation, à la république dominicaine, afin d'améliorer la présence des services privés dans le secteur éducatif public.

L'intervention des organismes d'aide internationale se traduit dans la diminution des crédits alloués à l'enseignement public ce qui influence les politiques éducatives en faveur du secteur privé et empêche ou retarde la réforme de l'école publique.

3-La croissance du secteur privé : un phénomène mondial

L'épanouissement du secteur privé est un phénomène mondial. D'ailleurs, il est encouragé par les grandes puissances politiques ainsi que les organismes monétaires internationaux, aux Etats Unis, l'Etat contribue au financement du secteur privé. En république de Corée, les cours particuliers constituent une forme de privatisation très courante. Afin de lancer le secteur privé, l'Etat pourrait financer les établissements privés, accorder des bourses aux élèves ou des bons d'études, autoriser la création d'écoles sous contrat ou/et permettre des contrats de sous traitance de services au secteur privé.

1 Belfield, C. R., & Levin, H. M. (2003). La privatisation de l'éducation causes, effets et conséquences pour la planification. Institut international de planification de l'éducation, UNESCO.pp29-30

2 FTDES. (2018). Rapport du mois d'avril. Observatoire Social Tunisien.

3Belfield & Levin, La privatisation de l'éducation .2003, p. 147

Le contrôle du secteur privé se fait par les parents qui contribuent au financement de l'établissement. Mais l'Etat possède toujours ses organismes de contrôle et d'évaluation. En Angleterre et au pays de Galles, l'inspection revient à un organisme public. Au Danemark, chaque établissement scolaire est tenu de rendre compte à l'Etat de son déroulement.

La liberté de choix, très appréciée dans la pensée néolibérale, est perçue comme valeur en soi. Les défenseurs de cette vision s'appuient sur la philosophie des droits de l'homme et trouvent des justifications dans les sociétés où coexistent différentes religions, divers groupes culturels et plusieurs langues. La question qui se pose, dans ce contexte, tourne autour des limites entre liberté de choix et discrimination puisque la liberté non contrôlée donne des faveurs aux catégories aisées et pourrait de cette manière susciter les sentiments d'intolérance.

La logique du marché et du profit a envahi tous les secteurs même celui de l'éducation. Dans l'intention de rendre ce secteur productif et plus efficace, plusieurs accords et conventions sont signés entre la Tunisie et les chefs d'Etats membres de l'union du Maghreb arabe entre les années 1991et 1994. Dans le même contexte, la Tunisie a signé l'été de 1995 un accord d'association avec l'Union Européenne. Romano Prodi, président de la commission européenne et Fethi Merdassi le ministre de la coopération internationale et de l'investissement extérieur ont signé à Tunis un projet pour la période 2000-2002 bénéficiant de 40 millions euros afin de développer l'efficacité du système éducatif (De Bouttemont, 2002)[1].

L'Internationale de l'Education dans son congrès de Porto Alegre au Brésil en 2004 a insisté sur l'idée que l'éducation n'était pas une marchandise et qu'elle ne devait pas être privatisée. Dans le même contexte, Fred Van Leeuwen, secrétaire général de l'Internationale de l'Education dit dans l'avant-propos du rapport du 5ème congrès de juillet 2007 *« Nous avons en particulier relevé les dangers de la commercialisation de l'éducation par l'intermédiaire de l'accord général sur le commerce et les services (GATS, AGCS), et avons exigé que l'éducation, la recherche et d'autres services sociaux soient exclus du GATS ainsi que d'autres accords commerciaux similaires. »* (Ball & Youdell, 2007, p. 4)[2].

Depuis la fin du dernier siècle, des organismes multilatéraux, des centres de recherches, des fondations, des entreprises privées, des lobbies, des promoteurs et des banques poussent directement ou indirectement à la privatisation de l'enseignement. Il devient en effet l'enjeu de la banque mondiale dans les prêts accordés aux pays sous – développés.

Les trajectoires de privatisation varient d'un pays à un autre mais se rencontrent dans le fait de réduire le rôle étatique dans les services publics. Il s'agit de la réduction du

1 De Bouttemont, C. (2002). Le système éducatif tunisien. Revue internationale d'éducation de sèvres, pp. 129-136.

2 Ball, S. J., & Youdell, D. (2007). Rapport : La privatisation déguisée dans le secteur éducatif public. 5ème congrès mondial de l'Internationale de l''Education, Institute of Education, University of London. P4.

contrôle central. L'Etat guide à distance et instaure la micro-gestion. C'est le déclin relatif de l'Etat –Nation en faveur d'un nouveau management public qui favorise les résultats et les performances, affaiblit la centralisation de l'autorité et accentue la concurrence.

Le management public se base sur les contrats, les performances et les résultats ce qui provoque logiquement la réduction de la masse salariale et le déclin des négociations collectives ce qui menace réellement le mouvement syndical dans le secteur de l'enseignement. En poussant vers la privatisation, le gouvernement voudrait atteindre deux objectifs ; alléger le coût des services publics et se débarrasser des syndicats dans l'enseignement public ce qui pourrait expliquer les tensions entre le gouvernement et les syndicats du supérieur et du secondaire en Tunisie ces dernières années. (FTDES, Rapport de janvier , 2019)[1]

La privatisation est un terme général qui s'applique à une multitude de politiques et de programmes éducatifs différents au sens large ; la privatisation désigne le transfert, à des personnes ou organismes privés, d'activités, d'actifs et de responsabilités relevant d'institutions et d'organisations gouvernementales, publiques. Bien souvent aussi, la privatisation est assimilée à une libéralisation, où les agents sont libérés des réglementations gouvernementales ou à une marchéisation dans laquelle de nouveaux marchés sont créés pour remplacer des services publics ou des systèmes de répartition des ressources publiques.

Dans le domaine de l'enseignement, deux types de privatisation sont aperçues. La privatisation à l'intérieur du secteur public appelée la privatisation endogène et celle qui signifie l'intégration des services du secteur privé, appelée la privatisation exogène. La privatisation endogène consiste à intégrer dans l'enseignement public des pratiques dans l'apprentissage, l'administration ou autre connues dans le secteur privé afin de rapprocher l'école publique de la logique du secteur privé. Ce rapprochement se passe sous forme de réforme. (Ball & Youdell, 2007, pp. 8-9)[2]

La privatisation exogène signifie l'ouverture de l'école sur l'intervention du secteur privé en lui libérant certains services comme le transport et la restauration. La pratique des contrats de sous-traitance est ancienne dans le secteur public mais essentiellement dans des services secondaires. Pourtant, depuis les années quatre-vingt-dix, le recours à ces contrats s'est accéléré au point d'englober en plus du transport scolaire, les services du nettoyage, du repas, de l'entretien, du matériel informatique, de la connectivité et de l'assistance technique. Dans d'autres cas, on trouve les services de ressources humaines, les études comparatives et la supervision des performances.

Les écoles demandent d'une manière croissante les services des consultants ou des entreprises privées qui ont tendance à exporter leurs compétences vers un marché

1 FTDES. (2019). Rapport de janvier. Observatoire Social Tunisien.

2 Ball, S. J., & Youdell, D. (2007). Rapport : La privatisation déguisée dans le secteur éducatif public, pp8-9.

mondial ce qui aboutit à la globalisation des services éducatifs et en parallèle au changement des valeurs dans le monde de l'éducation.

Malgré les contraintes économiques et les conséquences néfastes de la crise de 2008, la privatisation s'accélère. Elle n'est pas seulement un choix économique mais elle traduit une nouvelle conception qui cherche à assouplir, à alléger ou supprimer le contrôle de l'Etat afin de faciliter et permettre la participation du secteur privé dans le domaine de l'éducation publique. L'Etat n'est pas éloigné mais il fait partie du jeu ce qui renvoie à dévoiler les enjeux des projets et mesures présentés comme réformistes.

Le cas de l'enseignement supérieur en Tunisie justifie l'idée qui considère que l'Etat est un acteur impliqué dans le processus de la privatisation et que cette tendance a des significations politiques énormes. En fait, à partir d'octobre 2001 plus que vingt établissements supérieurs ont été créés après la loi du 25juillet 2005. Le phénomène touche à plusieurs autres pays arabes comme la Syrie et l'Egypte. Il s'agit du déclin de l'ère de la massification de l'enseignement supérieur et la fondation de l'ère de sa commercialisation dans un contexte de réformes favorables à la privatisation des entreprises publiques.

4-En Tunisie : L'école publique se plie par la logique du marché

La réforme de 1958 a adopté le droit à l'enseignement pour tout enfant à partir de six ans (loi de 1958 article 2) en continuité avec la déclaration universelle des droits de l'homme dans l'article 26 affirmant que « toute personne a droit à l'éducation. L'éducation doit être gratuite au moins en ce qui concerne l'enseignement élémentaire et fondamental. » Cette réforme a défendu l'enseignement public qui vise à l'époque l'unification de tous les coins du pays.

Le budget étatique croissant mis en faveur d'une éducation gratuite pour tous a atteint 32% en 1976. L'école publique était longtemps considérée comme moteur d'un changement sociétal voulu. Elle a favorisé la mixité sociale, régionale et culturelle des tunisiens. Un tel état historique a permis l'amélioration des conditions de vie des gens surtout que la réforme éducative a été précédée par l'interdiction de la polygamie, l'accès des filles à l'instruction, l'apparition de la famille conjugale et l'amélioration de la santé publique : tous ces changements ensemble ont permis la participation des femmes dans la vie économique en dehors du foyer et ont permis de forger la spécificité tunisienne par rapport aux autres pays arabes dont la mixité est parmi les gains les plus importants. L'école publique était chargée de fournir les mêmes services et les mêmes chances de réussite et d'échec pour tous les élèves. La mission n'était pas facile vue les contraintes économiques et socioculturelles qui continuaient à favoriser le garçon et à obliger souvent la fille à quitter l'école pour faire les travaux ménagers ou aider la famille dans l'agriculture ou l'artisanat ou tout simplement pour faire plaisir à un parent qui refusait l'instruction des filles.

Dès le début, le projet de l'école publique a rencontré plusieurs obstacles. Il a été l'objet de plusieurs critiques surtout en ce qui concerne les taux faibles de réussite, la faiblesse

du niveau, l'inadéquation entre instruction et offre d'emploi. D'ailleurs, le 17 janvier 1967, Bourguiba a recommandé de créer une sous-commission de l'enseignement qui, réunie le 31 janvier 1967 avait pour mission de proposer les moyens permettant d'augmenter la rentabilité de l'enseignement (Sraieb, 1974, p. 249)[1]. Bourguiba a déclaré, en1965, que le système éducatif tunisien se préparait à des réformes. « *Notre système se prête aux réajustements nécessaires et aux réadaptations que l'évolution de notre pays pourrait commander.* » (Bourguiba, 1978, p. 49)[2].

L'enseignement primaire au milieu des années 70 rejetait 90 000 abondants et le cycle secondaire 30.000. L'ancien ministre, Mansour Moalla considérait le budget étatique alloué à l'école publique comme des gaspillages qui « *créent l'échec, la frustration, la révolte dans les lycées et les collèges et à l'université, le chômage et la misère.* (Moalla, 2011, p. 436)[3] » Le souci d'alléger la « charge » de l'éducation publique demeure la raison implicite de plusieurs mesures et réformes en Tunisie depuis les années soixante-dix. En parallèle, le secteur privé s'élargit en bénéficiant du cadre du secteur public. Ainsi, les enseignants, les directeurs et les inspecteurs retraités sont parmi les acteurs les plus actifs dans ce secteur. (Hssin, 2023, p. 4)[4]

En Tunisie comme au Maroc le secteur privé reste incapable de concurrencer le secteur public bien qu'il soit soutenu par les autorités politiques. Au Maroc, la charte de l'éducation promulguée en 1999 prévoyait que ce secteur prendrait en charge le $\frac{1}{5}$ des effectifs dans quelques années. Mais en réalité 47% des écoles privées se trouvent sur la côte atlantique, sur l'axe Kenitra Casablanca. Le secteur privé reste incapable de concurrencer le secteur public puisqu'il ne se motive que pour des raisons matérielles ce qui l'empêche, de se trouver dans les zones de faibles effectifs.

Si la Tunisie encourage le secteur privé et tend à alléger « la charge » du secteur public, elle choisit le mauvais exemple dans les politiques éducatives, celui des anglais, des allemands, des américains, des canadiens et des français qui ont fui avec des manières et des degrés différents, l'école publique à la recherche d'une éducation meilleure. Mais leurs résultats dans les évaluations internationales restent inférieurs par rapport à d'autres pays comme la Finlande qui a choisi d'investir dans les catégories d'élèves les moins favorisés.

5-L'éducation préscolaire : un secteur privé depuis longtemps

L'éducation des petits enfants était une ancienne préoccupation en Tunisie où les écoles coraniques ouvraient depuis le 9ème siècle avec l'enracinement de la culture arabo-musulmane. Le but de ces écoles était essentiellement de faire apprendre aux petits le

1 Sraieb, N. (1974). Colonisation, décolonisation et enseignement. Publications de l'institut national des sciences d'éducation, p 249.

2 Bourguiba, H. (1978). Discours. Publications du secrétariat d'Etat à l'Information.

3 Moalla, M. (2011). De l'indépendance à la révolution, Système politique et développement économique en Tunisie. Tunis. Sud 'Edition, 436.

4 Hssin, M. (2023). Dépenses de la société consacrées à l'enseignement entre l'illusion de la gratuité et l'épuisement financier des familles (en arabe). Rapport du forum tunisien des droits économiques et sociales. FTDES. Septembre 2023, p 4.

coran, le hadith et des préliminaires de l'arabe, nouvelle langue à l'époque. Jusqu'à l'indépendance, le nombre des crèches, garderies, et écoles maternelles était très limité. Ces espaces étaient organisés par les décrets beylicaux du janvier 1920 et mars 1934 et peu fréquentés par les tunisiens. En 1969, on les a supprimés par un décret concernant les jardins d'enfants.

L'éducation préscolaire en Tunisie se fait dans des lieux différents et s'adresse aux enfants de 3 à 6ans. Les crèches accueillent les enfants de moins de 3ans et se trouvent surtout dans les villes où les femmes exercent un travail hors de la maison. Les femmes dans les milieux ruraux sont dépourvues de ce service bien qu'elles participent aux activités agricoles et artisanales.

Durant les années 60, le kouttab faisait des reculs en faveur de la nouvelle école de l'indépendance. Mais après le changement de 1987, le nombre des mosquées et des kouttabs vit une croissance liée à une politique qui s'appuyait sur les dimensions identitaires afin de légitimer son existence (Zaibi, 2022, p. 190)[1]. Ce secteur a vécu une tentative de réorganisation en 2009 touchant le cahier des charges pour régler l'ouverture des crèches pour enfants et élaborer un cahier spécifique pour les crèches familiales. Dans la même période 200 crèches existaient avec 193 travailleurs spécialisés et 316 non spécialisés ce qui montre la faiblesse de ce secteur qui souffrent de plusieurs dysfonctionnements. En 2009, on comptait 1186 écoles coraniques en Tunisie contre 378 en 1987. Ce chiffre prouve la propagation du secteur privé dans le système éducatif (UNESCO, 2010/2011, p. 17)[2]

Les kouttabs qui relèvent de la tutelle du ministère des affaires religieuses visent à initier les enfants à l'apprentissage du coran. Les enseignants dans les kouttabs sont en relation directe avec les parents qui ne doutent généralement pas de leurs compétences. Leur enseignement est perçu comme sacré vu le contenu « Les paroles du Dieu ». La mission s'articule non autour de l'initiation artistique et scientifique mais plutôt autour d'un projet flou de faire de l'enfant un individu strict « *moustakim* ».

Les kouttabs demeurent généralement la destination des catégories pauvres et moyennes éloignées des villes pour garantir une éducation élémentaire à leurs enfants. Depuis les années 2010-2011, les kouttabs se sont multipliés loin du contrôle de l''Etat et ont pris de nouvelles formes. Des locaux prestigieux, des enseignants engagés, des contenus où se mêlent les aspects éducatifs, idéologiques et politiques. Afin d'attirer de nouveaux clients aisés, ces écoles ont permis d'intégrer de nouvelles matières comme le théâtre et la musique.

Nabiha Kammoun, la présidente de la chambre nationale des jardins d'enfants et des crèches dans une alerte au cours d'une conférence de presse le vendredi 26-09-2014 a

1 Zaibi, S. (2022, 2). La crise de l'école publique en Tunisie et discours contestataires : Crise de critique et crise de réformes. Thèse de doctorat en sociologie. Faculté des lettres et des sciences humaines de Sfax, Tunisie, p 190.

2UNESCO. (2010/2011). Données mondiales de l'éducation. 7ème édition, p17.

appelé à la réouverture de 200 jardins d'enfants municipaux (qui ont été fermés). Suite aux appels lancés par les organisations de la société civile, une décision mixte a été prise par le ministère de la famille et de l'enfance et le ministère de l'intérieur afin de créer le 20 août 2014, un comité régional qui se charge de suivre et de contrôler ce secteur. Jusqu'à la création de ce comité, les autorités n'ont réussi qu'à fermer 200 espaces anarchiques sur 700 qui étaient non réglementés.

La loi d'orientation de 2002, inscrit que l'éducation pré scolaire vise à socialiser les enfants et à les préparer à la vie scolaire. Le livre blanc met l'accent sur l'importance de l'année préparatoire dans l'avenir de l'élève (Tunisie, Le livre blanc, projet de réforme du système éducatif en Tunisie, 2016, p. 60)[1] Le même document souligne le fait de l'inégalité des chances entre les élèves dans ce niveau. D'ailleurs, seulement 45,6% des écoles primaires peuvent garantir ce service.

Ces chiffres cachent une variété énorme entre les différentes régions du pays. En effet si 96,8% des élèves de la première année primaire à Tunis 2 ont bénéficié d'une année préparatoire, ce pourcentage ne dépasse pas 44,2% à Gasserine. Les élèves de cette région et aussi de Sidi-Bouzid, Jendouba, Béja, Elkef et Elmahdia sont les moins favorisés dans ce type d'enseignement.

En 2009, on comptait 3562 jardins d'enfants accueillant 142,601 enfants. La majorité de ces établissements 89% appartenaient au secteur privé. Le nombre des jardins d'enfants municipaux a diminué de 250 en 1990 à 155 en 2000 face à une augmentation importante des jardins d'enfants privés qui devenaient en 2000, 1168 jardins. (UNESCO, 2010/2011)[2] Il s'agit d'un phénomène de privatisation du secteur. L'Etat se retire en faveur des entrepreneurs privés.

En parlant des partenaires dans le dialogue national autour de la réforme de l'enseignement, Naji Jalloul l'ancien ministre de l'éducation dit que « *les partenaires privés doivent y contribuer aussi bien au niveau des apports financiers (restauration et rénovation des écoles, convention signée avec l'UTICA) que pour ce qui touche la réflexion sur la formation, les nouvelles orientations et exigences du marché d'emploi.* » (BelHadj Ali, 2015)[3]Le même ministre défend l'école républicaine en disant « *qu'il n'y a pas d'autres écoles en dehors de l'école républicaine* » (BelHadj Ali, 2015) [4]

Dans le plan stratégique, le ministère comme étant incapable de garantir réellement ce service à tous les enfants, appelle le secteur privé à investir dans ce domaine et promet de créer des classes préparatoires dans les écoles des zones où s'absente l'initiative privée (Tunisie, Plan stratégique sectoriel éducatif, 2016, p. 49)[5]. A signaler que

1 (2016). Le livre blanc, projet de réforme du système éducatif en Tunisie. Tunis : Ministère de l'éducation, p60.

2 UNESCO. (2010/2011). Données mondiales de l'éducation. 7ème édition.

3 Belhadj Ali, A. (2015, 21 avril). « Nos écoles sont en détresse, pourtant elles sont le cœur du développement ». WEBMANAGERCENTER. Consulté le21 novembre 2023, sur https://www.webmanagercenter.com/2015/04/21/162747/tunisie-education-nos-ecoles-sont-en-detresse-pourtant-elles-sont-le-c%C5%93ur-du-developpement-affirme-neji-jalloul/

4 Ibid.

5 Tunisie (2016). Plan stratégique sectoriel éducatif. Tunis : Ministère de l'éducation. République tunisienne, p49.

l'ouverture de ce secteur sur l'initiative des promoteurs loin du contrôle de l'Etat suscite des craintes concernant les contenus des programmes enseignés. (Zaibi, 2022, p. 131) [1]

6-Les écoles privées au primaire et au secondaire

La privatisation dans l'enseignement primaire s'accélère depuis l'année 1985 (Tunisie, Plan stratégique sectoriel éducatif, 2016, p. 12)[2]. En effet, le nombre des élèves inscrits dans les écoles privées atteint 97843 élèves en 2019/2020 dans 600 établissements contre 6295 élèves en 1985-1986. Ces écoles se trouvent dans les grandes villes du nord-est et du Sahel du pays et attirent exclusivement les enfants des familles aisées qui cherchent un emploi du temps convenable et des conditions plus confortables que les services publics. Les statistiques du ministère démontrent que le nombre des établissements privés dans le primaire est en progrès surtout dans les grandes villes comme Ariana avec 55 écoles, Ben-Arous 61 et Bizerte 43. Ce progrès reste moins important à Sfax1 avec 21 écoles et Mahdia 15 et Sfax 2 qui ne compte que 9 écoles où on compte plus sur le secteur public. (Tunisie, L'éducation en chiffres, année scolaire 2019/2020, 2020, p. 30)[3]

Bien que la présence des établissements privés dans l'enseignement secondaire en Tunisie remonte aux années 70, elle reste marginale jusqu' aux années 2000. Depuis cette période, le nombre des établissements privés du cycle préparatoire et enseignement secondaire est en croissance. D'ailleurs entre 2009/2010 et 2019/2020, le nombre a augmenté de 292 à 445 écoles et l'effectif des élèves de 56285 à 87936. (Tunisie, L'éducation en chiffres, année scolaire 2019/2020, 2020, p. 31)[4]

Ces établissements forment deux ensembles. Le premier contient des écoles libres considérées comme refuges de rattrapage pour les élèves qui ont échoué dans l'école publique. Il s'agit généralement d'établissements avec architecture inadéquate, mal entretenus et présentant des services médiocres. Ils se distinguent par l'instabilité du cadre pédagogique qui se forme généralement des non-spécialistes et des chômeurs qui n'ont subi aucune formation dans le domaine de l'éducation.

Dans le deuxième ensemble se regroupent des établissements plus récents dans des milieux plus favorisés avec une architecture attirante ou luxueuse destinés aux enfants des classes aisées qui cherchent « le confort pédagogique » selon l'expression des concepteurs du plan stratégique. (Tunisie, Plan stratégique sectoriel éducatif, 2016, p. 14)[5] En réalité, ce confort pédagogique dont parle le ministère n'est pas assuré dans ces établissements qui cherchent le gain ou la survie institutionnelle selon le cas en dépit de la qualité. En effet, *« les écoles privées en Tunisie dans l'état actuel des choses, n'offrent*

1 Zaibi, S. (2022, 2). La crise de l'école publique en Tunisie et discours contestataires, p131.

2 Tunisie (2016). Plan stratégique sectoriel éducatif, p12.

3 Tunisie. (2020). L'éducation en chiffres, année scolaire 2019/2020. Ministère de l'Education, Direction Générale des 'Etudes de la Planification et des Systèmes d'Information, p30.

4 Ibid. p 31.

5Tunisie (2016). Plan stratégique sectoriel éducatif. Tunis, p 14.

pas une meilleure alternative car elles reprennent les mêmes éléments à l'origine des maux du système public et les présentent autrement. (Ammar, 2015)[1]

Plusieurs écoles privées s'appuient sur les efforts des anciens cadres du secteur public comme les directeurs, les enseignants et les surveillants afin d'améliorer leur attractivité. Selon les statistiques du ministère les résultats des élèves du privé restent faibles et loin de pouvoir concurrencer le secteur public. Les résultats des élèves aux examens nationaux de l'année scolaire 2019/2020 démontrent les analyses précédentes. En effet, le taux de réussite au baccalauréat de 2019, selon les statistiques du ministère de l'éducation a été de 51.6 % dans les lycées publics (Tunisie, L'éducation en chiffres, année scolaire 2019/2020, 2020, p. 26)[2] contre 12.5 dans les établissements privés. (Tunisie, L'éducation en chiffres, année scolaire 2019/2020, 2020, p. 31)[3]

Les politiques éducatives depuis 2011, visent à renforcer l'existence de l'enseignement privé qui malgré tous les privilèges restent incapable de concurrencer l'école publique. D'ailleurs, entre 2014 et 2016 près de 11000 élèves ont quitté les écoles privées pour rejoindre les écoles publiques.

Retarder la réforme de l'école publique encourage un secteur d'enseignement anarchique, dans tous les niveaux, à attirer les mineurs déscolarisés. D'ailleurs le 31 janvier 2019, on a découvert l'existence d'une école coranique à Regueb dans le gouvernorat de Sidi Bouzid. Cette école abritait 42 enfants entre 10 et 18 ans avec 27majeurs entre 18 et 35 ans sans moindres conditions d'hygiène et de sécurité. D'ailleurs, certains enfants ont été atteints de la gale et de poux. Des mineurs ont été violés et la majorité était objet de maltraitance et d'exploitation économique. (FTDES, Rapport du mois de février , 2019, p. 2)[4]

7-L'office des œuvres scolaires

Dans le contexte tunisien, la privatisation de l'enseignement public s'exprime aussi dans l'ouverture de l'école sur les services du secteur privé. (FTDES, Rapport du mois d'avril , 2018, p. 3)[5] Ainsi, la création de l'office des œuvres scolaires est l'un des pas les plus importants sur le chemin de la privatisation de l'enseignement.

Le journal officiel de la république Tunisienne a publié le 10 juin 2016 le texte du « décret gouvernemental n° 2016-644 du 25 mai 2016, portant sur la création de l'office des œuvres scolaires et fixant son organisation administrative et financière et les modalités de son fonctionnement. Dans le chapitre premier, l'article 2, le législateur énumère les missions de l'office créé pour « *veiller au fonctionnement des cantines et des foyers scolaires, les soutenir ainsi que pour améliorer les conditions d'hébergement*

1 Ammar, A. (2015, 6 Janvier). L'école privée : Un débat s'impose. Leaders. Consulté le 21 novembre 2023, sur https://www.leaders.com.tn/article/15983-l-ecole-privee-un-debat-s-impose

2 Tunisie. (2020). L'éducation en chiffres, année scolaire 2019/2020, p26.

3 Ibid. p 31.

4 FTDES. (2019). Rapport du mois de février. Observatoire Social Tunisien, p 2.

5 FTDES. (2018). Rapport du mois d'avril, p3.

aux foyers. A cet égard relèvent de l'office dès le 31 décembre 2016, tous les foyers et la cantine scolaire relevant actuellement des établissements éducatifs publics. L'office est appelé également à soutenir le transport scolaire et à promouvoir la vie scolaire » (JORT, 2016)[1]

Bien qu'elle soit financée par le ministère de l'éducation nationale, l'office peut aussi accepter des donations ou des legs à condition d'un accord du ministère de tutelle. Le directeur général selon l'article 5 chapitre 2 du décret de création de l'office est chargé de « conclure les marchés, les contrats et les conventions relevant de l'activité de l'office » (JORT, 2016) [2]

Les évènements douloureux enregistrés depuis la fondation de l'office des œuvres scolaires suscitaient des doutes sur son fonctionnement au point que Hatem Ben Salem, l'ancien ministre de l'éducation a exprimé des soupçons de corruption et dysfonctionnement financiers lors d'une visite à Kasserine le 23 février 2018, quelques jours après l'incendie, ayant lieu dans un foyer à Tala et était la cause du décès de deux collégiennes. (FTDES, Rapport du mois de février , 2018, p. 3)[3]

L'office a été fondé afin de promouvoir la qualité de vie dans les établissements. Par contre, les élèves étaient durant quelques mois effrayés par la succession des incendies. En fait, le 25 février 2018 à Gafsa, un autre incendie a éclaté dans le foyer des garçons du lycée secondaire de cité des jeunes. L'internat de Sbikha à Kairouan a aussi vécu le même drame : un incendie le 6 mars 2018. Vendredi le 9 mars, à Sidi Bouzid, un incendie énorme s'est déclaré dans le foyer des filles à Essabala. Un incendie, aussi, a été déclaré le 12 mars à l'entrée du foyer des jeunes filles à Monastir. Les services de l'office ont aussi nui aux élèves du primaire. En effet, le 14 avril 2018 à l'école primaire Ennadhour à Bizerte, 20 élèves ont été victimes d'une intoxication alimentaire à cause de la consommation de yaourt périmé. L'office a été chargé d'ouvrir une enquête.

8- Le souci fiscal exprimé par le décret gouvernemental n° 2015-1619 du 30 octobre 2015 précisant les conditions d'organisation des leçons de soutien et des cours particuliers dans les établissements scolaires publics

On désigne par cours particuliers « *des cours donnés à titre payant, en dehors des heures scolaires, dans les disciplines académiques que les élèves apprennent à l'école.* » (Glasman, 2004, p. 53)[4] *Ils sont donnés par « des prestataires qui peuvent être des enseignants ou des étudiants, le faisant à titre individuel ou dans le cadre d'une structure commerciale qui les salarie ou les met en relation avec les clients. Les cours se donnent sous forme individuelle, au domicile de l'élève ou du prestataire, ils se donnent aussi à de petits groupes de cinq ou six élèves, dans la salle de séjour d'un*

1 Journal officiel de la république tunisienne. (10 juin 2016).

2 Ibid.

3 FTDES. (2018). Rapport du mois de février, p3.

4 Glasman, D. (2004). Le travail des élèves pour l'école en dehors de l'école, Rapport rédigé à la demande du Haut Conseil de l'évaluation de l'école en France, p53.

enseignant à la retraite ou dans les locaux d'une entreprise spécialisée, ils peuvent aussi prendre place dans une salle de classe de l'école, après les heures scolaires. » (Glasman, 2004, p. 53)[1] Les entrainements sportifs et les cours de musique, de chant, de théâtre, de poterie, sont exclus, selon Glasman, des cours particuliers.

Dans le but d'organiser la pratique des cours particuliers en 2015-2016, le ministère de l'éducation a pris des mesures exprimées par le décret gouvernemental *n° 2015-1619 du 30 octobre 2015* interdisant aux enseignants des établissements publics de donner des cours particuliers en dehors de leurs institutions éducatives initiales. Les sanctions impliquées pour les enseignants contrevenants pourraient aller jusqu'au licenciement. En même temps, ce décret organise les cours particuliers à l'intérieur des établissements, précise les conditions concernant les coûts, le nombre de groupe autorisé pour chaque enseignant, l'horaire et la manière de partage des bénéfices entre les différents acteurs. Un nouvel arrêté des ministères de l'éducation et des finances du 13 novembre 2023 vient de modifier l'ancien arrêté de 2015 en augmentant les montants à payer par les parents des apprenants prenant des cours particuliers au sein des établissements publics et en diminuant la part du personnel veillant aux cours particuliers comme le directeur et le surveillant général. L'Etat à travers l'autorité financière de contrôle participe à la pénétration de la logique du marché au sein des établissements éducatifs. La demande des cours particuliers de la part des familles tunisiennes s'accentue en même temps que la crise de l'enseignement s'aggrave. (Hssin, 2023, p. 4)[2]

Conclusion

La privatisation de l'enseignement, en Tunisie, demeure fortement adoptée par les politiques éducatives influencées par les contraintes économiques et la pression des institutions monétaires mondiales. La logique du marché continue depuis les années quatre-vingt à envahir le domaine de l'éducation et à défigurer les missions de l'école républicaine. La logique du marché a imposé l'allègement du budget étatique accordé à l'éducation et a ouvert l'école publique aux promoteurs. Ces choix politiques traduits par des mesures et réformes variées, comme la création de l'office des œuvres scolaires et le décret organisant la pratique des cours particuliers, ont mené à une privatisation accélérée de l'intérieur et de l'extérieur de l'institution ce qui provoque l'élargissement des inégalités face à l'école, l'accentuation des disparités régionales et l'affaiblissement de la mixité sociale dans les milieux scolaires.

1 Ibid. p 53.

2Hssin, M. (2023). Dépenses de la société consacrées à l'enseignement entre l'illusion de la gratuité et l'épuisement financier des familles (en arabe) p 4.

Bibiliographie

1. *Ammar, A. (2015, 6 Janvier). L'école privée : Un débat s'impose. Leaders. Consulté sur https://www.leaders.com.tn/article/15983-l-ecole-privee-un-debat-s-impose*
2. *Ball, S. J., & Youdell, D. (2007). Rapport : La privatisation déguisée dans le secteur éducatif public. 5ème congrès mondial de l'Internationale de l''Education, Institute of Education, University of London.*
3. *Belfield, C. R., & Levin, H. M. (2003). La privatisation de l'éducation causes, effets et conséquences pour la planification. Institut international de planification de l'éducation, UNESCO.*
4. *Bel-Hadj Ali, A. (2015, 21 avril). « Nos écoles sont en détresse, pourtant elles sont le cœur du développement ». WEBMANAGERCENTER. Consulté sur https://www.webmanagercenter.com/2015/04/21/162747/tunisie-education-nos-ecoles-sont-en-detresse-pourtant-elles-sont-le-c%C5%93ur-du-developpement-affirme-neji-jalloul/*
5. *Bourdieu, P. (2017). Anthropologie économique, cours au collège de France (1992-1993). Paris : Seuil.*
6. *Bourguiba, H. (1978). Discours. Publications du secrétariat d'Etat à l'Information.*
7. *De Bouttemont, C. (2002). Le système éducatif tunisien. Revue internationale d'éducation de sèvres, pp. 129-136.*
8. *FTDES. (2018). Rapport du mois d'avril. Observatoire Social Tunisien.*
9. *FTDES. (2018). Rapport du mois de février. Observatoire Social Tunisien.*
10. *FTDES. (2019). Rapport de janvier. Observatoire Social Tunisien.*
11. *FTDES. (2019). Rapport du mois de février. Observatoire Social Tunisien.*
12. *Glasman, D. (2004). Le travail des élèves pour l'école en dehors de l'école, Rapport rédigé à la demande du Haut Conseil de l'évaluation de l'école en France.*
13. *Hssin, M. (2023). Dépenses de la société consacrées à l'enseignement entre l'illusion de la gratuité et l'épuisement financier des familles (en arabe). Rapport du forum tunisien des droits économiques et sociales. FTDES. Septembre 2023.*
14. *JORT. (2016, juin 10). Journal officiel de la république tunisienne.*
15. *Juignet, P. (2020). Néolibéralisme. De l'idéologie néolibérale à la pratique du gouvernement. Philosophie, Sciences et Société. Consulté le 11 juin, 2023, sur https://philosciences.com/151*
16. *Moalla, M. (2011). De l'indépendance à la révolution, Système politique et développement économique en Tunisie. Tunis : Sud 'Edition.*
17. *Sraieb, N. (1974). Colonisation, décolonisation et enseignement. Publications de l'institut national des sciences d'éducation.*
18. *Tunisie. (2016). Le livre blanc, projet de réforme du système éducatif en Tunisie. Tunis : Ministère de l'éducation.*
19. *Tunisie. (2016). Plan stratégique sectoriel éducatif. Tunis : Ministère de l'éducation. République tunisienne.*
20. *Tunisie. (2020). L'éducation en chiffres, année scolaire 2019/2020. Ministère de l'Education, Direction Générale des 'Etudes de la Planification et des Systèmes d'Information.*
21. *UNESCO. (2010/2011). Données mondiales de l'éducation. 7ème édition.*
22. *Zaibi, S. (2022, 2). La crise de l'école publique en Tunisie et discours contestataires : Crise de critique et crise de réformes. Thèse de doctorat en sociologie. Faculté des lettres et des sciences humaines de Sfax, Tunisie.*

الكتب المنشورة

أثر سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني

تأليف:

د. رشيدة عباس العوض محمد صالح

Democratic Arab Center
for Strategic Political and. Economic Studies

2024

أثر سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني
The impact of foreign exchange policies on the Sudanese balance of payments

أثر سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني

يتناول البحث اثر سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني ، وقد تناول البحث مشكلة رئيسية هي ماهو أثر تطبيق سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1995 ــ 2015م ؟، وقد هدف البحث إلى معرفة ماهو قياس اثر تطبيق سياسات النقد الأجنبي على ميزان المدفوعات السوداني ، و قياس اثر سياسات النقد الأجنبي على الحساب الجاري وعلى حساب رأس المال وعلى ملخص التحركات النقدية.
افترض البحث فرضية رئيسية مفادها "إن تطبيق سياسات النقد الأجنبي خلال فترة البحث لم تقلل من حدة العجز في ميزان مدفوعات السودان "ويتفرع عنها الفرضيات الجزئية الآتية : تطبيق سياسات النقد الأجنبي لم تقلل من العجز في الميزان التجاري وميزان الخدمات ولم تقلل من حدة العجز في الحساب الرأسمالي و الا سلبا على ملخص التحركات النقدية الأجنبية . استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج القياسي المعتمد على التحليل الاقتصادي لبيانات ميزان المدفوعات السوداني خلال فترة البحث بغرض الكشف عن دور سياسات النقد الأجنبي على الأداء الكلي لميزان المدفوعات وصولا إلى نتائج محددة .

VR . 3383 – 6876 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742742787717

DEMOCRATICAC.DE

الأصول الفلسفية لمنهج مرحلة التعليم الأساسي وكيفية إعداده وتجريبه

إعداد د. محمد الامين محمد يوسف كبر

2024

الأصول الفلسفية لمنهج مرحلة التعليم الأساسي وكيفية إعداده وتجريبه
The philosophical origins of the basic education curriculum and how to prepare and test it

الأصول الفلسفية لمنهج مرحلة التعليم الأساسي وكيفية إعداده وتجريبه
The philosophical origins of the basic education curriculum and how to prepare and test it

تناول هذا الكتاب الأصول الفلسفية لمنهج مرحلة التعليم الأساس، وكيفية إعداده وتجريبه، وفق رؤية واقعية وشواهد تطبيقية وتجارب عملية، كما تم توزيع الكتاب إلى أربع وحدات، واشتملت الوحدة الأولى على مفهوم وتعريف ومباحث الفلسفة وعلاقتها بالتربية، وعلم الأخلاق وعلم الجمال، ومبررات دراسة الفلسفة، والاسلام والفلسفة، ومفهوم المنهج، وأيضاً تطرقت الوحدة الثانية لموضوع الفلسفات العامة، ومن ثم استعرضت الوحدة الثالثة للفلسفة التربوية، وكذلك جاءت الوحدة الرابعة متناولة مفهوم تصميم وتخطيط المنهج.
ختاماً نسأل الله العلي القدير أن يكون هذا الكتاب إضافة حقيقية للمعرفة، وأن يحقق الفائدة المنشودة.

VR . 3383 – 6877 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 00491742742787717

DEMOCRATICAC.DE

أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني

دراسة قياسية (1990-2018م)

د.هناء فاروق التجاني عوض الله

2023

المركز الديمقراطي العربي

أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني
دراسة قياسية (1990-2018م)

The Impact Foreign Exchange rate in total some indecateurs sudanes economics

Stander Study 1980-2018

هدف الكتاب إلى معرفة أثر سعر الصرف الأجنبي على بعض المؤشرات الكلية في الاقتصاد السوداني (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، عرض النقود، الميزان التجاري)، وكيفية قياس سعر الصرف الأجنبي ومتغيرات الدراسة. إفترضت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي والناتج المحلي الإجمالي، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي ومعدلات التضخم، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي والإحصائي والقياسي باستخدام (OLS) و Eviews-10. توصلت الدراسة إلى أن معامل الناتج المحلي الاجمالي يشير إلى وجود أثر سالب ومعنوي لسعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في الأجلين الطويل والقصير، وكذلك أن معامل التضخم يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على التضخم في الأجلين الطويل والقصير، وأيضاً نجد أن معامل عرض النقود يشير إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لسعر الصرف على عرض النقود في الأجلين الطويل والقصير، وأن معامل تصحيح الخطأ (CointEq-1)* يعبر عن سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أثبت السلسلة الزمنية أن متغير عرض النقود (M2) مستقر عند الفرق الأول، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بناء الإحتياطات النقدية الأجنبية، وإيجاد مورد مستمر لتدفقات النقد الأجنبي، وضرورة إهتمام السلطات النقدية بإتباع سياسات سعر الصرف الأجنبي المرن الصدار، وعلى الدولة تشجيع سياسات الصادرات من المنتجات النهائية من السلع الزراعية والصناعية التي تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، وعلى البنك المركزي وضع سياسات نقدية كفيلة بتوازن عرض النقود بصورة تحافظ على الإستقرار الاقتصادي.

VR . 3383 – 6859 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

2023

بناء منصة تعليم إلكتروني على الحوسبة السحابية

Building an e-learning platform on cloud computing
(بالتطبيق على جامعة النيل الأبيض-كوستي)

إعداد هشام محمد مهدي الجلابي

2024

المركز الديمقراطي العربي

بناء منصة تعليم إلكتروني على الحوسبة السحابية
Building an e-learning platform on cloud computing
(بالتطبيق على جامعة النيل الأبيض-كوستي)

بناء منصة تعليم إلكتروني على الحوسبة السحابية
Building an e-learning platform on cloud computing
(بالتطبيق على جامعة النيل الأبيض-كوستي)

تهدف الدراسة إلى بناء منصة تعليم إلكتروني على الحوسبة السحابية (بالتطبيق على جامعة النيل الأبيض)، وذلك من خلال بناء منصة تعليم إلكتروني على الحوسبة السحابية ، تمثلت مشكلة الدراسة في في وجود عدم اهتمام بمدى الاستفادة من استخدام برامج التعليم المرتبطة بالسحابة في المؤسسات التعليمية ، وضعف في تطبيق تلك البرامج بشكل خاص، وضعف في مهارة التعليم الالكتروني بشكل عام. تستمد الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات، منها أهمية التعليم بالصورة الحديثة التي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك أهمية تقنية المعلومات و الحوسبة السحابية والاستفادة منها في مجال التعليم من خلال توفير التقنيات المناسبة لذلك. استخدمت الدراسة مزيج من خطوات المنهج التحليلي والوصفي الأسلوب التطبيقي في (نموذج المنصة الإلكتروني المقترح)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مقبولة منها بناء منصة تعليم إلكتروني على الحوسبة السحابية يعمل على جذب الطلاب و تحفيزهم وايضا توصلت إلى توصيات منها رفع النموذج على موقع الجامعة الالكتروني وإجراء مزيد من الدراسات و البحوث حول التعليم الالكتروني و الحوسبة السحابية.

VR . 3383 – 6873 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

DEMOCRATICAC.DE

تصميم تطبيق ويب لدكتور(طبيب) إلكتروني

Web Application Design for Electronic Doctor (medicine)

إعداد :
ساجدة أحمد آدم فضل

2024

المركز الديمقراطي العربي

تصميم تطبيق ويب لدكتور(طبيب) إلكتروني
(Web Application Design for Electronic Doctor (medicine

تصميم تطبيق ويب لدكتور(طبيب) إلكتروني

Web Application Design for Electronic Doctor (medicine)

تناولت الدارسة التعرف على أبرز استخدامات تطبيقات الويب في مجال القطاع الطبي، ودوره في رفع مستوى الرعاية الطبية لدى المؤسسات الصحية، ومدى إمكانية استخدامها في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، وتكمن المشكلة في عدم توفر الدكتور في أيام العطلات الرسمية وعند نهاية الأسبوع وصول المريض إلى المركز الصحى ولم يجد الدكتور المطلوب وازدحام المرضى في المركز الصحى مما يؤدى إلى انتشار الأمراض و ارتفاع تكاليف نقل المرضى إلى الاطباءو وجود الاطباء الخبراء خارج البلاد، وهدفت الدراسة إلى خفض تكاليف نقل المرضى إلى الاطباء وسهولة الوصول للطبيب في أى وقت مما يوفر الوقت والجهد، وأن استخدام التطبيق يؤدى إلى حل مشكلة الازدحام ويقلل من انتشار الامراض، ولتحقيق هذه الاهداف تم اتباع منهج تحليل وتصميم النظم الكائني اضافة الى استخدام لغة النمذجة الموحدة UML كأداة في التحليل والتصميم واستخدام اطار عمل (laravel) فى برمجة تطبيق الويب ، والنتائج التي جاء بها هذا التطبيق زيادة سرعة الأداء وتوفير الوقت والجهد للعاملين، وسهولة التعامل مع المعلومات الكثيرة و القدرة على أستيعاب التغيرات المستقبلية والتعرف بسهولة على مدخلات ومخرجات النظام أدى التطبيق الى حل مشكلة الازدحام وسهولة الوصول للطبيب فى اى وقت ويتم تواصل المريض والطبيب عن طريق التطبيق.

كما أوصت هذه الدراسة بضرورة مواكبة التقنيات الحديثة في مجال البرمجيات، والتي تحقق أهداف المستخدمين، وبناءها بصورة سهلة وجذابة حتى يتم استخدامها بالصورة المأمولة، وربط النظام بوزارة الصحة تحت مفهوم ما يعرف بالحكومة الالكترونية وتفعيل خدمة الإيميل والدردشة الآنية.

VR . 3383 – 6872 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

2024

تقييم المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية

جوانب نظرية تطبيقية

- البشير التجاني محمد الشايب
- صلاح محمد ابراهيم أحمد

2023

المركز الديمقراطي العربي

تقييم المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية
جوانب نظرية تطبيقية

Project evaluation and economic feasibility studies

Applied theoretical aspects

تناول هذا الكتاب تقييم المشروعات ودراسات الجدوى الاقتصادية من الجوانب النظرية والتطبيقية، دراسة حديثة معاصرة تطرقت لعرض نماذج من دراسات جدوى تم تنفيذها على أرض الواقع. كما يرى المؤلفان أن تقييم المشروعات من الموضوعات الحيوية والمهمة في منظمات الأعمال ودنيا المال، ومن أهم عناصر نجاح المشروعات، وأيضاً تم تبويب الكتاب في أربعة فصول حيث اشتمل الفصل الأول على المفاهيم الأساسية وتعريف المشروع وجدوى الاقتصادية، ومن ثم جاء الفصل الثاني محتوياً على مفهوم دراسات جدوى المشروعات وأنواعها، والفصل الثالث الذي استعرض مراحل تقييم المشروعات من حيث المفهوم والأهمية والأهداف والتصنيف، وأسس ومبادئ التقييم والمعايير لتقييم المشروعات، وأخيراً الفصل الرابع الذي اشتمل على الاستثمار والتدفقات النقدية مستعرضاً المفاهيم الأساسية وطبيعة الاستثمار، والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة، والتخطيط الاستراتيجي للاستثمار، والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع(جداول الموارد والاستخدامات)، وكذلك تحديد وتحليل التكاليف الاستثمارية،كما نؤكد أن الكتاب استخدت وسط بعض المفاهيم المعاصرة وربطها بالنواحي العملية والقانونية ووضح أهمية الجدوى لتقييم لمشروعات، حتى يسهل على القارئ والباحث الفهم السليم للتقييم، وكذلك كيف يتم استخدام المعايير العلمية المتفق عليها مع ذكر نماذج حيوية لدراسات جدوى ذات أهمية ومفيدة لكل قارئ ودارس وباحث في هذا المجال.

VR . 3383 – 6857 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

2023

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمغرب

دراسة لنموذج الجرف الأصفر للطاقة الحرارية -JLEC-

إعداد :
مارية جوهري

International Journal Economic Studies

2024

المركز الديمقراطي العربي

عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالمغرب
دراسة لنموذج الجرف الأصفر للطاقة الحرارية -JLEC-

Public-Private Partnerships Contracts In Morocco

-A study of the Jorf Lasfar thermalenergy model "JLEC "-

وعيا بالأهمية الاقتصادية للاستثمار في التنمية، عمل المغرب على تحسين جاذبية الاستثمار، والقيام بإصلاحات اقتصادية ووضع ترسانة قانونية جديدة تتمثل في إخراج القانون -12 86، لينظم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويكمل المقتضيات القانونية المتعلقة بالطلبيات العمومية، الأمر الذي من شأنه تسريع وتيرة الاستثمارات العمومية، وإبحار البنيات التحتية الإدارية والاقتصادية والإجتماعية، وضمان تمويل الحاجيات العمومية من المرافق والخدمات العمومية. لذلك عملت هذه الدراسة، على تحليل الإطار القانوني لعقود الشراكة وتقييمه في إطار دراسة لنموذج الشراكة الجرف الأصفر للطاقة الحرارية، حيث ركزت على تحليل العلاقة التعاقدية بين القطاعين العام والخاص وما يواجهها من تحديات متعددة، فمن جهة عدم الثقة المتبادل، وتضارب المصالح بين الشريكين، مصلحة عامة يجسدها الشريك الأول الشخص العام، ومصلحة خاصة يمثلها الشريك الخاص، ومن جهة ثانية ارتباط منظومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بموضوع التدبير العمومي، وما يتطلبه من إمكانات تقنية ومالية وبشرية ضخمة عادة ما تتجاوز إمكانيات الدولة والقطاع الخاص المحلي.

VR . 3383 – 6861 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

2024

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

INTERNATIONAL JOURNAL OF ECONOMIC STUDIES

شروط وضوابط النشر
بالمجلة الدولية لدراسات الاقتصادية

معايير التحكيم الاولي لقبول النشر بالمركز:

1- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.

2- مطابقة البحث لتنسيقات المعمول بها بالمركز، (يعتمد المركز في انتقاء الأبحاث المواصفات الشكلية والموضوعية)

3- ألا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر إلى جهة أخرى، ويقدم الباحث تبعا لهذا تعهدا ممضيا بالأصالة والأمانة العلمية.

4- أن يتسم البحث بالأصالة والمنهجية العلمية في الموضوع.

5- ملف البحث يجب ان يكون على شكل ملف ميكروسوفت وورد doc. docs. غير مقفل أو محمي بكلمة سر.

6- أن يكون حجم الصفحة مقاس A4 وأن تكون هوامش الصفحة يمين ويسار وأعلى وأسفل 2.5.

7- ألا يقل البحث عن 10 صفحات وألا يتجاوز 25 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق، ويستثنى من ذلك الأبحاث ذات القيمة العلمية العالية بو اقع 30 صفحة بقرار استثنائي من رئيس التحرير ورئيس اللجنة العلمية.

8- ضرورة احتواء البحث على أرقام تسلسلية للصفحات في منتصف أسفل الصفحة.

9- يكون التهميش بطريقة الية في اخر كل صفحة من صفحات المقال.

10- اللغة:

- مراعاة صحة اللغة وسلامة الأسلوب في البحث.
- تقبل المجلة الأبحاث باللغات العربية، الإنجليزية، الفرنسية. على أن تكون لغة سليمة.
- ترفض البحوث التي تعتمد ترجمة الية للعنوان والملخص العربي الإنجليزي أو فرنسي دون ضوابط اكاديمية للترجمة.

11- عناصر الدراسة:

- ان يكون البحث مكتمل العناصر.
- يكتب في الورقة الأولى:
  - عنوان البحث: إذا كان البحث باللغة العربية فيجب ترجمة العنوان ترجمة سليمة إلى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. أما إذا كان البحث بلغة غير العربية، فيجب ترجمة العنوان الى العربية.
  - يوضع أسفل العنوان بشكل مختصر، (اسم الباحث أو الباحثين والمؤسسات التي ينتمون إليها، والبلد).
  - ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. ويجب ان لا يزيد عدد الكلمات في الملخص الواحد عن 250 كلمة والا تقل عن 100 كلمة، ويقدم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرائق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصل إليها البحث. ويرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات.

- المقدمة ويجب ان تتضمن اضافة الى التقديم العناصر التالية: مشكلة البحث وأسئلته، أهمية البحث، اهداف البحث.
- أجزاء ومحتويات البحث
- الخاتمة
- قائمة المراجع

12- نوع الخط:

- يجب أن يكون الخط المكتوب به عنوان البحث (Sakkal Majalla) حجم 18 غامق.
- خط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم 14 الخط بالنسبة للمتن.
- المسافة بين السطور 1,15.
- الهوامش تكون أيضا بخط من نوع (Sakkal Majalla) وحجم الخط 12.
- قائمة المراجع بحجم خط 14.
- استعمال التدرج في حجم خطوط عناوين الدراسة البحثية من حجم خط 16 غامق بالنسبة للعناوين الرئيسية، الى 15 إلى 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية.

13- أن يكون البحث مراعيا لقواعد الضبط ودقة ووضوح معالم وأسماء الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) إن وجدت وذلك بأن تدرج في أماكنها الصحيحة، وإذا كانت ليست من إعداد الباحث تثبت مصادرها أسفل منها بحيث لا تتجاوز حجم الصفحة وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، وأن ترقم حسب تسلسل ورودها في متن البحث. وتكون عناوين الدعامات (الاشكال والجداول والرسوم التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والملاحق) من حجم خط 14 غامق في الوسط، مع ادراج مصدرها في الوسط أسفل الدعامة بحجم 12 غير غامق.

14- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده المركز، كما هو مبين في الأسفل.

15- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.

16- إرسال السيرة الذاتية للباحث عند النشر الأول في المجلة.

17- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.

18- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن الآراء والمواقف العلمية لمحرريها.

19- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.

20- **ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتروني:** **economie@democraticac.de**

أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع:

- **الكتب:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الكتاب**، اسم المترجم أو المحرر، الطبعة، الناشر، مكان النشر، رقم الصفحة.
مثلا:
نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 227.

- **الدوريات والمجلات والتقارير:**

اسم المؤلف أو المؤلفين، (سنة النشر)، **عنوان الدراسة أو المقالة**، اسم المجلة، العدد، رقم الصفحة. مثلا:
محمد حسن، (2009) **الأمن القومي العربي**، استراتيجيات، المجلد 15، العدد 1، ص 129.

- **مقالات الجرائد الإخبارية:**

اسم المؤلف، عنوان المقالة، اسم الجريدة، تاريخ النشر. مثلا:
إيان بلاك، **الأسد يحث الولايات المتحدة لإعادة فتح الطرق الدبلوماسية مع دمشق**، الغارديان، 2009/2/17.

- **المنشورات الإلكترونية**

اسم الكاتب، عنوان المقال أو التقرير، اسم السلسة إن وجدت، اسم الموقع الالكتروني، تاريخ النشر إن وجد. مثلا:
ارتفاع عجز الموازنة المصرية إلى 4,5%، الجزيرة نت، 2012/12/24، شوهد في 2013/01/18، http://bit.ly/2bAw2OB

ويستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة للكتب والمجلات بإزالة رقم الصفحة كالتالي:

نبيل علي، (2001)، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، سلسلة عالم المعرفة 265، المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب، الكويت.

في حين يستشهد بالمرجع في قائمة المصادر والمراجع بالنسبة لمقالات الجرائد والمنشورات الالكترونية بإزالة تاريخ المشاهدة والنشر.

- في حالة عدم معرفة اسم الكاتب أو المجلة نكتب بين قوسين (د.ن) وهي تعني دون ناشر.
- في حال عدم معرفة تاريخ النشر نكتب بين قوسين (د.ت) في القوسين الخاصين بالتاريخ وهي تعني دون تاريخ.
- كتابة المراجع باللغة الأجنبية يكون بنفس الطريقة التي تكتب بها المراجع باللغة العربية.
- لا تقسم قائمة المراجع إلى كتب ومجلات وموسوعات بل ترتب ترتيبا ابجديا حسب أسماء المؤلفين.
- توضع المراجع باللغة العربية أولا وبعدها المراجع الأجنبية.

مواعيد الإصدار واستلام الأبحاث المخصصة للأعداد الخاصة بسنة 2024

	العدد	اخر موعد للتسليم	الإصدار
سنة 2024	28	15 كانون الثاني/ يناير 2024	28 شباط/ فبراير 2024
	29	15 نيسان/ ابريل 2024	31 أيار/ مايو 2024
	30	15 يوليو/ تموز 2024	31 أب/ أغسطس 2024
	31	15 تشرين الاول/ اكتوبر 2024	30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

برلين / ألمانيا

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

economie@democraticac.de

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
Democratic Arabic Center